جـــامـــعـــة الـــجـــزائـــر

مـــعـــهـــد الـــتـــاريـــخ

الموضوع

المسار التاريخي للمنظومة التربوية الجزائرية

(التعليم الإبتدائي و الثانوي)

من 1962 إلى 1989

رسالة ماجيستير

مقدمة من الطالب :

بشير سعدوني

تحت إشراف الدكتور :

جمال قنان

HF3.5/6

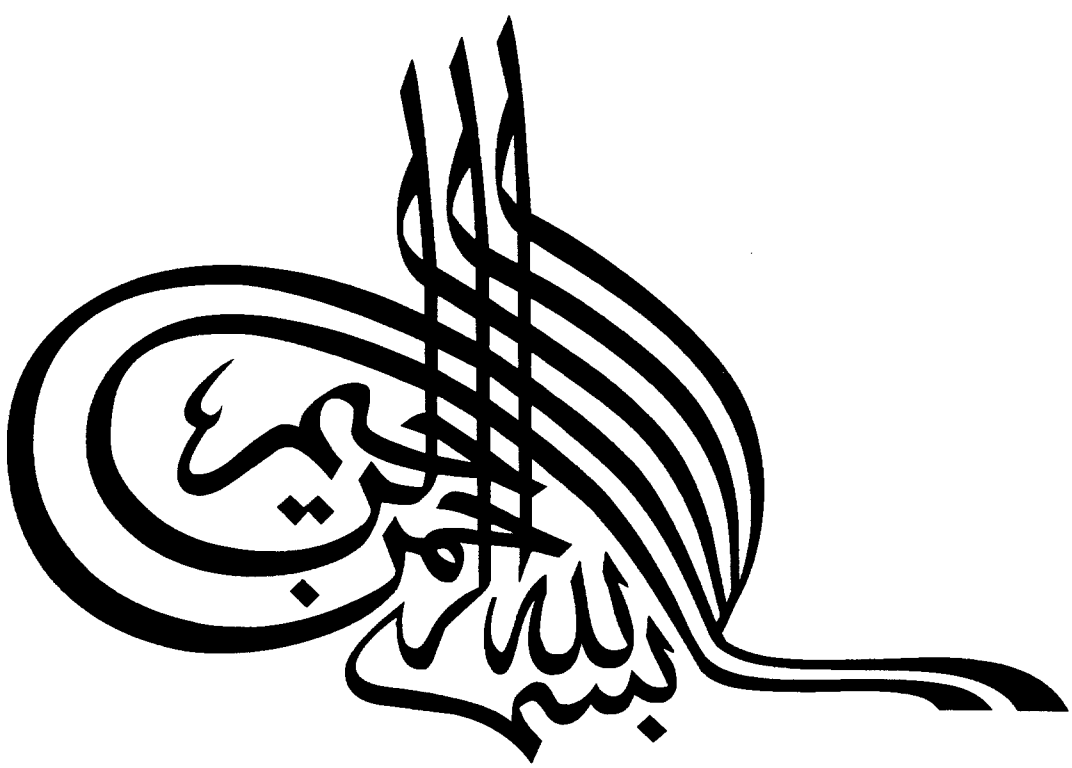

المقدمـــة:

ما أن أتيحت لي فرصة الشروع في اختبار موضوع هذه الرّسالة حتى اتجه تفكيري مباشرة لموضوع المسار التاريخي للمنظومة التربوية الجزائرية، وذلك للأسباب التالية:

- كوني عايشت هذه المنظومة منذ الاستقلال تلميذا ومعلما وأستاذا ومفتشا وهو ماجعلني احتك بها احتكاكا متواصلا ومباشرا واطلع على خباياها التي قد لايعرفها إلاّ المختصون وهو ماقد يسهل لي العمل ويساعدني في الحصول على الوثائق وانجاز البحث.
- حبّي الشديد للميدان التربوي، وغيرتي الكبيرة على هذا القطاع الاستراتيجي والحساس الذي لم ينل حظه -بعد- من الدراسة والمتابعة والتسجيل التاريخي للأحداث والمواقف التي مرّ بها منذ الاستقلال إلى الآن، إذ لانكاد نعثر على دراسة ألّمت بالموضوع إلماما تاما، وتابعت تطوره منذ ولادته العسيرة خطوة، خطوة فسجلت مراحله بايجابياتها وسلبياتها، اللهم إلاّ تلك الكتابات العابرة الانطباعية ذات الأحكام المسبقة البعيدة كل البعد عن الكتابة التاريخية الموضوعية.
- الأحداث العديدة والمتعاقبة، بل والمتسلسلة التي عرفها هذا القطاع والتي شكلت في مجموعها مسارا تاريخيا هاما غنيّا بالأحداث، جديرا بالتسجيل والمتابعة والدراسة الجادة البعيدة كل البعد عن العاطفة والنزوات الشخصية العابرة والأحكام الذاتية.
- المكانة المتميزة التي تحتلها المنظومة التربوية في نفس ووجدان كل مواطن ومسؤول، وبالتالي رغبة الجميع في معرفة ماطرأ على مسارها من أحداث، وما عاشته من تقلبات، وماشهدته من مواقف قوة وضعفا قصد تثمين مايجب تثمينه وإصلاح مايجب إصلاحه مادام تأثيرها ينعكس على الجميع سلبا أو أيجابا دون استثناء.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنني كابدت الكثير من المشاق، وتحملت العديد من الصعاب، وتعرضت لمثبطات كادت أن تثني عزيمتي عن السير في درب هذه الدراسة واتمامها إلى نهايتها لولا التشجيع المتواصل والمساندة، والمساعدة المادية والمعنوية التي كنت أتلقاها باستمرار من طرف الدكتور المشرف ممّا رفع من معنوياتي، وبثّ في نفسي روح العزيمة، وشحنني بطاقة خلاقة دفعتني للعمل والمواصلة.

ومن هذه الصعوبات أذكر مايلي:

- غزارة المادة العلمية التي تناولت الموضوع من كتب، ودراسات ومطبوعات وصحف وغيرها، وكان عليّ قراءة أغلبها قراءة متأنية ثم إخضاعها لعملية الغربلة والتمحيص والمقارنة والبحث عن الحقيقة

الموضوعية خاصة وأن أغلبها اتسمت بالعاطفة والسطحية والانطباعية، واصدار الأحكام العفوية، الخالية من الأدلة والحقائق، هذا إلى جانب أنها -في معظمها- كانت تهمل الجانب التاريخي للأحداث، وتتعرض -فقط- للنواحي التربوية البحتة، أو تركز على الإحصائيات والأعداد، فتذكر نسب التمدرس وتطوره، وعدد الذكور والإناث، من تلاميذ ومعلمين، وأنواع المباني المدرسية وغيرها دون أن تقدم تسلسلا حقيقيا للأحداث التي عرفتها المنظومة التربوية منذ 1962.

- تشتت وتبعثر هذه الوثائق هنا وهناك الأمر الذي جعلني أبذل جهدا كبيرا ومتواصلا للإطلاع عليها داخل هياكل وزارة التربية الوطنية وخارجها، ومن هذه الهياكل مايلي:

- المعهد التربوي الوطني الذي أشئ سنة 1962، والذي أعيد تنظيمه سنة 1966 ثم سنة 1990، وبه قسم خاص بالوثائق، وبنك للمعلومات.
- المركز الوطني لتكوين إطارات التربية الذي يضم المديرية الفرعية للبحث التربوي والوثائق التربوية.
- الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية الذي يتولى طبع الكتب، وجمع الوسائل التعليمية الأخرى ونشرها وتوزيعها.
- مديرية التقويم والتوجيه والاتصال بوزارة التربية الوطنية، والتي تضم المديرية الفرعية للوثائق.
- المركز الوطني للوثائق التربوية الكائن بـ 1 شارع محمد خليفي -حسين داي- الجزائر والذي باشر نشاطه يوم 13 سبتمبر 1995 والذي يتولى العديد من المهام منها: جمع ومعالجة وتحليل وتصنيف كل الوثائق التي تنتجها مختلف مصالح وزارة التربية الوطنية.

- العوائق الإدارية والبيرقراطية التي مازالت بعض إداراتنا تتخبط فيها مما يشكل سدّا مانعا أمام الباحث، ويمنعه من الوصول إلى الحقائق والمعلومات التي يرغب في معرفتها، إلى جانب تخوف البعض من كشف وثائق إدارته أمام الباحث ظنا منه أن ذلك سوف يفضح بعض إهماله.

وقد عبّر عن هذه الصعوبات الدكتور جمال قنان بقوله "إنّ العقبة الكبيرة التي تجابه الباحث، وتشلّ نسبة عالية من قدراته وامكانياته تتمثل في التوثيق، وهي صعوبة تبدو في الوقت الراهن عسيرة الحل ومرتفعة التكاليف"[1]

أما عن منهجية البحث فقد قمت بتقسيم الدراسة إلى مقدمة، ومدخل، وستة فصول، وخاتمة.

---

[1]- د.جمال قنان -قضايا ودراسات في تاريخ الحديث والمعاصر- المتحف الوطني للمجاهد- الجزائر 1994-ص10.

أ- الفصل الأول:

خصصته لتشخيص الصعوبات التي واجهت المنظومة التربوية أو بالأحرى المنظومة التعليمية التي ورثتها الجزائر عن العهد الاستعماري البغيض الذي امتد من 1830م إلى 1962م وهي منظومة أقلّ مايقال عنها أنّها كانت غريبة عن روح وأصالة ومقومات المجتمع الجزائري، بل ومتنافية -تماما- مع هذه المقومات والأصالة في الكثير من الأمور خاصة من حيث اللغة، والتاريخ والتوجهات والتطلعات.

وقد شمل التشخيص شتىّ الميادين التربوية والمادية اعتقادا مني أن التشخيص الموضوعي السليم هو أولى الخطوات الرئيسية للعمل العلمي الجاد خاصة في الميدان التربوي.

كما تعرضت لصعوبات المرحلة الأولى التي تلت الاستقلال مباشرة هذه المرحلة التي شهدت اقبالا منقطع النظير على المدرسة، وفي نفس الوقت مغادرة آلاف المعلمين مع مؤطريهم الجزائر، مما حدا بالقائمين على التربية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الاستعجالية اللاتربوية -أحيانا- كان الهدف الأساسي منها فتح باب العلم والمعرفة أمام أبناء الجزائر المستقلة.

ب- الفصل الثاني:

خصصته لمختلف الإجراءات المتخذة خلال المرحلة الأولى 62/1970 وهي مرحلة شديدة الصّلة من حيث التنظيم والتسيير بالنظام الذي كان سائدا قبل الاستقلال الوطني، كما أنها تميزت بالإرادة السياسية لتحقيق تمدرس شامل على مستوى التعليم الابتدائي، وتعريب المحتويات دون أن يكون هناك تغيير جذري على المستوى التنظيمي.

ومع ذلك فقد شرع خلال هذه المرحلة في تطبيق الاختيارات الكبرى التي نصّت عليها النصوص الأساسية للأمة على أن تكون المنظومة التربوية منظومة وطنية، ديمقراطية، عصرية، علمية.

تكون وطنية من خلال الأهداف المقصودة، والمحتويات المقررة ولغة التعليم، والمساهمة في تطوير التراث الثقافي والتاريخي للأمّة. وتكون ديمقراطية من خلال ضمان المساواة في حظوظ التمدرس للجميع مع مراعاة إتاحة الفرص لإبراز المواهب والكفاءات بالنسبة لكل فرد.

تكون عصرية وعلمية من خلال المساهمة في ابراز البعد التكنولوجي للثقافة، وضمان الربط بين الجانب النظري والتطبيقي وبعث روح الخلق والإبداع.

جـ- الفصل الثالث:

خصصته لإبراز مختلف الإجراءات المتخذة خلال المرحلة الثانية لتطور المنظومة التربوية، هذه المرحلة الممتدة من 1970 إلى 1976 والتي تميزت بوضع المخططات التنموية الكبرى (المخطط الرباعي الأول 1970-1973، والرباعي الثاني 1974-1977).

وبروز عدم قدرة المنظومة التربوية والتكوينية على تلبية حاجيات التنمية الاقتصادية مما استوجب ادخال عدة اصلاحات لجعل المدرسة تواكب تطور المجتمع وتلبي في الوقت نفسه طموحه في التطور ومواكبة العصر مع التمسك بالأصالة والهوية.

د- الفصل الرابع:

أوليت في هذا الفصل عناية خاصة للمدرسة الأساسية المتعددة التقنيات ذات التسع سنوات من حيث الدواعي والأهداف والمراحل والصعوبات، وما أحدثته من تغيير شامل في سيرورة المنظومة التربوية الجزائرية.

لأن هذه المدرسة -في نظر الجميع، من تربويين، وسياسيين، وأولياء وغيرهم- كانت بمثابة ثورة حقيقية في ميدان التربية سعت إلى إعداد الشباب لخوض معترك الحياة والإندماج في قطاعات النشاط، كما أنها أقامت تربية شاملة متوازنة تهتم بالنشاط الذهني، كما تهتم بالأشغال اليدوية مراعية اهتمامات البلاد ووحدة التربية، وبذلك جاءت بحلول جذرية لأزمة التربية التي ظلت تتخبط فيها خلال المراحل السابقة.

ر- الفصل الخامس:

خصصته لإصلاح التعليم الثانوي، واستكمال تعريب المنظومة التربوية علما أنّ هذه المرحلة - مرحلة التعليم الثانوي- هامة جدّا لأنها من جهة تلي مرحلة التعليم الأساسي وتتأثر سلبا وإيجابا بما يحدث فيها، ومن جهة ثانية تعدّ الشباب إمّا لمواصلة التعليم العالي أو التكوين المهني أو الاندماج في الحياة العملية.

كما أن التعليم الثانوي -على غرار التعليم الأساسي- شهد العديد من محاولات الترقيع والتجارب القليلة الفائدة في أغلب الأحيان وتوّج في النهاية بإصلاح شامل وضعت أسسه وتمت الموافقة عليه سنة 1984 وكانت له انعكاسات عديدة على منظومة التربية والتكوين بما فيها التعليم العالي.

س- الفصل السّادس:

تناولت في هذا الفصل وجهات النظر المختلفة حول المنظومة التربية عامة، والمدرسة الأساسية خاصة، فأوضحت أراء ومواقف وتوجهات أولئك الذين يعارضون هذه المدرسة ويتهمونها بالضعف والقصور والتخلف بل، وكونها منكوبة فاشلة يجب القضاء عليها، وبعث البديل الأمثل على أنقاضها.

كما تطرقت -أيضا- لأراء ومواقف وتوجهات أولئك المدافعين عنها الذين يرون أنها تعدّ مفخرة للجزائر، ومكسب ثمين، مادامت حققت الأهداف الوطنية الكبرى المتمثلة في الديمقراطية، والجزأرة، والتعريب والتوجه العلمي والتقني.

وأوضحت الآراء الأخرى المختلفة التي لاتنكر للمدرسة انجازاتها، وفي نفس الوقت تتعرض - بكل موضوعية- للصعوبات والنقائص التي مازالت تعاني منها، كما أبديت رأيي الخاص في كل ذلك مستندا على الحجج والأدلة واعقبت كل ذلك بخاتمة مختصرة.

ولايفوتني في النهاية، إلاّ أن أنوّه برحابة الصدر التي وجدتها لدى الدكتور المشرف على هذا العمل، فرغم ماعرف عنه من حزم وصرامة، إلاّ أنّه كان لطيفا إلى أقصى درجات اللطف معي يتحمل أخطائي وهفواتي بصدر رحب ويوجهني باستمرار دون كلل أو ملل، بل ويزودني بما لديه من وثائق نادرة صعب عليّ الحصول على الكثير منها دون مساعدته، كما أقدّم شكري الجزيل إلى المجلس العلمي لمعهد التاريخ الذي تفهّم الوضع الخاص الذي عشته مدّة معينة، فوافق على منحي فرصة مواصلة انجاز هذه الرسالة رغم الانقطاع الذي بلغ حوالي السنتين وأيضا، أنوّه بالمساعدة التي تلقيتها من طرف الأصدقاء والزملاء الذين مدّوني بما لديهم من وثائق وأرجو من الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه دون سواه.

والله أسأل التوفيق والسّداد.

واقـع التعليـم قبـل الاستقـلال:

إن جذور التربية في الجزائر على غرار الدولة الجزائرية تمتد إلى ماض بعيد حافل بالازدهـار – ذلك أن رسوم الطاسيلي تبرهن برهانا ساطعا منذ عصور ماقبل التاريخ عن ثقافة عميقة استطاعت أن تفرض نفسها بما اتسمت به من طابع ايجابي.

كما شهد التاريخ الجزائري القديم قيام العديد من الحضارات، كالحضارة الأمازيغية والفنيقيـة والرومانية، وفي القرون الوسطى قدمت كل من مملكة تلمسان وبجاية وبسـكرة وتيهـرت إلى الانسـان آنذاك أروع نماذج التربية.

وقبل الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830 كان التعليم مزدهرا حيث أنّ نسبة المتعلمـين في بدايـة الاحتلال كانت تفوق مثيلتها في فرنسا"[1]

وكان تنظيم التربية يتمثل في شكل مصلحـة عموميـة واسـعة النطـاق مفتوحـة لكـل السـكان امتثالا لقوله تعالى: (يرفـع اللـه الذيـن آمنـوا منكـم، والذيـن أوتـوا العلـم درجـات، واللـه بمـا تعملـون خبيـر)[2] ولقول رسول الله –صلى الله عليه وسلم. (طلب العلـم فريضـة علـى كـل مسـلم ومسلمة).

وقد كانت تقام في كل مسجد مدرسة أو مايجاوره من مكان مناسب، وبمـا أنـه كـان يوجـد مسجد في كلّ حي أو في كلّ قرية يبدو من الهين تصور كثافة الشبكة المدرسية آنذاك.[3]

وكانت المدارس من ناحية التنظيم تحتـوي علـى ثـلاث مراحـل، المرحلـة الابتدائيـة، فالمرحلـة التكميلية والثانوية، فالمرحلة العالية أو الجامعية، كما كانت البرامج تتضمن القرآن الكريم، والحديـث النبوي الشريف، واللغة العربية ومايتفرع عنها من مواد، فضلا عـن الرياضيـات، والعلـوم الاجتماعيـة كالفلسفة والتاريخ والجغرافيا والعلوم الدقيقة كعلم الفلك وغيره.[4]

فالمرحلة الابتدائية كانت تتمثل خاصة في التعليم القرآني المنتشر بكثرة في أوسـاط الجزائريـين نتيجة المكانة المرموقة التي أولاها الإسلام للعلم والتعليم.

أما التكميلية أو الثانوية فقد كانت تقوم بها الزوايا، وقد كانت موجـودة وجـودا كافيـا، إلاّ أنّ نوعيتها انحصرت في علوم الدين وبعض علوم الدنيا.

---

(1)– عبد المالك حمروش –التربية والشخصية الجزائرية العربية الإسلامية– مطبعة عمار قرفي ص61.

(2)– سورة المجادلة– الآية 11.

(3)– وزارة التربية والتعليم الأساسي –وثيقة مقدمة لوزراء التربية والثقافة لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى– سبتمبر 1983 ص1.

(4)– نفس المصدر– ص1.

أمّا الطرق التربوية المتبعة فقد كانت تتسم بطابع الاعتماد على الذاكرة والتفكير والنقد والمنطق معا.

ولقد كانت الجزائر -ولا سيما منها العاصمة- من المراكز الهامة التي كتب لها فضل السبق في ميدان تشييد هذه المراكز الإسلامية والتكنات الحصينة فالتاريخ شهد لنا بأنه كان يوجد بهذه العاصمة (الجزائر) قبل استيلاء الاستعمار عليها مايزيد عن نيف وعشرين ومائة معهد إسلامي، أي مابين مسجد جامع ومصلى للصلوات الخمس وزاوية للدراسة والصلاة، ومدرسة للتعليم الثانوي أو العالي وكتاب للصبية[1] وهو مايؤكده قول المؤرخ الفرنسي "بولارد"Poulard" "كانت الجزائر-فيما مضى- تضمّ معاهد علمية عظيمة الشأن في الفلسفة والأدب والعلوم والطب وقواعد اللغة والقانون الإسلامي، وعلم الفلك... كل هذه العلوم كان يقوم بتدريسها أساتذة كبار من الجزائريين، كما كانت هناك مدارس مخصصة لتعليم القضاء الشرعي والعلمي...."[2]

وحين أبتلى الشعب الجزائري بالاستعمار الفرنسي سنة 1830 بدأت جذوة الثقافة تخبو نتيجة ممارسات المستعمر الدخيل التي تمثلت خاصة في القضاء على أماكن العلم والعبادة المتمثلة خاصة في المساجد، إذ صرّح "روفيغو" الحاكم العام للجزائر سنة 1832 قائلا:

"يلزمني أجمل مسجد في المدينة لنجعل منه معبد إله المسيحيين."

وخاطب رجاله قائلا:"عجلوا بذلك فجامع كتشاوة -كيجاوة- هو أجمل مسجد في المدينة، خاصة وأنه يتاخم القصر، ويقع وسط الدوائر الحكومية والحي الأوربي."[3]

عمدت سلطات الاحتلال إلى تجهيل الجزائريين بوضع مختلف العراقيل أمامهم، واحلال اللغة الفرنسية في الجزائر محل اللغة العربية، إذ جاء في إحدى التعليمات الصادرة إلى حاكم الجزائر غداة الاحتلال مايلي: "إنّ إيّالة الجزائر لن تصبح حقيقة (مملكة فرنسية) إلاّ عندما تصبح لغتنا هناك قومية، والعمل الذي يترتب علينا انجازه هو السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي إلى أن تقوم مقام اللغة العربية الدارجة بينهم الآن"[4]

هذا بالإضافة إلى إغلاق المدارس والكتاتيب ووضع العراقيل أمام نشاط الزوايا، وإحداث تفرقة بين الجزائريين بتقسيمهم إلى ثلاث فئات:

---

(1)- عبد الرحمن الجيلالي -الجامع الكبير بمدينة الجزائر- مجلة الأصالة -8 جوان 1972 ص114.

(2)- يونس درمونة -المغرب العربي في خطر- دار الطباعة الحديثة- بيروت ص36- دون تاريخ.

(3)- بسام العسلي -عبد الحميد ابن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية- دار النفاس ص31- بدون تاريخ.

(4)- ساطع الحصري -ماهي القومية؟- الجزء الثاني- دار العلم للملايين بيروت، بدون تاريخ.

أ- فئة أولاد الفقراء وهي فئة مستبعدة تماما عن الدراسة.

ب- فئة أولاد الطبقة الوسطى وقد منح لها تعليم ذا مستوى متوسط.

جـ- فئة أبناء الأغنياء والمتعاملين مع الفرنسيين، وقد سمح لها بمتابعة سيرها داخل النظام التربوي عبر الدراسات الثانوية والعالية.

- إصدار العديد من القوانين ذات الصلة بالموضوع بهدف عرقلة أبناء الجزائريين منها قانون ديسمبر 1904 الذي ينص على "...عدم السماح لأي معلم مسلم أن يتولى إدارة مكتب لتعليم اللغة العربية بدون رخصة يمنحها إياه عامل الولاية -العمالة- أو قائد النظام العسكري ويعدّ فتحه بدون رخصة اعتداء على حدود القوانين الخاصة بالأهالي المسلمين".

وكانت تلك الشروط تنص على مايلي:

أ- اقتصار التعليم على تحفيظ القرآن لا غير.

ب-- عدم التعرض بأي وجه كان إلى تفسير الآيات القرآنية وخاصة تلك التي تحضّ على الجهاد في سبيل الله، وتدعو إلى محاربة الظلم والاستبداد.

جـ- استبعاد تدريس تاريخ الجزائر، وتاريخ العرب المسلمين وجغرافية الجزائر والبلاد العربية.

د- استبعاد الأدب العربي بجميع علومه والامتناع عن تعليم المواد العلمية والرياضية."[1]

- صدور قرار 1938 الذي عرف باسم قرار "شوطان" نسبة إلى واضعه وهو وزير داخلية فرنسا في ذلك الوقت، وقد نصّ على اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية، لايجوز تعليمها في مدارس التعليم، سواء حكومية أو شعبية إلاّ على هذا الأساس، أي (أنها أجنبية) وقد اعتبر القرار تعليم العربية ونشرها بين الجزائريين محاولة عدوانية لصبغ الجزائر بالصبغة العربية.[2]

كما أنّ التعليم العام الفرنسي لم يكن منتشرا إلاّ على مستوى المراكز الكبرى التي يتواجد فيها أبناء المعمرين، وقد فتحت مدارس في بعض المناطق الريفية لتعليم أبناء المعمرين أساسا، وتستقبل في الوقت نفسه أبناء "الأهالي" استثنائيا، كما كانت تسمي الجزائريين -أنذاك- وعمدت السلطات الاستعمارية إلى فتح مدارس في بعض القرى والمداشر من الوطن خاصة بعد مجاعة السبعينات من

---

[1]- بسام العسلي -عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية- مصدر سابق- ص50-51.

[2]- توليت وفرانسيس جاكسون -الجزائر الثائرة- ترجمة علوي الشريف القاهرة 1957-ص130.

القرن 19 وقيام كل من الكاردينال "لافيجري" والأب "شارل دي فوكو" بحملتهما التبشيرية في شمال وجنوب الوطن.[1]

وعموما فقد كانت السياسة التعليمية المتبعة في عهد الاستعمار الفرنسي تتلخص فيمايلي:

- كانت اللغة الوحيدة السائدة في المدارس هي اللغة الفرنسية، بهايتم التعليم والتكوين المهني وغيره من النشاطات التعليمية.
- معظم التعليم المخصص للجزائريين ذا طابع عملي أو زراعي لتوفير اليد العاملة التي يحتاج إليها المعمرون.
- حصر هذا التعليم في المرحلة الابتدائية فقط، لأنه-- كما صرح بذلك سنة 1891 نائب عن وهران في البرلمان الفرنسي. "إن تعليم القراءة والكتابة لأهل البلد يعتبر من الأشياء الكمالية وتعليم أكثر من هذا يجعلهم في درجة لاتليق بهم."[2]
- معظم المدارس متمركزة في المدن التي يسكنها الأوربيون، أما في الأرياف حيث يتواجد الجزائريون فهي شبه منعدمة.
- تعمل على ترسيخ قيم استعمارية كالتفرقة بين الجزائريين، واحتقار كل ماهو وطني، وتقديس كل ماهو فرنسي، وتعويد الأطفال الخوف من المعمر والخضوع له.
- طغيان المركزية في إدارة شؤون التربية من حيث التمويل ووضع البرامج والتفتيش والامتحانات وتعيين المعلمين ونقلهم.

هذه الأمور وغيرها، أدّت إلى حرمان معظم الجزائريين من التعليم وتفشي ظاهرة الأمية خاصة في الأرياف وبين الإناث، ومما زاد من تفاقمها مقاومة بعض الأولياء لتعليم أبنائهم اللغة الفرنسية، تعبيرا عن رفضهم لغة المستعمر، واعتبار المدرسة وسيلة للتنصير، كما أنهم رفضوا ضمّ أبنائهم لأبناء القياد الذين كانوا يزاولون الدراسة في المدارس الفرنسية هذا إلى جانب معدلات الزيادة السكانية المرتفعة، وتفشي ظاهرة التسرب والانقطاع عن الدراسة قبل إكمال المرحلة، واكتظاظ التلاميذ في القسم الواحد ونوعية التغذية المقدمة لهم وقلة وسائل النقل، وضعف الإقامات الداخلية بالإضافة إلى العوائق المالية والاجتماعية (المناخ العائلي).

وأمام هذا الوضع المزري في الميدان العلمي سارعت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى اتخاذ تدابير وإجراءات عملية للحدّ من ظاهرة تفشي الأمية من جهة وللرفع من المستوى الفكري

---

(1)- عبد الرحمان بن سالم -المرجع في التشريع المدرسي الجزائري- مطابع عمار قرفي باتنة -الجزائر- 1994 ص10 الطبعة الثانية.

(2)- الطاهر زرهوني -التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال- المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية -وحدة الرغاية- الجزائر- 1994 ص20.

والسياسي للمجتمع الجزائري من جهة ثانية فقامت بإنشاء مئات المدارس الحرة واسست "لجنة التعليم العليا" لتتكفل بهذه المدارس تمويلا، وتنظيما، وتسييرا، وإشرافا.

كما أسس حزب الشعب الجزائري- حركة الانتصار للحريات الديمقراطية- عدّة مدارس، وأنشأ لجنة عليا للإشراف عليها وهي "لجنة التعليم والشؤون الدينية."

هذا إلى جانب ماكانت تقوم به الزوايا المنتشرة عبر مختلف مناطق البلاد من تعليم عربي تقليدي ساهم -بدوره- في الحفاظ على مقومات المجتمع الجزائري وأصالته وعروبته.

وقد تمثلت أهداف هذا التعليم الوطني فيمايلي:

- مواجهة الزحف الثقافي الإستعماري المالك لمختلف وسائل الدعم المادي والمعنوي من تخطيط محكم، ورجال محنكين، ووسائل حديثة، وأهداف استعمارية ذات أبعاد سياسية خطيرة.
- التركيز على تدريس اللغة العربية لأنها -كما يقول الإمام عبد الحميد بن باديس "الرابطة التي تربط بين ماضي الجزائر المجيد، وحاضرها الأغر، ومستقبلها السعيد، وهي لغة الدين والجنة والقومية، ولغة الوطنية المغربية."[1]
- إتاحة الفرص المتكافئة لجميع الأطفال الجزائريين في حقل التربية والتعليم، والعمل على إبراز امكانياتهم ومواهبهم، وتفجير طاقاتهم، وابراز قابلياتهم المختلفة.
- العمل على تحقيق أقصى درجة من الاستيعاب بهدف التخفيف من حدة الأمية وذلك بتجنيد، وإعداد، وتدريب إطارات التعليم من معلمين ومشرفين للإسهام في كل مراحل محو الأمية، مع الاستعانة بكل الطاقات الأخرى المتوفرة في المجتمع (علماء، أئمة، إطارات مختلفة).

ورغم هذه المجهودات فقد بقيت نسبة الجزائريين المتمدرسين ضئيلة، وهو ماحدا بالمسؤولين عند قيام الثورة (نوفمبر 1954) إلى زيادة الاهتمام بقطاع التربية والتكوين، لأن التربية والتعليم والثقافة عوامل مهمة ومساعدة في تنمية الشعور الوطني، كما أن البلاد -مستقبلا- ستكون في أمس الحاجة إلى إطارات متنوعة الكفاءة والمستوى لتسيير دواليبها بعد الإستقلال.

لهذا اتخذت الإجراءات التالية:

أ- دعم ومساندة وتبني التعليم الحر، فتكفلت الثورة بتعليم أطفال المداشر، والدواوير، فجندت طلبة القرآن للتعليم فقط، وزودتهم بالسلاح للدفاع عن أنفسهم في حالات الإغارة عليهم.

---

[1]- جريدة البصائر -السنة الرابعة- عدد 171 قسنطينة 12 يونيو سنة 1959 -ص52.

ب- اشرفت الثورة بنفسها على المدارس الحرة التي كانت متواجدة قبل اندلاعها فزودتها بكل ماتحتاجه من إطارات ومساعدات مالية ووسائل تربوية وغيرها.

جـ- اهتمت بالتعليم داخل السجون لمحو الأمية من جهة، ونشر الوعي السياسي من جهة أخرى، وقد كان يتولى ذلك السجناء أنفسهم بايعاز وإشراف وتوجيه من مسيري الثورة.

د- تكفلت -أيضا- بتعليم الأطفال اللاجئين تكفلاً تامّا، فأنشأت لهم مراكز خاصة لاسيما في كل من تونس والمغرب وأعدتهم لفترة الاستقلال.

ز- أرسلت البعثات الطلابية إلى العديد من الجامعات العربية والاوربية وغيرها من الدول الأخرى حيث بلغ عددهم -مثلا- في الجامعات العربية في السنة الدراسية 60/1961-1969 طالبا.[1]

---

[1]- عمار هلال -نشاط الطلبة الجزائريين إبان الثورة- نوفمبر 1954-ص22.

الفصـــل الأول

تشخيص الصعوبات التي واجهت المنظومـــة التربويـــة غـــداة الاستقـــلال

1- الجانب البشري:

استقلت الجزائر سنة 1962 بعد 132 سنة من الاستعمارالمدمر حيث ورثت وضعا مزريا في مختلف الميادين ومنها الميدان التربوي الذي تمثل خاصة فيمايلي:

أ- تفشي الأمية:

الأمي بمعناها الضيق -كما يعرفها الكل- هو من يجهل القراءة والكتابة، وبمعناها الواسع هو ذلك الذي يعيش في ظلام الجهل بعيدا عن التقدم وماينتج عنه. والأمية في شعب ما ليست عدم معرفة أفراده لعلوم القراءة والكتابة فحسب بل هي سبب قاطع لعرقلة تقدمه الاقتصادي والاجتماعي[1] ورغم أن عددا من الدارسين بمن فيهم الفرنسيون أكدوا أن نسبة انتشار الأمية سنة 1830 بالجزائر كانت أقل بكثير مما كانت عليه في فرنسا بالنسبة لتعداد سكان الدولتين، أي أنّ نسبة انتشار الأمية كانت أعلى بكثير مما كانت عليه في الجزائر انذاك، وأن معظم الجزائريين كانوامتعلمين، حيث فاقت نسبة المتعلمين 93% بغض النظر عن نوع التعليم الذي كان سائدا آنذاك فإن الجزائريين وجدوا أنفسهم غداة الاستقلال يتخبطون في هذا المشكل حيث بلغ عدد الأميين بين الذكور 95 % وبين الإناث 99% ويعود ذلك أساسا إلى سياسة الاستعمار الفرنسي الهادفة إلى تجهيل الشعب الجزائري وحرمانه من نور العلم والمعرفة بمختلف الأساليب والوسائل وإلى معارضة المستوطنين الأوربيين الشديدة لقضية تعليم الجزائريين سواء باللغة العربية أو اللغة الفرنسية وادعاؤهم أن العربي ليس مؤهلا لتلقي العلم والتزود بالثقافة وأنه غير صالح إلاّ للأعمال الشاقة، هذا إلى جانب عزوف معظم الجزائريين عن تعليم أبنائهم لغة المستعمر الدخيل، كل ذلك جعل الجزائر -غداة الاستقلال- ترث وضعا مأسويا في ميدان التعليم خاصة في الأرياف والصحراء.

ب- التأطير التربوي:

ما أن استقلت البلاد حتى غادر الجزائر معظم المعلمين الفرنسيين إن لم أقل كلهم ولم يبق من سلك التعليم إلاّ المعلمون الجزائريون وعددهم 2602 معلما فقط إضافة إلى أعداد قليلة من معلمين من أصل فرنسي، في الوقت الذي احتاج فيه أوّل دخول مدرسي 1963/62 إلى أعداد كبيرة من المعلمين والأساتذة في مختلف الأطوار والتخصصات، حيث تمت تغطيته بـ 19908 معلما في الابتدائي و 3704 أستاذا في المتوسط والثانوي، وكان ذلك على النحو التالي[2]

---

(1) - عرض حول محو الأمية وأثره في التعليم -همزة الوصل- عدد 7- 1974- 1975 ص 102.

(2) - الجزائر -وزارة التربية الوطنية- وضعية قطاع التربية الوطنية- مسح شامل 98/62- أفريل 1998 ص 2.24

السنـــة الدراسيـــة	الطور 2/1	الطور -3-	مجموع الأساسي	ثانوي تقني	ثانوي عام	مجموع ثانوي	مجموع كلي
63/62	19908	2488	22396	/	1216	1216	23612

في التعليم الابتدائي

عدد معلمي الابتدائي باللغة العربية واللغة الفرنسية[1]

السنة الدراسية	عدد المعلمين	باللغة العربية	باللغة الفرنسية	نسبة معلمي العربية
63/62	19908	3452	16456	% 17,33

عدد معلمي التعليم الابتدائي الجزائريين والأجانب[2]

السنة الدراسية	المجموع	الجزائريون	الأجانب	نسبة الجزائريين
1963/62	19908	12696	7217	% 63,77

وكان معلمو التعليم الابتدائي يتوزعون حسب مستوياتهم على النحو التالي[3]

السنة الدراسية	الممرنون	المساعدون	المدرسون
63/62	6489	5315	892
النسبة المائوية	% 51,12	% 41,86	% 07,02

أما من حيث لغة التدريس فقد كانوا يتوزعون كالتالي[4]

السنة الدراسية	الممرنون باللغة العربية	المساعدون باللغة العربية	المدرسون باللغة العربية
63/62	1634	1672	36

---

(1)- L'Algerie en chiffres -1962-1972 Ministere de l'information et de culture page 108

(2)- Stastique -spécial- N°35- office National des statistiques page 25

(3)- الديوان الوطني للإحصاء -مجموعة إحصائية- 1962- 1991- ص.26.

(4)- نفس المصدر ص 26 بتصرف.

في التعليم المتوسط والثانوي

كان عدد الأساتذة خلال أوّل دخول مدرسي 63/62 على النحو التالي[1]

السنة الدراسية	مجموع الأساتذة	الجزائريون	الأجانب	نسبة الجزائريين
63/62	3704	1769	1935	% 47,75

دور المعلمين:

لم يترك الاستعمار بعد رحيله سوى 6 مدارس لتكوين المعلمين، وللمرحلة الابتدائية وحدها، توجد بالعاصمة ووهران وتلمسان وقسنطينة، أما بقية أنواع التعليم الأخرى وبقية المراحل الأخرى فلم يترك أي مؤسسة تكوينية لإعداد المعلمين بها، وكان حجم استيعاب هذه المدارس لايتجاوز ألف طالب وطالبة فقط.[2]

تؤكد الإحصائيات غداة أوّل دخول مدرسي بعد الاستقلال الحقائق التالية:

- قلّة عدد المعلمين والأساتذة غداة الاستقلال، إذ أن عدّدهم لم يتجاوز 23612 معلما وأستاذا لتأطير حوالي مليون تلميذ في مختلف الأطوار، وهو مادفع السلطات إلى تغطية النقص بالالتجاء إلى المرنين رغم ضعف مستواهم العلمي وكفاءتهم لتربوية.
- وجود نسبة معتبرة من المؤطرين بمختلف أنواعهم من الأجانب تتجاوز 50 % خاصة بالنسبة لأساتذة التعليم الثانوي، إذ من بين 3704 أستاذ هناك 1935 أستاذ أجنبي أي 52,25 % .
- معظم الأساتذة والمعلمين متكونين باللغة الفرنسية والعدد القليل منهم متكون باللغة العربية، إذ من بين 19908 معلم في الإبتدائي هناك 3452 معلم باللغة العربية فقط أي 17,33 % مقابل 82,67 %.
- المستوى الثقافي لهؤلاء المعلمين -في أغلبهم- بسيط إذ أن أغلبهم من سلك المرنين والمساعدين ومعلمي المرحلة الإبتدائية، فعدد المرنين باللغة العربية في التعليم الإبتدائي كان في سنة 63/62- 1672 مرنا في حين لم يتجاوز عدد المساعدين 36 فقط وهو مايؤكد أن الذين يتولون تربية الأطفال في مستوى التعليم الابتدائي تنقصهم المقدرة المعرفية الكافية التي تسمح لهم بتدريس المواد الموكلة إليهم بالمستوى المطلوب، والتحكم في لغة التبليغ التي يتوقف عليها النجاح في هذه المهمة وتنقصهم -كذلك- الخبرة التربوية التي تجعلهم قادرين على فهم اهتمامات الطفل ومشكلات التعليم، وطبيعة الاكتساب المعرفي التي تثار بها، ودوافع الأطفال في التعليم.

---

(1) - نفس المصدر ص26 بتصرف

(2) - الجزائر وزارة التربية الوطنية -تكوين المكونين -آفاق مستقبلية- ديسمبر 97-ص9.

هذا إلى جانب أن الكثير من هؤلاء المعلمين فرنسيي الجنسية والبعض الآخر كانوا من تلك الفئة التي يطلق عليها إسم "ترقية لاكوست" "Promotion L'acoste" ومعنى هذه التسمية أن الاستعمار الفرنسي، وعند اشتداد الثورة أراد أن يستميل طائفة من الجزائريين بالإغراءات والمناصب التي لاتتماشى والمستوى الثقافي والعلمي لهؤلاء الأشخاص، ولذا سميت تعريفا بـ "جماعة الترقية" وكانت الجزائر المستقلة يومها في حاجة إليها لملء الفراغ الموجود في التعليم والإدارة وغيرها.

أضف إلى ذلك أن التعاون الأجنبي قد شكل نسبة معتبرة من المعلمين والأساتذة الذين قدموا فرادى وجماعات في إطار التعاقد الحكومي أو التعاقد الحر، وبعض هؤلاء الأجانب تنقصهم الكفاءة العلمية اللازمة لأداء مهامهم، كما أن أفكارهم وتوجهاتهم العقائدية والفكرية لاتناسب المجتمع الجزائري، غير أن هذا لاينفي وجود إطارات تربوية وعلمية عالية، وكفاءات ذات سمعة عالمية وأخلاقية ممتازة أفادت البلاد كثيرا.

- -كما تمّ- أيضا- الاعتماد على المعلمين الأحرار الذين كانوا يدرسون في مدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وعلى الطلبة الذين تخرجوا من هذه المدارس التي فاق عددها 150 مدرسة يدرس بها أكثر من خمسين ألف تلميذ سنة 1956 من بنين وبنات.

وتمّ -أيضا- الاعتماد على الإطارات التي كانت قد ارسلتها الثورة إلى البلدان الصديقة والشقيقة لتتكون في مختلف العلوم وشتّى المجالات استعدادا ليوم النصر.

ورغم ذلك فإن تغطية المناطق بالمعلم والأستاذ كانت مختلفة، وهناك الكثير من المناصب لم تغطّ إلاّ في الفصل الثاني، ورغم ذلك بقيت مناصب عديدة غير مشغولة مما اضطرّ مديري المؤسسات إلى استعمال نظم بيداغوجية خاصة مثل تخفيف الساعات المقررة أو تجميع الأفواج في فوج واحد، أو تناوب المعلم الواحد على أفواج متعددة[1]

غير أن الضغط الكبير كان منصبا على المدارس الابتدائية لأن الأعداد المتدفقة من الأطفال تقصد هذه المدارس بسبب أن أغلبهم جاؤوا راغبين في التمدرس لأوّل مرة في حين أن المراحل اللاحقة وإن احتاجت إلى مدرسين فهي لاتمثل مركز ضغط كمّي إلاّ في السنوات اللاحقة[2]

---

[1] - عبد الرحمن بن سالم -المصدر السابق- ص 17-18.

[2] - عبد المالك حمروش -المصدر السابق- ص 72.

أعداد التلاميذ:

كانت ظروف الانطلاقة الأولى صعبة جدّا نتيجة الإقبال المنقطع النظير على المدرسة، خاصة أن الدولة قد حدّدت من بين أولوياتها إتاحة الفرصة لجميع الأطفال لكي يدخلوا المدرسة، هذا إلى جانب التعطش الكبير للعلم، وحلم جميع الأولياء في رؤية أبنائهم يؤمون المدرسة.

وقد نتج عن ذلك تزايد عدد التلاميذ بشكل منقطع النظير بلغ ثلاثة أضعاف ما كان عليه التعليم قبل الاستقلال، أي أنّ التعداد الاجمالي للتلاميذ بلغ 808000 تلميذ وتلميذة عام 1962، أي خلال الدخول المدرسي الأول 1963/62.

وقد توزع التلاميذ على النحو التالي:[1]

السنة الدراسية	التعليم الابتدائي	التعليم المتوسط	التعليم الثانوي
1963/62	778 ألف	30,8 ألف	19,5 ألف

في الوقت الذي لم يكن عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الحكومية سنة 1954، سوى 15 % من أبناء الجزائريين أي 117 293 من 000 1990 تلميذ في سنّ الدراسة[2]

وقد تميز الدخول المدرسي الأول 63/62 بالنسبة لأعداد التلاميذ بعجز المدرسة عن استقبال كل الراغبين في الدراسة، إذ لم تتمكن من استيعاب إلاّ 32 % فقط ممن بلغوا ستّ سنوات، أي أنّ هناك نسبة أخرى معتبرة لم تتح لها الفرصة لمزاولة الدراسة خلال هذا الموسم الدراسي، هذا إلى جانب أنّ جلّ المتمدرسين أي 96 % منهم والمقدر بـ 000 780 يوجدون في الطور الأول والثاني أي التعليم الابتدائي في الوقت الذي لاتزيد نسبة التلاميذ المتمدرسين في التعليم المتوسط والثانوي عن 04 % من مجمل تعداد التلاميذ المتمدرسين لهذه السنة أغلبهم ذكور، أما نسبة البنات فلم تكن تزيد عن 22 % فقط من مجموع تعداد التلاميذ المتمدرسين في مختلف الأطوار [3]

هذه الوضعية أدّت إلى:

- اكتظاظ معظم الأقسام حيث تجاوز بعضها 60 تلميذا في القسم الواحد وفي بعض الأحيان أكثر من ذلك.

---

(1) - وزارة التربية الوطنية -تكوين المكونين- آفاق مستقبلية م.س ص 18.

(2) - الطاهر زرهوني -التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال - مجلة الثقافة عدد 95- أكتوبر 1986 ص 265.

(3) - 36,37 في الطورين الأول والثاني أي التعليم الابتدائي و 28,63 % في الطور الثالث أي التعليم المتوسط.

- الاستعانة بمرافق ليست مؤهلة أصلا للتعليم (ثكنات، بنايات مهجورة، بناءات جاهزة مستغلة الخ....).
- صعوبة توفير العدد اللازم من المعلمين، ناهيك عن نوعية وكفاءة هؤلاء المعلمين.
- الإلتجاء إلى الحلول الاستثنائية كفتح أقسام لعدة مستويات، والاستعانة بمعلم واحد لتعليم مستويات متعددة وغيرها من الحلول الاضطرارية التي لا تتلاءم عادة مع المتطلبات التربوية.

نسبة الإناث في التعليم:

غداة الاستقلال كانت نسبة الإناث في التعليم بمختلف مستوياته وشعبه ضئيلة جدّا تعكسها المعطيات التالية:

أ- بالنسبة للتعليم الابتدائي والمتوسط كانت نسبة التلميذات كمايلي:[1]

السنة الدراسية	الطور الأول والثاني	الطور الثالث	مجموع أساسي
63/62	% 36,37	% 28,63	% 36,08
العدد	282842	8815	291657

ب- بالنسبة للتعليم الثانوي كانت نسبة اشتراك البنات كمايلي[2]

السنة	ثانوي تقني	ثانوي عادي
إناث	5093	257
ذكور	13475	366
المجموع	18568	623
النسبة	% 27,42	% 41,25

جـ- أمّا المعلمات فقد كانت نسبتهن معتبرة عموما تعكسها الأرقام التالية:

* في الابتدائي:[3]

السنة الدراسية	مجموع المعلمين	الفتيات	الذكور	نسبة الإناث
63/62	19908	2996	17912	% 15,05

---

(1) - وزارة التربية الوطنية .وضعية قطاع التربية الوطنية. م.س.ص 10, 2

(2)- نفس المصدر -بتصرف- ص 2,2.

(3) - نفس المصدر -بتصرف- ص 2,2.

* في التكميلي:[1]

السنة الدراسية	مجموع الأساتذة	الإناث	الذكور	نسبة الإناث
63/62	2488	1836	652	% 73,79

* في الثانوي[2]

السنة الدراسية	مجموع الأساتذة	الإناث	الذكور	نسبة الإناث
63/62	1216	684	532	% 56,25

* بالنسبة لأعداد تلاميذ التعليم المتوسط والثانوي لإعداد المعلمين[3]

السنة الدراسية	ذكـور	إنـــاث	المجمـــوع	نسبة الإناث
63/62	366	257	623	% 41,25

من خلال المعطيات الرقمية السالفة الذكر يمكن استنتاج مايلي:

- نسبة الإناث بالنسبة للتلاميذ أقل بكثير من نسبة الذكور خلال السنة الدراسية 63/62. إذ من بين 777636 تلميذ في المدارس الابتدائية هناك 494794 تلميذ و 282842 تلميذة فقط، حيث فاق عدد الذكور عدد الإناث بـ 211952 أي أن نسبة الإناث إلى الذكور بلغت 36,3 %.
- عدد تلاميذ التعليم المتوسط والثانوي خلال العام الدراسي 1963/62 31923 تلميذ وتلميذة منهم 23027 تلميذ و 8896 تلميذة، حيث فاق عدد الذكور عدد الإناث بـ 14131 وهذا يعني أن نسبة البنات قدرت بـ 27,86 % أي أقل من الثلث في حين بلغت نسبة الذكور 72,13 أي أكثر من الثلثين.
- الاختلاف الظاهر في تعليم البنت بين الرّيف والمدينة، إذ أن أغلب الدارسات يتواجدن في المدن والمناطق الحضرية، ويكاد ينعدم وجودهن في الأرياف نتيجة ظروف تاريخية واجتماعية.
- وجود نسبة معتبرة من الإناث يمارسن مهنة التعليم بفضل تفضيل المرأة لهذا النوع من العمل وهو ماتعكسه أعداد الأستاذات في التعليم التكميلي والثانوي، إذ من بين 2488 أستاذ في التكميلي هناك

---

[1]- نفس المصدر -بتصرف- ص 2,2.

[2]- نفس المصدر -بتصرف- ص 2,2.

[3]- نفس المصدر -بتصرف- ص 2,2.

1836 أستاذة مقابل 652 أستاذ ومن بين 1216 أستاذ في التعليم الثانوي هنـاك 684 أستاذة مقـابل 532 أستاذ فقط.

هذه الوضعية أي قلّة عدد الإناث في التعليم -عموما- ورثت أصلا عن العهد الاستعماري وظلـت متواجدة بكثافة خلال السنوات الأولى من الاستقلال رغم المحاولات العديدة التي قامت بها الدولـة الجزائرية للقضاء عليها أو على الأقل للتخفيف من حدّتها.

الجانب المادي:

لم تكن الظروف المادية -غداة الاستقلال- تختلـف كثيرا عـن الظـروف البشـرية مـن حيـث النقص والمشاكل المختلفة إن لم تكن أسوأ منها، وقد تمثل ذلك خاصة فيمايلي:

نقص الهياكل التربوية:

عـانت المدرسـة الجزائريـة في بدايـة الاسـتقلال مـن قلّـة الهيـاكل التربويـة بمختلـف أنواعهـا وتخصصاتها، إذ لم يكن يتواجد بالجزائر كلها سوى 33000 حجرة دراسية كانت تشـكل حـوالي 4900 مجمعا مدرسيا أو مدرسة ابتدائية أما على مستوى التعليم المتوسط فقد كان عدد المتوسطات يقل عـن 380 مؤسسة وعلى المستوى الثانوي كانت هناك 34 ثانوية، و 5 ثانويات تقنية[1]

أي أن المرافق المتواجدة -آنذاك- كانت قليلة لاتستطيع استيعاب العدد الكبـير مـن الأطفـال الراغبين في التمدرس، والذين فاق عددهم المليون تلميـذ وتلميـذة في مختلـف المسـتويات وهـو مـاحدا بـالوزارة إلى اسـتعمال كـل الامكانيـات مهمـا كـانت، فاسـتعملت المراكـز العسـكرية، وأمـاكن المحتشدات، والثكنات العسكرية والمباني البالية التي خلفها جنود العدو، وهـي في الغـالب قاعـات مـن القصدير المستعملة في السابق مراقد ومكاتب وسجون ومحـلات للتعذيـب وغيرهـا مـن الاسـتعمالات الظرفية.

كما استعملت -أيضا- السكنات المدرسية والمحلات التجارية وحتى بعض المساجد في بعـض الجهات[2] ورغم ذلك فقـد ظـلّ النقـص واضحـا، والاكتظـاظ كبـيرا، والعجـز في اسـتقبال التلاميـذ الراغبين في الدراسة ملاحظا في مختلف مناطق البلاد.

---

[1]- وزارة التربية الوطنية -وضعية قطاع التربية الوطنية- م.س. ص 22.

[2]- عبد الرحمن بن سالم م.س.ص18.

ضعف الاعتمادات:

كانت معضلة ضعف الاعتمادات المالية من أبرز المعضلات التي واجهت الدولة الجزائرية بما فيها قطاع التربية الذي كان كغيره من القطاعات في أمس الحاجة إلى التوظيفات المالية الكبرى والضخمة سواء في ميدان التسيير أو التجهيز غير أن الدولة كانت تواجه وضعا خانقا جدّا في الميدان المالي بسبب تهريب رؤوس الأموال من قبل الأقلية الأوربية وعدم تسديد ديونها مما أدّى إلى انخفاض كبير في الايداعات في البنوك والحسابات البريدية التي قدرت بـ 110 مليار فرنك فرنسي بالإضافة إلى مايقارب 20 مليار فرنك فرنسي من الديون غير المسددة.

هذا إلى جانب الانشغالات الأخرى الناتجة عن مخلفات حرب التحرير، ومع ذلك فقد تمّ تخصيص مبلغ 322719 ألف دينار لميزانية قطاع التربية من جملة 2912737 ألف د.ج ميزانية التسيير للدولة الجزائرية أي 11,08 % من الميزانية العامة، وهو مبلغ لايستطيع أن يغطى مختلف النفقات، علما أن وزارة التربية في هذه الفترة تضم التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي وهو ماأحدث خللا واضحا في:

- تمويل كافة النشاطات التربوية.
- تأخر دفع أجور كثير من المربين.
- صعوبة تمدرس كل المقبلين على المدرسة الجزائرية.

هذا إلى جانب الصعوبات المختلفة في التسيير المالي، والتوزيع الحقيقي للاعتمادات المالية وفق الحاجات، والمراقبة الصارمة للنفقات[1]

الكتب والوثائق التربوية:

وجدت المدرسة الجزائرية نفسها غداة الاستقلاق أمام كمّ من الكتب المدرسية المتنوعة المستويات والتخصصات، أغلبها كتب فرنسية، بعضها يسيء لمقومات الشخصية الوطنية من دين وحضارة وانتماء خاصة كتب التاريخ والجغرافيا والفلسفة، وبعضها الآخر لايتماشى وأهداف المدرسة الجزائرية، أما الكتب المدرسية المكتوبة باللغة العربية فلا أثر لوجودها تقريبا.

ولم يكن من السهل -أنذاك- الغاؤها والاستغناء عنها لدى أوّل دخول مدرسي، لذا تمّ الاحتفاظ بالكثير منها خاصة ماتعلق بالمواد العلمية والتقنية، كما تمّ اقتناء كتب مدرسية من بعض البلدان العربية بطريقة استعجالية، ومع ذلك، فقد عانت المدرسة من نقص فادح في الكتب الأمر

---

[1]- وزارة التربية الوطنية -وضعية قطاع التربية الوطنية- م.س.ص 2,29.

الذي دفع بالكثير من المربين على اختلاف مستوياتهم وتخصصاتهم إلى الاجتهاد في اختيار النصوص والكتب الموظفة كلّ حسب وجهة نظره.

وقد تمّ انتاج الكتاب المدرسي الأوّل في الجزائر المستقلة سنة 1963 على أنه -على الرغم مما يرمز إليه من جهد معتبر- لايخلو من نقائص تجدر الإشارة إليها نظرا إلى الوظيفة الرئيسية التي تتطلبها منه التربية الحديثة، والتي هي في حاجة إلى الترقية، ولايلاحظ من محتوياته أي تغيير يذكر بالنسبة للكتب المدرسية المعروفة قبل 1962، كما يلاحظ أن المبادئ المنشودة في التربية وعلم النفس لم تطبق فيه.

ومما زاد من صعوبة الوضع قلّة عدد المعلمين الاكفاء، والمفتشين القادرين على الإشراف والمراقبة والتقييم والتوجيه، هذا إلى جانب الافتقار التام لأي سند تكنولوجي يذكر لإعداد وطبع الكتاب المدرسي، ولهذا كرست جميع الجهود لترقية البحث التربوي، وبالتالي صناعة الكتاب المدرسي وهو مادفع بمسؤولي وزارة التربية الوطنية إلى إنشاء "المصالح التربوية" لتتولى مسؤولية حل مشاكل تكوين المعلمين وانجاز وسائل التعليم الملائمة للاتجاه الوطني في هذا الميدان، وقد تميزت المرحلة الأولى من تطور الأجهزة التربوية في الجزائر بشيئين أساسيين هما:

- تكوين الإطارات البشرية الضرورية للتعليم.
- إعداد الوسائل التربوية الملائمة التي تعطي للأطفال تعليما صحيحا وتضمن لهم وحدة التكوين.

وأمام تشعب، وضخامة ماتقوم به المصالح التربوية من إعداد الوسائل التربوية لتكوين المعلم أصبح من الضروري إعطاء تلك المصالح قاعدة قانونية باعتبارها مؤسسة قائمة بذاتها -وهكذا أنشئت سنة 1967/1966 إدارة التربية التي كلفت بالقيام بجميع المهام التربوية في البلاد من ناحية تكوين المعلمين وانجاز وسائل التعليم المختلفة.

الجانب التربوي والتنظيمي:

يشمل الجانب التربوي والتنظيمي العديد من الميادين من أبرزها مايلي:

هيكلة التعليم:

ظلت هيكلة التعليم غداة الاستقلال كما كانت عليه من قبل، أي أنه مقسم إلى مرحلتين وهما:

أ- مرحلة التعليم الابتدائي.

ب- مرحلة التعليم العام.

أ- مرحلة التعليم الابتدائي:

وقد كان هذا التعليم منظما على النحو التالي:

- بداية الدراسة عند بلوغ السّن السادسة من العمر.
- مرحلة الدراسة الابتدائية تشمل 6 سنوات، وقد تضاف سنة سابعة للتلاميذ الذين يحضرون الشهادة الابتدائية، أمّا السنوات فهي كمايلي:

1. التحضيري الأول.
2. التحضيري الثاني.
3. الابتدائي الأول.
4. الابتدائي الثاني.
5. المتوسط الأول.
6. المتوسط الثاني.
7. النهائي.[1]

تنتهي السنة السادسة من التعليم الابتدائي، أي قسم المتوسط الثاني بمسابقة الدخول إلى السنة الأولى من التعليم المتوسط (السادسة سابقا) بينما يحضر تلاميذ السنة السابعة أي النهائية شهادة التعليم الابتدائي ينتقل تلاميذ السنة السادسة ابتدائي والناجحون في المسابقة إلى الدراسة في السنة الأولى من التعليم العام (التعليم المتوسط) أمّا الراسبون فينقلون إلى السنة السابعة من التعليم الابتدائي (النهائي) أمّا تلاميذ السنة السابعة فإن للناجحين في الشهادة الابتدائية حق المشاركة في مسابقة الدخول إلى السنة الثانية من التعليم العام (التعليم المتوسط) أو مسابقة اللحاق بمراكز التعليم الفلاحي، أمّا الراسبون منهم فيجدون أنفسهم تحت رحمة الشارع أو يلتحقون بالمدارس الخاصة.

ويقوم هذا المستوى على ثلاثين (30) ساعة أسبوعيا تخصص ست (6) ساعات منها للنشاط الثقافي.

---

[1]- د.بوئلجة غيات، التربية والتكوين بالجزائر -ديوان المطبوعات الجامعية- ص43.

ب- التعليم العام (التعليم المتوسط):

- **التعليم المتوسط:**

ويشمل ثلاثة أنماط هي:

التعليـم العـــام[1]: يدوم 4 سنوات ويؤدّى إمّا في اكماليات التعليم العام أو في الثانويات (أي الطور الأول من التعليم الثانوي) وتنتهي الدروس باجتياز أهلية الدراسة في الطور الأول وقد عوضت بشهادة التعليم العام.

التعليم التقنـــي: يدوم 3 سنوات ويؤدى في اكماليات التعليم التقني، وتنتهي الدروس باجتياز شهادة الكفاءة المهنية.

التعليم الفلاحي: يدوم ثلاث (3) سنوات ويؤدى في اكماليات التعليم الفلاحي، وتنتهي الدروس بشهادة الكفاءة الفلاحية.

- **التعليم الثانوي:**

يشمل ثلاثة (3) أنماط من التعليم، كل نمط يمكن من الحصول على شهادة خاصة.

التعليـــم الثانـــوي العـــام: يدوم ثلاث سنوات ويحضر لمختلف شعب البكالوريا التي تتيح الدخول إلى الجامعة، فثانويات التعليم العام تحضر التلاميذ لاجتياز البكالوريا شعب "الرياضيات" و "علوم تجريبية" و "فلسفة".

أما ثانويات التعليم التقني فتحضر لاجتياز البكالوريا شعب تقني رياضيات، تقني اقتصادي.

التعليم الصناعي والتجاري: يحضر التلاميذ لاجتياز شهادة الأهلية في الدراسات الصناعية، والأهلية في الدراسات التجارية، تدوم الدراسة خمس (5) سنوات، وقد تمّ تعويض هذا النظام قبل نهاية المرحلة بتنصيب "الشعب" التقنية الصناعية" و "التقنية المحاسبية" التي تتوج بشهادة البكالوريا التقني.

---

[1]- يقصد بالتعليم العام، ذاك التعليم الذي يلي التعليم الابتدائي مباشرة أي المتوسط أو الاكمالي -كما يسمى الآن- وقد كان يقدم إما في إكماليات منفصلة تسمى إكماليات التعليم العام، أو في الثانويات العادية، حيث أن الدروس بهذه الثانويات كانت تمتد من مرحلة مابعد الابتدائي (أي المتوسط أو الإكمالي) إلى سنة اجتياز البكالوريا (أي إلى السنة الثالثة ثانوي حاليا.)

التعليم التقني: يحضر لاجتياز شهادة التحكم خلال 3 سنوات من التخصص بعد التحصيل على شهادة الكفاءة المهنية.[1]

الإدارة التعليمية:

ما أن تحصلت البلاد على استقلالها وتولى تسييرها مكتب سياسي تقاسم أعضاؤه مسؤوليات التسيير، واسندت مسؤولية التربية والتعليم للعقيد السعيد محمدي، وتمّ تشكيل لجنة وطنية بلغ عدد أعضائها حوالي العشرين تنحصر مهمتها في إعداد الموسم الدراسي 1962/1963 أغلبهم من المعلمين الابتدائيين المرسمين في السلك التعليمي الفرنسي المنخرطين في الاتحاد العام للعمال الجزائريين ولا يوجد إلاّ أستاذ ثانوي واحد مزدوج الثقافة يحمل شهادة الدكتوراه وكان متحمسا لتربية وطنية ومعلم حرّ واحد.

ولوحظ أنه لايوجد شخص واحد من خريجي المدارس الفرنسية الإسلامية، ولا أستاذ تعليم ثانوي ماعدا الدكتور السابق[2]

وقد وجهت لهذه اللجنة عدة انتقادات وتعرضت لعدّة احتجاجات منها:

أ- احتجاج المعلمين الأحرار الذين اجتمعوا بمدينة قسنطينة يوم 1962/08/16 بعد صدور بلاغ في الصحافة جاء فيه:

"على كل معلمي المدارس العربية الحرّة أن يتقدموا لتسجيل أنفسهم لدى أكاديمية التعليم لقضاء فترة التدريب المستعجلة، ولتحكم اللجنة على صلاحيتهم للتعليم".

إذ اعتبروا البلاغ بمثابة استفزاز لرجال التعليم الأحرار إذ كيف يتولى تدريبهم جهلة في ميدان اللغة العربية؟! وكيف يمتحن كفاءتهم التعليمية من لايملكون من القواعد التربوية التعليمية أي قسط؟[3]

ب- احتجاج قدماء المدرسة الفرنسية الاسلامية:

أيضا اجتمع خريجو المدرسة الثعالبية والفرنسية الاسلامية بثانوية عمارة رشيد وأصدروا وثيقة محرّرة باللغة الفرنسية تحمل تاريخ 30-09-1962 جاء فيها:[4]

---

(1)- وزارة التربية الوطنية -وضعية قطاع التربية الوطنية- مصدر سابق ص 1 و 2.

(2)- محمد الطيب العلوي -التربية من الأصالة والتغريب- جريدة السلام، الحلقة 21 ص 20.

(3)- نفس المرجع السابق ص 20.

(4)- نفس المرجع السابق ص20.

"انطلاقا من الدور الذي تقوم به لجنة التربية الوطنية لاعداد الدخول المدرسي القادم، فإنه يبدو للجمعية أنه يتم بسرعة محاطة بغموض... وانطلاقا من أن لجنة نقابية مهما كان نوعها لاتستطيع قانونيا ولاشرعيا أن تنصب نفسها -مباشرة أو بواسطة- سلطة، وبصفة أخص أن تستغل أزمة عابرة للسلطة السياسية، وغياب سلطة تشريعية فتستأثر بتنظيم وتوجيه التعليم بالجزائر.. ونظرا للمبادرات المباغتة وأحيانا التعسفية لهذه اللجنة تترجم بتوزيعات لمراكز قابلة لتعريض التنظيم المهني والتوجيهي والثقافي للتعليم الوطني الجزائري لخطر كبير لفتنا انتباه السلطة الشرعية للتجاوزات الصارخة الخاصة بتعيينات مقترحة من هذه اللجنة باسم التربية الوطنية، وبتوزيعات تنعدم فيها المقاييس الملائمة بكيفية واضحة ومقررة ".

كما اقترحوا لجنة متساوية الأعضاء واسناد إدارات المؤسسات الابتدائية والثانوية للمعلمين الملمين بثقافتين[1]

كما تعرضت هذه اللجنة للعديد من الاحتجاجات الأخرى نتيجة موقفها من اللغة العربية التي حاولت تهميشها، وكذا تبنيها الاتجاه اللائكي وغير ذلك من الأمور الأخرى[2]

وهكذا انطلقت المدرسة الجزائرية بإدارة تعليمية مهزوزة، مفتقرة لثقة الكثير، هذا إلى جانب افتقارها إلى الكفاءات البشرية المسيرة بعد رحيل معظم الإداريين الأوربيين الذين كانوا يقومون بالتوجيه والإشراف والتسيير من مسؤولين ومفتشين ومدراء على اختلاف أصنافهم، ذلك أنّ المدرسة الجزائرية لم تكن تملك سنة 1962 سوى عدد قليل من الإداريين، وحوالي عشرة مفتشين، وعشرة مستشارين للتوجيه المدرسي الأمر الذي جعلها عاجزة عن مواكبة التطورات الحاصلة في التعليم عبر مختلف أنحاء العالم.

لهذا كله اقتصر نشاط هذه الإدارة (الإدارة المدرسية) على مختلف النشاطات الروتينية، وهي التعيينات والترقيات ووضع الميزانية والانفاق على التعليم، وإجراء الامتحانات.

أمّا الأمور الفنية مثل تحديد الأهداف، وتصميم بنى جديدة للتعليم، وتطوير المناهج، والنمو المهني للمعلمين، واستحداث أجهزة جديدة مثل التوثيق والبحث والإحصاء والخدمات الإضافية والمكتبات والوسائل التعليمية فقد بقيت على الهامش لأنها لم تكن ضمن الأولويات في هذه المرحلة.

---

[1]- نفس المرجع السابق ص20.

[2]- نفس المرجع ص20.

كل ذلك إنعكس سلبًا على الانطلاقة الحقيقية لمسيرة التربية والتعليم غداة الاستقلال، لأن الإدارة الكفأة تشكل العمود الفقري لأي تطوير تعليمي، وبدونها لايمكن أن تتحقق نهضة تعليمية حقيقية.

ادخال اللغة العربية في التعليم:

غداة الاستقلال كانت اللغة العربية شبه غائبة في المدرسة الموروثة عن الإدارة الاستعمارية، ذلك أن الاستعمار سعى بكل ما أوتي من قوّة ووسائل لمحاربتها، ومن ذلك أن وزير الداخلية الفرنسي "كاميل شوتو" أصدر يوم 8 مارس 1936 قرارا باسم الحكومة الفرنسية يعتبر اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر، ولاتعامل حتى على قدم المساواة مع بقية اللغات الأجنبية الأخرى[1]

وفي 5 مارس 1954، أي قبل شهر من اندلاع الكفاح الثوري المسلح اجتمع المفتشون في التعليم الابتدائي على مستوى القطر الجزائري وصادقوا على اللائحة التالية:

"حيث أنّ اللغة العربية ليست ذات مستوى واحد، بل هي في ثلاث مستويات اللغة العربية الفصحى القديمة، وهي بصفتها قديمة فهي لغة ميتة مثل اللغة اليونانية واللاتنية، إذن فهي لاتصلح لا للإدارة ولا للتعليم، والمستوى الثاني هو اللغة العربية الدالجة، وهي بحكم كونها دارجة، عامية، فهي لاتصلح لا للإدارة ولا للتعليم، والمستوى الثالث فهو اللغة العربية الفصحى الحديثة، وهي ليست موجودة إلاّ في المشرق العربي، إذن فهي لغة أجنبية بالنسبة للجزائر وبالتالي لاتعليم باللغة العربية في الجزائر."[2]

لهذا كلّه فقد وجدت اللغة العربية مهمشة من المدرسة غداة الاستقلال إذ لاتوجد أقسام معربة على الإطلاق، ولا معاهد لتخريج معلمي وأساتذة اللغة العربية، هذا إلى جانب وجود فكر مناهض، ومعادٍ للغة العربية "إذ ترى زمرة من المتفرنسين أن اللغة العربية أصبحت لغة ميتة وانها لم تعد أهلا لدراسة العلوم والرياضيات، وأن الجزائر لو اتخذتها بالفعل وتخلت على الفرنسية لصارت -حتما- إلى الانهيار والتقهقر وانقلبت عن طريق التقدم والازدهار شأن سائر البلدان العربية التي مازالت تعيش

---

[1]- مولود قاسم نايت بلقاسم -حول قضية التعريب في الجزائر- مجلة العربي لكويتية أكتوبر 1986، عدد 335 ص 61.

[2]- نفس المصدر ص61.

تحت سيطرة الخرافات والأوهام، بينما تحاول الأمم التقدمة ارتقاء أسباب المهارات بحثا عن اكتشافات جديدة وسعيا وراء تطور الأحداث العلمية"[1]

وكان من نتيجة ذلك كلّه أن واجه التعريب غداة الاستقلال عراقيل عديدة ففي أول اجتماع للمجلس التأسيسي الجزائري الذي افتتح جلسته الأولى مساء الثلاثاء 1962/9/25 جرت المداولات باللغة الفرنسية وافصح البعض عن معارضته للتعريب قائلا: اعتقد أنه يجب أن نتحرك بحذر وتبصّر، هناك أدوية مستعملة بمقادير محددة وهي مفيدة، لكنها إذا تجاوزت الكمية المقدرة لها قد تتحوّل إلى أدوية سامة، كذلك من المهم أن نحدّد كلمة التعليم العربي في الجزائرآخذين بعين الاعتبار وضعية الأمر الواقع المفروض لظروف إلى حد الآن، ونتأسف فإن التعليم المقدم بسخاء، إنما هو باللغة الفرنسية، أبناؤنا تلقت أغلبيتهم الفرنسية والقليل من الإطارات التي -حفظها الله- وخرجت سالمة من الزوبعة، لاتعرف إلاّ اللغة الفرنسية"[2]

ورغم كل ذلك فقد اتخذت وزارة التربية قرارا في اكتوبر 1962 يقضي بإدخال اللغة العربية في جميع المستويات التعليمية التابعة لها بنسبة سبع ساعات في الأسبوع، وكان هذا القرار بمثابة إعلان عن النية الثابتة والعزم الأكيد لتغيير أوضاع المدرسة الموروثة عن العهد الاستعماري وإعطائها طابعها القومي- كما نصت عليه مواثيق الثورة ومنها ميثاق الجزائر الذي نصّ على "ادخال اللغة الغربية في التعليم الابتدائي من بين انجازات الاستقلال"[3] وذلك رغم المصاعب الكبيرة التي كانت تواجهها ورغم مايستلزم مثل هذا القرار من توفير المعلمين بالعربية، وقد تمّ بالفعل توظيف 3452 معلمّا دربوا بسرعة واسندت لهم مهمة تدريس اللغة العربية، لا كلغة أجنبية، ولكن كلغة وطنية لها من التوقيت الرسمي نسبة محترمة وذلك لأوّل مرّة منذ أن وقعت البلاد تحت السيطرة الاستعمارية .

وإذا لم يكتب لهذه الإجراءات أن تطبق في كل المدارس بصفة نظامية نظرا للمتاعب العديدة التي واجهتها البلاد أثناء هذه المرحلة الانتقالية، فإن الدخول المدرسي الثاني 64/63 قد شهد حملة كبيرة لتنظيم تدريس اللغة العربية وتعميم الإجراءات المتخذة بهذا الشأن على جميع المدارس وتدعيمها بالتعليمات التطبيقية.

---

(1) - محمد الشريف مساعدية مسؤول التوجيه والإعلام بحزب جبهة التحرير الوطني -سابقا- مجلة الأصالة عدد خاص بالتعريب -نوفمبر، ديسمبر، جانفي، فيفري 74/73- ص 44.

(2)- محمد الطيب العلوي. م.س. الحلقة 23-ص18.

(3)- نفس المصدر ص75.

وعموما فقد كان عدد المعلمين باللغة العربية عند أول دخول مدرسي سنة 1962/1963 هو 3452 معلما في الابتدائي مقابل 16456 معلما بالفرنسية أي أن الفارق 13004 أي أن نسبة معلمي العربية 17,33 % ومعلمي الفرنسية 82,66 %.

البرامج:

ورثت المدرسة الجزائرية غداة الاستقلال سنة 1962 مجمل البرامج المطبقة قبل الاستقلال، والتي كانت تتصف بكونها:

- غريبة عن روح وفكر المجتمع الجزائري.
- كانت موضوعة أصلا لتحقيق أهداف معينة منها محو كل أثر للشخصية العربية الاسلامية المستقلة للجزائر ودمجها بالمجتمع الفرنسي، لذا سعت هذه البرامج للحط من مكانة الجزائر التاريخية وحاولت قطع كل أواصر العلاقة بينها وبين العالم العربي والإسلامي، وكذا تشويه رموز المقاومة الجزائرية ولم تنج الجغرافيا من الدّس والتأويل بهدف تثبيت مقولة "أن الجزائر جزء من فرنسا" والحط من العربية واعتبارها لغة أجنبية بعيدة كل البعد عن المجتمع الجزائري.
- كانت مخصصة أصلا لأبناء المعمرين وليست لأبناء الجزائريين من حيث الأهداف والتوجه والمستوى الثقافي والعلمي.
- مستواها اللغوي لايتناسب ومعلومات ومكاسب التلميذ الجزائري القبلية، ذلك أنها كانت تعتمد اللغة الفرنسية التي يجهلها جلّ التلاميذ خاصة في الأرياف والبوادي والصحراء وفي بعض المدن خاصة الصغيرة منها والبعيدة -نسبيا- عن التأثير الأجنبي.
- طغيان المواد النظرية التقنية الناتجة عن تعليم علمي قاعدي.

ورغم ذلك فقد اضطرت السلطات التعليمية على الابقاء على الوضع السائد آنذاك للتكفل بالأولويات الأساسية مثل توفير المعلم والحجرات وتسجيل الأطفال الذين قدموا للمؤسسات التعليمية بأعداد ضخمة وكل ماتمّ القيام به في البداية تمثل في ادخال اللغة العربية في كل مؤسسات التعليم وإضافة مضامين جديدة خاصة ذات العلاقة بالسيادة الوطنية أو ذات العلاقة بالمحاور المعتمدة باللغة العربية التي مست المواقيت في كل طور بدون أن يكون لذلك مرجعية تستند إليها السياسة العامة.

وعموما فقد تمثلت الاجراءات الأولى في ميدان البرامج فيمايلي:

- تحوير برامج التاريخ والجغرافيا تحويرًا جذريًا، إذ لم يعد ممكنا تمجيد فرنسا والحط من شأن العروبة والاسلام في عقر دارها، ولا القول الغريب لأطفال الجزائر أن أجدادكم من الغال.
- إدماج التعليم الحر الموروث عن الحركة الوطنية وجمعياتها وأحزابها مثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحزب "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" وغيرهما.
- توحيد البرامج في المرحلتين المتوسطة والثانوية عبر مختلف أرجاء الوطن.

ورغم ذلك فقد ظلّ الاهتمام منصبّا على الكم دون الكيف لأن الأهمّ بالنسبة للمشرفين على المنظومة التربوية آنذاك تمثل في استيعاب العدد الضخم من المقبلين على المدرسة بغض النظر عن المحتوى المقدم لهم.

ومع ذلك فقد وضعت اللبنة الأولى للتفكير في تطوير البرامج، فانطلاقا من الدراسات التي وضعت تشكلت لجان حرّرت البرامج الأولى لمختلف مراحل التعليم وكان ذلك سنة 64/63.

التشريع المدرسي:

التشريع المدرسي هو مجموعة من النصوص والقوانين والمراسيم والقرارات الصادرة عن السلطة المسؤولة في البلاد[1] لتسيير المنظومة التعليمية الوطنية.

والمدرسة الجزائرية في بداية عهدها لم تكن تملك تشريعا مدرسيا إلاّ ذاك الموروث عن العهد الاستعماري والذي أصبح لايتماشى وعهد الاستقلال خاصة وأنه يحتوي على بعض القوانين التي كانت تتعارض وتتناقض واختيارات البلاد منها قانون 1886/10/30 الذي ينصّ على أنّ التعليم الممنوح بالمدارس العمومية لائكي لايتيح التعليم الديني بها، وهناك العديد من القوانين الأخرى وكلها تتنافى ومصلحة وقيم المجتمع الجزائري[2]

وأمام تعدّد المهام، وتسابق الأولويات ابقت البلاد بعد الاستقلال على هذا التشريع رغم ماعليه من سلبيات بعد أن عدّلت وكيّفت ما تعارض منه مع السيادة الوطنية وتوجهاتها الجديدة وابقت ما لا يتعارض مع ذلك مثل قانون 1881/06/18 المتعلق بمجانية التعليم وقانون 1882/3/28 المتعلق بتنظيم مراحل التعليم الابتدائي.

---

[1]- المركز الوطني لتعميم التعليم -تشريع مدرسي- مطبعة المركز- أكتوبر 1992- ص4.

[2]- عبد الرحمن بن سالم-م.س.ص11

غير أنه ابتداء من سنة 1962 بدأ التشريع المدرسي الجزائري يعرف طريقه إلى الوجود بإصدار مراسيم تشريعية عديدة[1] إلاّ أنّ هذه المراسيم اقتصرت معرفتها على المكلفين بتنفيذها أو مراقبة التنفيذ مثل المديرين والمفتشين، أمّا المعلمون فأغلبهم -آنذاك- خاصة الممرنون منهم كانوا لايعرفون، ولايفرقون حتى بين القانون والأمر، والقرار[2]

التوجيه المدرسي:

التوجيه المدرسي هو إرشاد التلميذ والسير به نحو نوع الدراسة وألوان الثقافات التي تتفق مع مواهبه واستعداداته ووسائله وامكانياته ولقد أصبح التوجيه المدرسي ضرورة من ضرورات التعليم بعد أن كثرت المعارف، وتشعبت العلوم، وازدحمت المناهج بمختلف مواد الدراسة حتى أصبح أكثر التلاميذ ذكاءً عاجزا عن استيعاب ماتحتويه من علوم وفنون، لذلك يتحتم على المدرسة أن تهيء الفرصة لكل تلميذ كي يبرز ماقد يكون كامنا أو خافيا من نواحي نشاطه وأن تتكفل بالبحث عن الطريق الذي يوصله إلى نوع الثقافة التي تناسب طبيعة كل فرد والتي توصله إلى نوع العمل أو المهنة التي تلائمه، وفي ذلك تحقيق للعدالة، واحترام لمبادئ الديمقراطية الحقّة وليس فيه مايتعارض وصالح المجتمع الذي يتطلّع إلى كفايات الأفراد المبنية على حسن توجيههم وقيامهم بالأعمال التي تتفق وقدراتهم.

وللتوجيه المدرسي مشكلات ثلاث[3]

أولا: الكشف عن الاستعدادات الخاصة لكل تلميذ والتعرف على ميوله الحقيقية، وعلى نواحي نشاطه المختلفة واتجاهاته النفسية وامكانياته المختلفة.

ثانيا: تحديد نوع الدراسة أو الثقافة التي تناسب كل نوع من هذه الاستعدادات والميول.

---

[1]- من هذه المراسيم:

. مرسوم 62/166 الصادر بتاريخ 1962/12/31 المؤسس للمعهد التربوي الوطني.

. مرسوم 241/63 المؤرخ في 1963/7/3 المتضمن إنشاء سلك المستشاربن التربويين.

. الرسوم 242/63 المؤرخ في 1963/7/3 المتضمن إنشاء سلك مفتشي التعليم الابتدائي.

[2]- معظم المعلمين لايفرقون بين القانون الذي هو نصّ تشريعي تصدره السلطة التشريعية، والأمر الذي هو نص تشريعي يصدره رئيس الجمهورية في الحالات الاستثنائية، والمرسوم الذي هو نص تنظيمي يصدر من طرف رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة على أن يسمى مرسوما رئاسيا أو حكوميا، والقرار الذي هو نص تنظيمي يصدره الوزير فيما يخصّ وزارته ويسمى قرارا وزاريا، والمنشور الذي يأتي لتوضيح المراسيم والقرارات.

[3]- الدكتور محمد جمال صقر: اتجاهات في التربية والتعليم، دار المعارف مصر - 1965-ص34.

ثالثا: إحلال التوجيه المهني على أساس احترام شخصية الفرد وعلى الرغبة في مساعدته على تحقيق كل امكانياته محلّ "الإختيار" المهني على نتائج الامتحانات أو المسابقات التي غالبا ماتكون حكما على التلميذ أساسه المعلومات المستقاة من الكتب عن طريق الحفظ.

التوجيه المدرسي في الجزائر:

غداة الاستقلال كان التوجيه المدرسي والمهني غير موجود تقريبا لأنّ هذا التوجيه لم يهتم به خلال الفترة الاستعمارية ويعود ذلك لعدة أسباب منها:

- قلّة عدد المدارس والمتمدرسين الأمر الذي يمكن كل تلميذ-تقريبا- من اختيار الشعبة التي يرغب في الدراسة فيها خاصة وأنّ هؤلاء التلاميذ جلّهم من أبناء المستطونين المحظوظين.
- قلّة عدد الشعب والتخصصات الموجودة بالجزائر.
- توجيه معظم الجزائريين -تلقائيا- إلى المدارس الحكومية الثلاث التي أنشئت بموجب مرسوم 1850/9/30 في كلّ من قسنطينة وتلمسان والمدية ثم حولت -فيما بعد- إلى الجزائر بهدف تكوين مترشحين إلى الوظائف الدينية والقضائية أساسا.
- عدم توفر الإطار الكفء المتخصص في مجال التوجيه المدرسي والمهني بسبب عدم وجود مدارس لهذا النوع من التكوين في الجزائر.

لهذا كله لم ترث الجزائر عن الفترة الاستعمارية سوى عشرة (10) مستشارين تكونوا في المدارس الفرنسية، كان اهتمامهم الأساسي منحصرًا في الإعلام فقط لأن عددهم قليل مثل نشر الوثائق المدرسية والإعلام في المدارس وغير ذلك من النشاط المشابه.

وكانت أغلب العمالات تنعدم فيها مراكز التوجيه المدرسي، هذه المراكز التي كانت توجد في خمس ولايات فقط وهي:

الشلف (الأصنام سابقا)- قسنيطنة- عنابة- وهران- الجزائر.

طرق التدريس:

بالرغم من أنّ طرائق التعليم تعدّدت وتنوعت في التربية الحديثة- خاصة لدى الدول المتطورة فأصبحت تعتمد منهج التحليل والتعليل والتركيب، ومنهج الإستقراء وغيرها من المناهج العصرية إلاّ أنّ معلم المدرسة الجزائرية في بداية الإستقلال- وهذا في مختلف التخصصات والمستويات، وخاصة في

المرحلة الإبتدائية القاعدية لم يكن له الإطلاع الكافي على هذه الطرق والأساليب بسبب ضحالة معلوماته العلمية وافتقاره إلى الجانب التربوي الضروري، فظلّ متشبثا بعملية التلقين يلقي على تلاميذه- حسب هذه الطريقة- ماسبق وأن أعدّه لهم من معلومات من غير أن يشركهم معه في سير الدرس، فهو يتكلم ويعرض ويشرح بينما التلاميذ يسمعون ويشاهدون وكأنهم يتفرجون.

كذلك فإن هؤلاء التلاميذ ينتبهون بعض الوقت في بداية الدرس ثم يعتري أذهانهم الشرود إلى مواضيع أخرى غير موضوع الدرس ويحفظ هؤلاء التلاميذ مايحفظون دون فهم.[1]

هذه الوضعية انعكست سلبا على مستوى التحصيل لدى التلاميذ فانخفض المستوى الدراسي انخفاضا شديدا وتباين من منطقة إلى أخرى ومدرسة وأخرى، خاصة بين الرّيف والمدينة التي كانت أحسن حظا من حيث الإمكانيات المادية والمعلم الكفء نوعّا ما.

كما انعكست هذه الوضعية -أيضا- على نسبة الإنتقال والنجاح والتي يعكسها جدول النجاح لسنة 1963-

- عدد الناجحين في الشهادة الإبتدائية ⟷ 4247
- عدد الناجحين في الأهلية ⟷ 1713
- عدد الناجحين في الأهلية المعربة ⟷ 238
- عدد الناجحين في البكالوريا ⟷ لاشيئ [2]

---

[1] وزارة التعليم الإبتدائي والثانوي -التربية العامة- الطبعة الأولى 1977- ص89.

[2] وزارة التربية -وضعية قطاع التربية الوطني- مصدر سابق - ص235.

الفصـــل الثانـي

أهـــم الانجـــازات التربويـة خـــلال المرحلـــة الأولـــى 1962 ——— 1970

عرفت هذه المرحلة عدّة إجراءات تحسينية تربوية وتنظيمية ومادية تهدف كلها إلى القضاء على مخلفات العهد الإستعماري البائد في ميدان التربية والتعليم وإلى إقامة منظومة تربوية وطنية تستجيب لآمال وطموحات الشعب وتجسد خياراته الأساسية المنصوص عليها في نصوصه ووثائقه الأساسية ومن هذه الإجراءات مايلي:

إصلاح التعليم:

بدئ التفكير في إصلاح التعليم مع انطلاق أول موسم دراسي بعد الاستقلال 1963/62، حيث تمّ تنصيب أول لجنة وطنية لإصلاح التعليم يوم 1962/12/15 ونشرت تقريرها عام 1964 [1] وكانت دواعي هذا الإصلاح تتمثل في اتخاذ تدابير عاجلة الهدف منها تعديل المحتويات لتتلاءم ومقتضيات السيادة الوطنية، علما أن هناك بعض المحتويات الموروثة عن العهد الاستعماري تتنافى -تماما- مع السيادة الوطنية والشخصية العربية الاسلامية وتتجلّى خاصة في تلك المواد المسماة توجيهية (تاريخ-جغرافيا-تربية مدنية-فلسفة.) هذا إلى جانب الشروع في إحلال اللغة العربية المحل اللائق بها في المنظومة التربوية الجزائرية، بعد أن كانت مهمشة، بل منبوذة تماما.

وقد تمخضت هذه اللجنة عن توصيات عامة: مسّت بصفة خاصة الجوانب التالية:

- المواد التي لها تأثير خطير من الناحية الايديولوجية، وأثر بالغ من حيث الطابع الوطني منها التاريخ.
- ضبطت البرامج الأولى للمدرسة الجزائرية، هذه البرامج التي دخلت حيّز التنفيذ ابتداء من الدخول المدرسي لنفس السنة.

وهكذا، ولأول مرّة بدأ مجموع التلاميذ في الجزائر يتعلمون تدريجيا، وبجانب لغتهم الوطنية ومن خلالها تاريخ وجغرافية الجزائر، وكذا القرآن وتعاليم الأخلاق الإسلامية.

كما وحّدت هذه اللجنة برامج اللغة الوطنية والعلوم والرياضيات بالنسبة للمدرسة الابتدائية ومؤسسات التعليم العام (التعليم الثانوي) إلاّ أن المواد العلمية كالرياضيات، والحساب- والعلوم، والفيزياء والكيمياء وغيرها لم تمس، وبقيت على حالها، أي كما كانت عليه إبّان العهد الاستعماري

---

[1]- الجزائر- حزب جبهة التحرير الوطني- مشروع ملف المنظومة التربوية والتكوينية- يناير 1988-ص11.

كما حددت -هذه اللجنة- الاختيارات الوطنية لكبرى للتعليم في التعريب الجزأرة، ديمقراطية التعليم، التكوين العلمي، والتكنولوجي[1]

وهذا في انتظار وضع إصلاح شامل يتناول بنيات التعليم ومضامينه وطرائقه، وفعلا، شرع في تطبيق توصيات هذه اللجنة بتنظيم تعليم اللغة العربية، وتعميم الإجراءات المتخذة في هذا الشأن على جميع المدارس الابتدائية وتدعيمها بتعليمات تطبيقية.

كما شرع في تطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم بفتح أبواب المؤسسات التربوية لكل من كان في سنّ الدراسة، وحتى الذين سبق وأن حرموا من حقهم، حيث أصبح هناك تلاميذ في السنة الأولى من التعليم الابتدائي وهم في سن التاسعة أو العاشرة[2]

أمّا في مجال الجزأرة فقد شرع في إحلال الإطار الوطني في التعليم محل الإطار الأجنبي، حيث تمّ توظيف 3442 معلما للعربية و 16450 معلما للغة الفرنسية منهم عدد كبير من الممرنين قصد سدّ الفراغ المدهش الذي أحدثته مغادرة أكثر من 000 10 معلم فرنسي التراب الوطني، بالإضافة إلى 2600 معلم انقطعوا عن التعليم ليلتحقوا بقطاعات أخرى، وهكذا أسندت لهؤلاء الممرنين مهمة التدريس بعد أن تدربوا في ورشات صيفية[3]

إصلاح عام 1969:

بدأت الأصوات عام 1968 تتعالى بضرورة إصلاح التعليم إصلاحا حقيقيا يستجيب لمتطلبات المرحلة والوضع ويحقق -فعلا- الأهداف المنشودة للمجتمع الجزائري في إقامة مدرسة "جزائرية المنهج، إسلامية الروح، عربية اللسان" فاستجاب وزير التربية -آنذاك- أحمد طالب الإبراهيمي فأنشأ لجنة وطنية سميت "اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم" سنة 1968 وقد برّر ضرورة إنشائها بقوله: "إنّ الوضع يتطلب القيام بإصلاح الوضع المتأزم في التعليم، وإذا كانت هذه المسألة قد شملت العالم أجمع، فلا ينبغي أن ننسي بأنّ إصلاح مؤسساتنا التربوية ينبغي أن يؤدي إلى تصحيح كثير من الأوضاع الفاسدة الناجمة عن تخلفنا، وأن نأخذ بالاعتبار خصائص مجتمعنا."[4]

وقد بيّن الوزير نوع الإصلاح التعليمي الذي يجب أن تنتهجه المدرسة الجزائرية بقوله:

---

[1]- الطاهر زرهوني -التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال- المؤسسة الوطنية للفنون المطبعة وحدة الرغاية -1994- ص42.

[2]- نفس المرجع السابق ص43.

[3]- نفس المرجع ص42.

[4]- احمد طالب الابراهيمي- من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية- ترجمة -حنفي بن عيسى، الجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1973 ص 167.

"ومعنى ذلك أن اصلاح التعليم عندنا ينبغي أن يحذو حذو الثورة الجزائرية في السعي إلى تحقيق الأهداف العليا لاستقلالنا الوطني من جهة ومقتضيات الحياة العصرية من جهة أخرى، فالاصلاح بهذا الاعتبار مشروع يهمّ الوطن بأسره، ويتطلب مشاركة الجميع بكلّ مالديهم من طاقة."[1]

وفعلا، تكونت اللجنة من 13 عضوا وتواصلت اشغالها لمدة سنة انهتها بوثيقة سميت "مدخل لإصلاح التعليم" أشارت في مقدمتها إلى الأهداف المتوخاة من التربية الجزائرية بقولها: "المدرسة وسيلة للتكوين الايديولوجي ولتغيير الذهنيات" كما أكدّت على قضايا الاختيارات الكبرى السالفة الذكر (التعريب- ديمقراطية التعليم- الجزأرة- التوجه العلمي والتقني-).

كما تناولت شتى نواحي المدرسة من برامج، ومضامين، وطرائق ومدرسين وغير ذلك من الأمور[2]

وعموما، فقد استهدفت هذه الإصلاحات تحقيق جهاز تربوي قادر على تلبية المطالب والطموحات الاجتماعية والفردية للشعب الجزائري، وذلك على النحو التالي:

- جزأرة البرامج وتكييفها بحقائق البلاد مع التركيز على بعض المضامين لاسيما في المواد الحساسة من العلوم الاجتماعية كالتاريخ والجغرافيا والفلسفة والتربية الدينية والبدنية والأخلاقية والوطنية.
- التكفل بتعليم اللغة الوطنية في الطور الابتدائي وضمان تعميمها في الأطوار الأخرى، والاهتمام بتعريب التعليم تدريجيا على أساس علمي، على أن يتم تحقيق ذلك دون تسرع حتى لايتم التعرض لخطر التضحية بأجيال كاملة.
- استخدام ميكانيزمات فعالة لتوجيه التلاميذ خلال مسارهم الدراسي.
- تحديد أهداف طموحة كي يستجيب التعليم الابتدائي في المدى المتوسط للطلب الاجتماعي الخاص بتربية الأطفال الذين يبلغون سن من 6 إلى 14 سنة.
- خلق الظروف التي تمكن من نشر التعليم في نطاق واسع (المطاعم المدرسية، التجمع المدرسي، النظام الداخلي في الابتدائي).
- التعميم التدريجي للتعليم المتعدد الشعب بهدف تحضير شروط التنمية العلمية للبلاد.

---

[1]- نفس المرجع السابق ص168.

[2]- Ministere de l'Education Nationale. Projet de reforme de L'enseignement -Principe de démocratisation Ropporteur.A.Benblidia-Alger.15 Septembre 1968.

- منح مكانة مرموقة للتعليم التقني في البرامج المدرسية العامة وعدم حصر هذا التعليم على الفروع الخاصة.
- إعادة تنظيم مختلف الشعب الأدبية والعلمية واستقلالية التعليم المتوسط.
- بالنسبة للتعليم التقني إنشاء متاقن الطور الأول التي تستقبل تلاميذ السنة الخامسة، أي السنة الثانية متوسط بهدف منحهم تعليما يدوم سنتين ليصبحوا عمالا مؤهلين مع إمكانية الانتقال إلى الطورالثاني لتلقي تكوين يؤهلهم مدة سنتين إضافيتين ليصبحوا تقنيين.
- إدخال أنماط ومستويات جديدة للتكوين تستجيب لمتطلبات المرحلة باحداث المعاهد التكنولوجية للتربية بدلا من المدارس العليا لتلبية الطلب المتزايد للمدرسين.

"وقد عرفت المدرسة الجزائرية نتيجة ذلك تغيرات هامة مست جلّ الميادين، كما أصبحت الاختيارات الأساسية التي يعتمد عليها النظام التربوي من تعريب التعليم تعريبا شاملا، وديمقراطيته وطابعه العلمي والتقني تعدّ معمقة ومدققة من الناحية النظرية ومطبقة، سارية المفعول"[1]

وإذا كانت هذه الجهود الإصلاحية التي عرفها النظام التربوي لم ترق في أهدافها وشموليتها إلى المستوى المنشود، فإنها ساهمت في التمهيد لوضع أسس النظام التربوي الوطني في مجال العناية بالإنسان، بهدف إعادة تنظيم التعليم، وإصلاح مضامينه ليندمج مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي أصبحت تميز المجتمع الجزائري، وهذا في انتظار الإصلاح الشامل الذي ستشهده المرحلة القادمة 1970-1980.

ادخال اللغة العربية في التعليم:

منذ الوهلة الأولى للاستقلال عمل المشرفون على المنظومة التربوية على أن تتبوأ اللغة العربية المكانة اللائقة بها في المدرسة "لأن اللغة -كما قال الفيلسوف الألماني "هاردر" "سواء اقلنا أنها خلقت دفعة واحدة من قبل الله، أم ذهبنا إلى أنها تكونت تدريجيا بعمل العقل فلا يمكن أن نشك في أنها- في الحالة الراهنة- هي التي تخلق العقل، أو على الأقل تؤثر في التفكير تأثيرا عميقا رتسدده وتوجهه توجيها خاصا... ومن ثمة فاللغة القومية تعتبر بمثابة الوعاء الذي تشكل به وتحتفظ به وتنقل بواسطته أفكار الشعب، إنّ لغة الأباء والأجداد مخزن لكل ماللشعب من دخائر الفكر والتقاليد والتاريخ والفلسفة والدين، فقلب الشعب ينبض في لغته وروحه تكمن في بقاء هذه اللغة"[2]

---

[1]- الطاهر زرهوني-م.س.ص 73-74.

[2]- ساطع الحصري-م.س.ص56.

في أول دخول مدرسي للجزائر المستقلة، أي في أكتوبر 1962 اتخذت وزارة التربية -آنذاك- قرارا يقضي بإدخال اللغة العربية في جميع مستويات التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي بعدد معين من الساعات يتراوح مابين سبع ساعات في الأسبوع في المرحلة الابتدائية ومابين أربع إلى خمس ساعات في المرحلتين المتوسطة والثانوية، وكان هذا القرار بمثابة النية الثابتة والعزم الأكيد لتغيير أوضاع المدرسة الموروثة عن العهد الإستعماري.

هذا الإجراء تطلب توظيف 3452 معلما في المرحلة الابتدائية درسوا بسرعة، واسندت لهم مهمة تدريس اللغة العربية، وخلال الدخول المدرسي الثاني 64/63 تمّ تعميم هذا الإجراء ليشمل كل المدارس التي لم يشملها خلال السنة الدراسية الأولى نتيجة الصعوبات الموضوعية التي حالت دون تحقيق ذلك مما جعل معلمي اللغة العربية يصل عددهم إلى 7230 من مجموع 26582 معلما يدرسون في المرحلة الابتدائية.

- خلال الدخول المدرسي الثالث 65/64 تم تعريب السنة الأولى ابتدائي تعريبا شاملا وأصبح التلاميذ في هذه السنة لايتعلمون إلاّ العربية وبواسطتها كل المواد وذلك تحاشيا لمصاعب الازدواجية في مثل هذه السن المبكرة، وقفز في هذه السنة عدد معلمي العربية في الابتدائي إلى 10961 من بين 29969 معلما لهذه المرحلة أي نسبة 40,6 % بالنظر إلى المجموع العام.
- واستعدادا للدخول المدرسي الرابع 66/65 بدئ التحضير الجدي لتعريب السنة الثانية ابتدائي، فارتفع عدد معلمي اللغة العربية في هذا الطور حيث بلغ 12775 معلما من مجموع 30672 أي نسبة 41,6 %.
- خلال الدخول المدرسي الخامس 67/66 تواصل التحضير لتعريب السنة الثانية ابتدائي، فارتفع عدد معلمي اللغة العربية في هذا الطور إلى 13247 من مجموع 30666 أي نسبة 43,1 %.
- أما في الدخول المدرسي السادس 68/67 فقد عرّبت السنة الثانية ابتدائي تعريبا شاملا، وبذلك ارتفع عدد معلمي اللغة العربية إلى 17047 معلما من مجموع 33113 أي نسبة 51,5% وبذلك فاق لأول مرّة منذ الاستقلال عدد معلمي العربية عدد معلمي الفرنسية في هذا الطور.

كما تمّ اعتماد مساع أولية شاملة بصدد تعريب ثلث أفواج السنوات الأخرى، حيث شرع في تدريس المواد المسماة بالتوجيهية كالتاريخ والتربية المدنية والجغرافيا -فيما بعد- باللغة العربية عبر مختلف أطوار التعليم.

وهو مايوضحه الجدول التالي:

التعريب في التعليم الابتدائي في نهاية المرحلة الأولى 70/62

-المرحلة الابتدائية-

السنة الأولى	معربتان تعريبا كاملا، لاتدرس فيهما أي لغة أجنبية.
السنة الثانية	
السنة 3	تدرس المواد الأدبية باللغة العربية، والمواد العلمية باللغة الفرنسية ويترواح توقيت المواد المدروسة بالعربية مابين 10 و 15 ساعة في الأسبوع.
السنة 4	
السنة 5	
السنة 6	

في التعليم الثانوي (المتوسط والثانوي):

أنشئت في هذه المرحلة ثلاث ثانويات ابتداء من العام الدراسي 1964/63 معربة تعريبا كاملا، وهي ثانوية عائشة للبنات واثنان للبنين (ابن باديس وابن خلدون) تشمل كل منهما على المرحلة المتوسطة والثانوية يتم فيها تدريس جميع المواد الأدبية والعلمية باللغة العربية، وتدرس فيها اللغة الفرنسية وإلى جانبهالغة أجنبية ثانية يختارها التلميذ بين الانجليزية والألمانية والروسية والاسبانية.

كما تم تعريب بعض الأقسام في بعض الثانويات المزدوجة، ومنها ثانوية عبان رمضان بالحراش -الجزائر العاصمة- كما تم خلال الدخول المدرسي 69/68 إنشاء أقسام معربة في التعليم المتوسط في عدة متوسطات، بحيث بلغ عدد التلاميذ في هذه الأقسام 5660 تلميذا في السنة الدراسية 69/68.

• هذا إلى جانب ماكانت تقوم به -المعاهد الإسلامية للتعليم الديني- من جهد في ميدان التعريب، حيث تطور عدد تلاميذ هذه المعاهد على النحو التالي: [1]

السنة	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970
عدد التلاميذ	908	2196	2992	4735	5725	6939	7529	8682

وخلال نهاية هذه المرحلة أصبحت منجزات التعريب في التعليم المتوسط والثانوي على النحو التالي:

---

[1]- أحمد درار -التعليم الأصلي في الجزائر- مجلة الأصالة- وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية- عدد8- جوان 1972-ص 232.

المرحلة المتوسطة 1970	
السنة الأولى	
السنة الثانية	المواد الأدبية باستثناء الجغرافيا تدرّس باللغة العربية، والمواد العلمية تدرس باللغة الفرنسية ويتراوح توقيت المواد المدروسة بالعربية مابين 8 و 10 ساعات
السنة الثالثة	
السنة الرابعة	
ملاحظة: يوجد نحو 15 متوسطة معربة بالإضافة إلى أقسام عديدة معربة في المتوسطات والثانويات المزدوجة هذا إلى جانب معاهد التعلم الأصلي.	

المرحلة الثانوية 1970	
السنة 1	
السنة 2	يتراوح توقيت العربية مابين 15 إلى 8 ساعات في الأسبوع حسب اللغة التي تدرس بها مادة التاريخ
السنة 3	
ملاحظة: توجد ثلاث ثانويات معربة تعريبا كاملا بالإضافة إلى أقسام عديدة معربة في بعض الثانويات المزدوجة، إلى جانب ثانويات التعليم الأصلي.	

(1)

التأطير التربوي:

ابتداء من الدخول المدرسي 63/62 تمّ الاهتمام بالتأطير التربوي بصفته العمود والمحرك الأساسي لأي نهضة تربوية، خاصة وأنّ هذه الفترة شهدت تكثيف مبدأ سياسة "التعليم الابتدائي للجميع" ممّا أدّى إلى التوظيف الكمي للممرنين من حاملي شهادات الدراسات الابتدائية، وكذلك توظيف المساعدين الذين لهم شهادة دراسات المرحلة الأولى، أو مستوى الأولى والثانية ثانوي.

كما تمّ التوظيف المكثف لأشخاص ليست لهم كفاءة علمية تؤهلهم للقيام -على أحسن وجه- بالمهام المسندة إليهم الأمر الذي خفّف -في الواقع- من حدّة النقص المسجل في تعداد خريجي دور المعلمين السّت التي كانت متواجدة غداة الاستقلال، وعموما فقد عولج كل طور بإجراءات معينة كالتالي:

---

(1)- وزارة التعليم الابتدائي والثانوي -التعريب في المرحلتين الابتدائية والثانوية- بجلة الأصالة -وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية عدد خاص- 17-18 نوفمبر، ديسمبر، جانفي، فيفري 1974/1973-ص 394.

ففي التعليم الإبتدائي:

اعتمدت سياسة وطنية لتكوين وتوفير الإطار التربوي تمثلت فيمايلي:

أ- إعادة تكوين الممرنين الذين وظفوا على جناح السرعة وهو مانصّ عليه المخطط الرباعي الأول في صفحته 123 "في غضون فترة المخطط سيدفعنا احترام الأهداف الكمية المسطرة في مجال التربية إلى اللجوء على جناح السرعة إلى تكوين موظفي التعليم الجدد الذين تمّ توظيفهم دون شهادة علمية، بل على أساس تقرير عام للمعارف"[1]

ب- الورشات المتعددة التي احدثتها وزارة التربية لترقية الممرنين علميا وتربويا بهدف القضاء على هذا السلك من التعليم الابتدائي.

جـ- تشجيع الجهد الشخصي الذي تفانى في بذله جلّ الممرنين لتحسين مستواهم العلمي والتربوي والمادي والذي أثمر نتائج باهرة جعلت بعضهم يتبوأ مكانة -فيما بعد- في الجامعة.

د- إلغاء دور المعلمين، وتعويضها بالمعاهد التكنولوجية للتربية التي كان ينظر إليها حينها على أنها "حل مؤقت لمشكل ظرفي" حيث تمّ إنشاؤها لتكوين مساعدين من ذوي مستوى الرابعة من التعليم المتوسط ومدرسين لمن وصل إلى السنة الثالثة ثانوي وذلك خلال سنة فقط أي أن التكوين تمّ في ظرف استثنائي مستعجل.

س- إنشاء النظام المسمى "مدرسة العمل" الذي انتشر على نطاق واسع، وكذا التعليم بالمراسلة والصحافة والإذاعة والتلفزة غير أن كل ذلك لم يسد العجز الذي كانت تعانيه المدرسة من المعلمين، والطلب المتزايد عليهم فتواصلت عملية التوظيف المباشر رغم ما انجرّ عنها من عدم توفير النوعية المنشودة.

التعليم الإكمالي:

(المتوسط أو الطور الثالث من التعليم الأساسي)

كان هذا النوع من التعليم -غداة الاستقلال- يسمى بالمرحلة الأولى من التعليم الثانوي، وغداة صدور أمرية 16 أفريل 1976 المتعلقة بالمدرسة الأساسية أصبح يسمى الطور الثالث من التعليم الأساسي وقد كان أساتذة هذه المرحلة غداة الاستقلال معظمهم من الأجانب وذلك على النحو التالي:[2]

---

[1]- وزارة التربية الوطنية -تكوين المكونين- آفاق مستقبلية/ م.س.ص.4.

[2]- الجزائر -الديوان الوطني للإحصائيات- مجموعة إحصائيات- من 62 إلى 91-م.س. ص25.

عدد أساتذة التعليم الإكمالي خلال السنة الدراسية 1963/62= 2488.

عدد الأساتذة الجزائريين منهم 1237

عدد الأساتذة الأجانب منهم 1251

غير أن عدد هؤلاء الأساتذة أخذ في الارتفاع المتواصل، إذ بلغ الارتفاع السنوي معدل 2800 أستاذا في السنة، كما تمّ التركيز على جزأرة هذا الصنف من الأساتذة الأمر الذي جعل عدد أساتذة التعليم المتوسط أو الإكمالي يصل سنة 1970/1969 إلى 64000 منهم 31000 أستاذ جزائري أي نسبة 48% ويعود هذا الارتفاع إلى مايلي:

- إحداث أسلاك متخصصة لأساتذة التعليم المتوسط يتم تكوينهم على مدار سنة في المعاهد التكنولوجية للتربية.
- إلغاء الشرط القاضي بضرورة الحصول على البكالوريا للإلتحاق بهذه المعاهد الذي كان مفروضا في أول الأمر، والاكتفاء بمستوى الثالثة ثانوي.
- التوظيف المباشر لهذا النوع من الأساتذة من حاملي مستوى مناسب (السنة الأولى جامعية).

التعليم الثانوي:

كان عدد الأساتذة في التعليم الثانوي غداة الاستقلال بفرعية العام والتقني قليلا وهو 1216 أستاذ منهم 684 أجنبي، وبما أن الأستاذ هو حجر الزوايا في المنظومة التربوية، إذ هو الذي يجسد محتويات المناهج والبرامج على شكل معارف ومهارات وسلوكات، نظرا لكل ذلك فقد تركز الاهتمام بتوظيف وتكوين الأساتذة الذين تعددت أنماطهم من مهندس دولة إلى الممرن في الرياضة البدنية مرورا بأساتذة التعليم الثانوي الذين يشكلون الأغلبية هذا إلى جانب وجود المستخلفين وعديمي الاختصاص.

وعموما، فإن هؤلاء الأساتذة يصنفون إلى صنفين:

أ- أساتذة التعليم الثانوي العام.

ب- أساتذة التعليم الثانوي التقني.

فأستاذ التعليم الثانوي مطالب قانونا بالتدريس 18 ساعة في الأسبوع، ويضاف إلى ذلك الأعمال التحضيرية وتصحيح الاختبارات، وهي أعمال يقوم بها غالبا-خارج المؤسسة، كما عليه أن

يشارك في أعمال مختلف المجالس، وخاصة منها مجالس التعليم ومجالس الأقسام، ويمكن للأستاذ أن يقدم عدة نشاطات أخرى كتنشيط النوادي والزيارات الثقافية والأثارية والعلاقات مع المحيط.

أمّا أستاذ التعليم الثانوي التقني فله خصوصياته المهنية، كاستعمال بعض الأجهزة والآليات، وتطبيق منهجية عامة في استخدام وسائل الإنتاج المتوفرة في مؤسسات التعليم التقني.

وقد تميزت هذه المرحلة 70/62 بمعاناة المدرسة من نقص الأستاذ نتيجة عدة عوامل وهي:

- قلّة الأعداد المكونة في المدرسة العليا للأساتذة بالجزائر العاصمة، والمدرسة العليا المتعددة التقنيات الموجودة بوهران.
- عجز الجامعة الجزائرية عن تخريج الأعداد المطلوبة والكافية لشغل وظيفة التعليم.
- النفور من وظيفة التعليم ومنافسة القطاعات الأخرى لهذا القطاع نظرّا لما توفره من مزايا غير متوفرة في قطاع التعليم كارتفاع الراتب والسكن وغيرها.
- التزايد المستمر لعدد التلاميذ واكتظاظ الأقسام مما لايسهل إطلاقا المهمة التربوية.

فكان الاعتماد كبيرا على توظيف الإطار الأجنبي، وحتى هذا التوظيف كان يخضع لشروط العرض والطلب وإلى اعتبارات عديدة أخرى بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي وبعضها سياسي، وكمثال على ذلك قيام فرنسا خلال سنة 71/70 بسحب حوالي ألف متعاون من المعلمين والأساتذة لأسباب مالية كما ادعت والواقع أن السبب يعود إلى قضية البترول التي أحدثت أزمة كبيرة في العلاقات الجزائرية الفرنسية.

التفتيش:

يمثل سلك التفتيش إطارا حيويا في المنظومة التربوية حيث يسهر على تطبيق القرارات بفضل مايقوم به من توجيه وتنشيط وتكوين وتقويم في الميدان بالإضافة إلى المهام الإدارية التي يقوم بها مفتشو المرحلة الابتدائية.

وقد عرفت هيئة التفتيش والمراقبة مراحل عديدة منذ الاستقلال ففي بداية انتشار التعليم ظهرت الحاجة الملحة إلى هذا الإطار، وغدت الأعداد الضئيلة المتخرجة من المركز الوطني لتحضير شهادة الكفاءة للتفتيش وإدارة دور المعاهد التكنولوجية الذي أنشئ في سنة 1964 لاتسدّ الحاجة فاضطرت الوزارة إلى اللجوء إلى عملية التكليف بمهمة التفتيش لتدارك النقص وخاصة في مستوى التعليم المتوسط والتعليم الثانوي ومع ذلك فقد بقي العدد قليلا لايستجيب للأعداد الكبيرة من

المعلمين والأساتذة، حيث بلغ عدد المفتشين سنة 1970--347 مفتشا للتعليم الابتدائي والمتوسط والتقني و 23 مفتشا عاما[1] هذا النقص انعكس سلبا على سير المنظومة التربوية وأداء الأساتذة والمعلمين وتوفير مختلف الوثائق التربوية والكتب المدرسية وهو ماحاولت الوزارة تداركه في المراحل اللاحقة.

الفريق الإداري:

لإدارة المدرسة أهمية كبرى وخطورة متزايدة بالنظر إلى المشكلات الكثيرة والمتنوعة التي يواجهها يوميا المسؤولون عن تسييرها، وبالنظر إلى ازدياد الأعباء وتعقيدها.

والفريق الإداري يتكوّن أساسا من مدير مؤسسة التعليم الثانوي والمدرسة الابتدائية أو المتوسطة وبقية الأعضاء خاصة نائب المدير للدراسات بالنسبة للتعليم الثانوي ومستشار التربية بالنسبة للمدرسة الأساسية، وكذا المقتصد أو المسير المالي ومدير المدرسة الابتدائية ومساعدي التربية ومختلف الكتاب الإداريين.

وتتمثل مهام هذا الفريق وخاصة المدير فيمايلي:

- السهر على السير الحسن للمؤسسة إداريا وماديا وماليا.
- المشاركة في تكوين الموظفين وإرشادهم.
- القيام بعملية المراقبة الإدارية والتربوية.
- تحسين العلاقة بين المدرسة والمحيط.
- تنفيذ التعليمات الواردة من الوصايا.

وقد ارتفع تعداد الفريق الإداري بارتفاع عدد المؤسسات التعليمية وذلك على النحو التالي:

	1962	1970
المدارس	/	6507
المتوسطات	/	530
الثانويات	34	63
المتاقن	5	8
المعاهد	6	26

---

[1]- وزارة التربية -مديرية التكوين والتربية خارج المدرسة- همزة الوصل- العدد 12- 1976/1977-ص13-

غير أن هذا الفريق ظلّ يعاني خلال المرحلة الأولى 70/62 من عدة نقائص تمتلث خاصة فيمايلي:

- الافتقار إلى الكفاءة والخبرة وعدم تمكنه من استيعاب القوانين والضوابط التي تحدّد مهامه بدقة.
- عدم وجود معاهد متخصصة لتخريج هذا النوع من الإطارات.
- التركيز على الجانب الإداري البحت، وإهمال الجانب التربوي رغم أن مهمته في الأصل إدارية تربوية معا.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه رغم القرار المتخذ غداة الاستقلال باسناذ المناصب الإدارية إلى جزائريين فقد بقيت بعض الثانويات تسيرها فرنسيات خاصة تلك المتواجدة خارج العاصمة لعدم وجود الكفاءات الجزائرية المؤهلة للقيام بذلك من العنصر النسوي، ولم يتغلب على هذا المشكل إلاّ بعد اتخاذ عدة إجراءات لتطبيع الوضعية وتحسين عملية التوظيف فنظمت ورشات وتربصات متنوعة مكنت البعض من احتلال هذه الوظائف.

تطور أعداد التلاميذ:

أوضحنا سابقا أن أعداد التلاميذ خلال أوّل دخول مدرسي 1963/62 كان محتشما محدودا، قدّر عددهم بـ 808426 تلميذا أي 20 % وهي نسبة-رغم أهميتها بالنسبة للسنة التي سبقتها 62/61 والتي لم تتجاوز 10 % إلاّ أنها تبقى نسبة ضئيلة مقارنة بالطموح العام للشعب الجزائري، والرغبة الأكيدة لكل ولي في أن يرى تضحياته تجسدت ميدانيا بإدخال إبنه إلى المدرسة الوطنية، وتلقينه صحبة أبناء وطنه العلم والتحصيل النافع.

كما أنّها نسبة لازالت بعيدة كل البعد عمّا سطره برنامج طرابلس وأكدّه ميثاق الجزائر الذي نصّ على "ضمان الرقي الاجتماعي والثقافي للشعب الجزائري، ولإعطاء البلاد الإطارات التي هيّ في حاجة إليها في كل الميادين يمثل محو الأمية وتطوير التعليم واجبات ملحة، فالمعاهد التعليمية في كل المستويات يجب أن تكون مفتوحة لكل المواطنين وفي الدرجة الأولى لأطفال العمال في الأرياف والمدن، إنّ التعليم الشامل هدف استعجالي"[1]

---

[1]- ميثاق الجزائر-م.س.ص 75.

كما أنّ هذه النسبة بعيدة كل البعد عن الإرادة الحقيقية التي ابداها رئيس الحكومة السيد/أحمد بن بلّة في أن يرى كل أبناء الجزائر يؤمون المدرسة ويجدون مقاعدهم فيها، وهو ماجعله يعبّر عن ذلك بكل امتعاض في تصريح له يوم 1962/12/27 لدى اجتماع مجلس الحكومة حيث قال:

"الدخول المدرسي يطرح مشاكل عويصة في التوظيف والتنظيم"[1]

ومع ذلك فقد حاول طمأنه الجميع بإصراره على إيجاد مقعد لكل طفل جزائري قائلا:

"الحكومة تولي مشاكل التربية كلّ عنايتها سواء في ذلك تعليم الذكور أو تعليم الإناث، التمدرس يكون شاملا"[2]

لهذا اتخذت هذه الحكومة والحكومات المتتالية إجراءات حاسمة وملموسة لتحقيق التمدرس الشامل لكل الأبناء الجزائريين سواء أكانوا في المدن أو الأرياف بهدف تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والقضاء على التباين الذي كان ينتاب التعليم في المناطق الريفية والجهات الساحلية والداخلية للوطن، وشرق وغرب البلاد.

ومن هذه الإجراءات مايلي:

- استغلال الهياكل الموجودة إلى أقصى حدّ ممكن بتطبيق نظام الدّوامين الذي فرضته قلّة المحلات[3]
- الانجاز المتسارع والمتواصل للهياكل التربوية في مختلف مناطق البلاد وخاصة الريفية والصحراوية، ففي التعليم الابتدائي-مثلا- "شرع ابتداء من سنة 1965 في تطبيق برنامج للبناءات المدرسية في المناطق الريفية يقضي بناء وحدات تربوية تتكون من ثلاثة أقسام ومسكنين وقاعة متعددة الخدمات مما أتاح زيادة ملحوظة في قدرة التعليم الابتدائي على الاستيعاب.

وهكذا انتقل عدد الأقسام الذي كان يبلغ 23057 قسما إلى 27094 قسما سنة 1965 وقد تواصل المجهود المبذول في هذا الميدان مما أتاح لنسبة القبول في المدارس الابتدائية أن ترتفع سنة بعد سنة"[4]

أمّا في التعليم المتوسط والثانوي فقد تم التوقيع على اتفاقيات بين الوزارة وإدارة الشركات الوطنية التي تعهدت ببناء مؤسسات التعليم الثانوي في آجال قصيرة نسبيا (المديرية الوطنية للتعاونيات

---

(1) - محمد الطيب العلوي-م.س- الحلقة 23- ص18.

(2) - نفس المصدر ص18.

(3) - يقصد بنظام الدوامين الاستعمال الأقصى للحجرات الدراسية صباح مساء أي فوج يدرس في الصباح وآخر في المساء في نفس الحجرة، وهو نظام مايزال مطبقا إلى يومنا هذا في بعض مدارس المدن الكبرى.

(4) - وزارة التربية الوطنية -همزة الوصل- العدد الثاني عشر-م.س.ص41.

التابعة للجيش الوطني الشعبي، ومؤسسات الأشغال العمرانية (ايتو) والمكتب الوطني للدراسات الاقتصادية والتقنية (ايكونك) الخ...."[1]

وهو ما أدّى إلى تزايد عدد المؤسسات التعليمية الخاصة بهذا الطور:

- تخصيص برامج خاصة للمناطق المحرومة لجعلها تلتحق بالمناطق الأكثر حظّا في التعليم، وهذه البرامج هي:[2]

البرنامج	السنة	المبلغ المخصص للتعليم
الواحات	1966	300 مليون دينار جزائري
الأوراس	1968	400 مليون دينار جزائري
القبائل الكبرى	1969	550 مليون دينار جزائري
التيطري	1969	1 مليار دينار جزائري
سطيف	1970	1 مليار دينار جزائري
تلمسان	1970	1 مليار دينار جزائري
سعيدة	1971	1 مليار دينار جزائري

- التكفل بأبناء الرّحل في الهضاب والصحراء وتخصيص داخليات ابتدائية لهم وقد دشنت أوّل داخلية سنة 1967 الأمر الذي ساهم في تكافؤ الحق في التعليم وتلا ذلك انجاز العديد من الداخليات الأخرى في العديد من المناطق التي يتواجد فيها الرّحل.
- تطبيق مبدأ مجانية الكتاب المدرسي على مستوى المدارس الابتدائية، ثم توسعت العملية فشملت -أيضا- التعليم المتوسط.
- فتح المطاعم المدرسية التي مافتئ عددها يتزايد بعد انطلاقتها خلال السنوات الأولى من الاستقلال وهو ماساعد تلاميذ التعليم الابتدائي على الاستفادة من هذا النظام ومنح الفرصة لتلاميذ التعليم المتوسط من الاستفادة من النظام نصف الداخلي، وقد تضاعف عدد المستفيدين من هذا النظام بين 1967 و 1970 إذ انتقل عددهم من 40920 مستفيدا إلى 89314 [3]

---

[1] - نفس المصدر ص41.

[2] - L'Algerie en chiffres 1962-1972 م.س.ص26.

[3] - وزارة التربية والتعليم الأساسي- وثيقة مقدمة لوزراء التربية والثقافة لبلدان عدم الانحياز- م.س.ص 13.

ورغم أن التعليم الثانوي بنوعية العام والتقني لم يشهد نفس التطور الذي شهده التعليم الابتدائي نتيجة التسرب المدرسي، والتوجيه، ونسبة القبول وغيرها إلاّ أنه شهد طفرة معتبرة جعلت أعداد التلاميذ به ينتقلون من 5823 سنة 1963 إلى 28630 سنة 69/70.[1]

وهكذا يتجلى التطبيق الفعلي لمبدأ ديمقراطية التعليم الذي أقرّه مؤتمر طرابلس وأكده ميثاق الجزائر وغيرهما من الوثائق الرسمية الأخرى. هذه الديمقراطية التي تعني إتاحة الفرصة وإعطاء الحظ في الدراسة لجميع المواطنين بهدف إقامة مجتمع المساواة والعدالة الاجتماعية ومحو الفوارق التي كرّسها النظام التربوي الاستعماري قبل الاستقلال.

تطور نسبة الإناث في التعليم:

أكّدت مختلف الوثائق الرسمية على وجوب احتلال البنت لمكانتها في مختلف مراحل التعليم والتكوين وتخصصاته المتعددة لافرق بينها وبين الولد بهدف إعطائها المكانة اللائقة بها والتي طالما حرمت منها في العهد الاستعماري، إذ أنّ نسبة تمدرس البنات كانت -آنذاك- ضئيلة جدّا خاصة في الأرياف والصحراء، وهو مايؤكده عدد البنات في التعليم الثانوي لسنة 1958 والذي لم يكن يتجاوز 544 تلميذة في مختلف ثانويات الجزائر[2] وهو رقم لايكاد يذكر خاصة إذا ماقورن بالرقم المسجل سنة 1970 والذي بلغ 9733 تلميذة[3] أي أنه تضاعف حوالي 18 مرة.

إن تعليم المرأة يساهم في ترقية وتطوير المجتمع بكل فئاته وأولى هذه الفئات البنت باعتبارها الأم المستقبلية والتي يتطلب الأمر الاعتناء بتربيتها اعتناء خاصا، هذا إلى جانب سدّ النقص الملاحظ في الميدان خاصة بالنسبة لبعض الوظائف والتخصصات التي يتم فيها الاحتياج كثيرا إلى العنصر النسوي مثل التمريض والطب، والتعليم وغيرها.

وهكذا انصبّ الاهتمام على تعليم البنات منذ السنوات الأولى من الاستقلال، فارتفع عددهن خلال أوّل دخول مدرسي في التعليم الابتدائي إلى 291657 بعد أن كان لايتجاوز هذا العدد بضع آلاف قبل الإستقلال، واستمرت الزيادة سنة بعد سنة على النحو التالي[4]

---

(1) - الجزائر -الديوان الوطني للإحصائيات- إحصائيات رقم 37 .م.س.ص4

(2) - الطاهر زرهوني -التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال- م.س. ص 268.

(3) - الديوان الوطني للإحصائيات- إحصائيات.م.س.ص40.

(4) - نفس المصدر ص3.

السنة الدراسية	عدد البنات في التعليم الابتدائي
1963/1962	282 842
1964/1963	398 871
1965/1964	463 130
1966/1965	504 552
1967/1966	513 115
1968/1967	543 776
1969/1968	575 379
1970/1969	630 870

أمّا في الطور الثالث من التعليم الأساسي -أي المرحلة الأولى من التعليم الثانوي- كما كانت تسمى فقد كان الاقبال أقل من الطور الأول والثاني لظروف عديدة، ذهنية، اجتماعية، اقتصادية وأيضا لبعد مؤسسات هذا الطور عن مراكز السكن خاصة في الأرياف والمناطق الصحراوية.

ورغم ذلك فقد ارتفعت أعدادهن داخل المؤسسات التعليمية ارتفاعاكبيرا، وازدادت نسبتهن ازديادا معتبرا، إذ انتقل عددهن من 8815 سنة 63/62 إلى 53525 سنة 71/70 حيث تضاعف العدد أكثر من 6 مرات.[1]

و لم يكن نصيب البنات أقل حظّا في التعليم الثانوي مما هو عليه في التعليم الأساسي، بل كان الإقبال معتبرا وهو ماجعل عددهن يرتفع من 1277 سنة 63/62 إلى 9633 سنة 71/70 حيث تضاعف العدد أكثر من 7 مرات.[2]

التكوين:

يعتبر التكوين المهني عنصرا أساسيا في كل صناعة وصناعة التعليم -كما عبّر عنها ابن خلدون- تستوجب اكتساب المهارة الفنية عن طريق المران والممارسة والتدريب المتواصل حتى تؤدّى العملية التربوية على أحسن وجه وأكمل صورة، وتكون نتائجها جيل متمكن من كل المكونات الذاتية لمواجهة قضايا عصره.

---

[1]- نفس المصدر ص3.

[2]- نفس المصدر ص3.

وقد واجهت المنظومة التربوية مشكلة التكوين بحدّة منذ انطلاقتها الأولى سنة 1962 بسبب الفراغ المهول الذي وجدت نفسها تتخبط فيه والنقص الفادح في الإطارات التعليمية الكفأة وضعف زادها العلمي والمهني.

لهذا منحته الوزارات المتعاقبة الأولوية في مختلف برامجها التنموية خاصة وأن التكوين قد أهمل تماما -تقريبا- خلال الفترة الاستعمارية إذ لاتوجد -آنذاك- إلاّ ثلاث مؤسسات متخصصة لتكوين المعلمين هي دار المعلمين ببوزريعة التي تأسست سنة 1866 ودار المعلمين بقسنطينة التي تأسست سنة 1876 ودار المعلمين بوهران، وقد كان التكوين حكرا على أبناء الجالية الأوربية -تقريبا- إذ لم يفتح الباب لتكوين المعلمين الجزائريين إلاّ سنة 1883 وبأعداد قليلة.

وبقيت هذه الدور تعمل إلى حدود الخمسينات من القرن الماضي فأنشئت دور ثلاث خاصة بتكوين المعلمات بنفس المدن الثلاث وبقي الباب -دائما- موصدا في وجه الجزائريين لعدة أسباب سياسية واستعمارية.

وبعد الاستقلال تمّ التكفل الجدي بهذا الميدان، وكانت أوّل مبادرة تمثلت في إنشاء مركز التكوين الثقافي والمهني سنة 1963 بهدف تكوين الممرنين ومساعدتهم على تحضير مختلف الامتحانات والتكفل بترقيتهم ثقافيا ومهنيا.

وتواصل الجهد في هذا الميدان على النحو التالي:

- سنة 1963 أنشئت المدرسة الوطنية للتعليم التقني بالحراش لتكوين أساتذة التعليم المتوسط وأساتذة التقنيات التطبيقيّة وأساتذة التعليم التقني للمرحلة الأولى من التعليم التقني.
- سنة 1964 شرع في تأسيس ثلاثين (30) دورا لتكوين المعلمين والمعلمات بمعدل دارين لكل ولاية آنذاك (15 ولاية) بعد أن أصبحت الدور السّت الموروثة عن العهد الاستعماري لاتفي بالغرض المطلوب أمام الأفواج المتدفقة عليها من الطلبة والطالبات المعلمين والمعلمات. وقد تحولت هذه الدور سنة 1969 إلى معاهد تكنولوجية للتربية إثر صدور الأمر 106/69 المؤرخ في 1969/12/26 والمتضمن إنشاء المعاهد التكنولوجية للتربية.
- خلال سنة 1964 -أيضا- أنشئت المدرسة العليا للأساتذة بالقبة بمرسوم أفريل 1964 لتكوين أساتذة المرحلة الثانية من التعليم الثانوي ثم توسعت هذه المبادرة إلى مناطق أخرى من الوطن، فأنشئت مدارس مماثلة في قسنطينة ووهران.

• سنة 1965 تمّ توسيع مراكز التكوين الثقافي والمهني فأصبحت مفتوحة لجميع الفئات من ممرنين رموظفين وغير موظفين من الشباب المتعطش للعلم والمعرفة والرغبة في الارتقاء في السلم الاجتماعي، وكانت مفتوحة في بعض المؤسسات التعليمية تستقبل الجميع بعد ساعات العمل وقد حددت لها أهداف من بينها:

- مساعدة الممرنين بالدرجة الأولى على الارتقاء إلى سلك المساعدين.
- المساهمة في رفع مستوى التعليم الممنوح من طرف هذه الفئة من المعلمين.
- رفع مستوى المعلم في الميدان الثقافي.
- مساعدة الممرن على تحضير شهادة الثقافة العامة والمهنية والأهلية.
- مساعدة بعض الفئات من التلاميذ الذين لفظهم النظام التربوي قصد رفع مستواهم الثقافي وتحضيرهم لمختلف الشهادات العلمية المدرسية.

• وخلال الفترة الممتدة بين 1962/1967 تمّ إنشاء مؤسستين تكوينيتين هما:

- المركز الوطني لتكوين المفتشين للتعليم الابتدائي والمتوسط بالعاصمة بهدف التكفل بتكوين المفتشين وإدارة دور المعلمين.
- المدرسة الوطنية للتعليم التقني بالحراش بالعاصمة، وقد تخصصت في تكوين المعلمين لمعاهد ومراكز التعليم التقني بمختلف معاهده ومراكزه وتخصصاته.

كما أنشئ المركز الوطني لتعميم التعليم بمقتضى المرسوم رقم 37-69 الصادر في 22 ماي 1969 قصد تحقيق ثلاثة أهداف وهي:

أ- إزالة الحواجز الطبقية، وخلق الظروف الملائمة للجميع من الناحية المادية والتربوية، وما إلى ذلك من توفير كل الأسباب ككفاءة المعلمين وصياغة المناهج وتحضير الوسائل التعليمية وغيرها.

ب- هدف اجتماعي-اقتصادي، فالمركز بحكم مرونته وقابليته للتكيف يعدّ أداة أكثر استعدادا لخدمة أهداف المرحلة العاجلة في مجال التنمية الوطنية في مجموعها، وترقية المواطن كعنصر بشري بصفة أدق.

جـ- هدف تربوي، إذ يعدّ هذا المركز مخبرا للبحث التربوي بحيث تعلق عليه آمال قطاعات اجتماعية وتربوية واقتصادية ليوفر لها- عن طريق التعليم بالمراسلة إطارا وظيفيا هاما.

وعموما، فإن هذا المركز سعى إلى استدراك التأخر المدرسي الذي بقي يعانيه المجتمع الجزائري رغم الجهود المبذولة في هذا الميدان، كما سعى إلى تكريس مبدأ التعريب في الوسط الطلابي بما كان يقدمه من دروس جلّها باللغة العربية، والهدف من كل ذلك تحقيق الترقية الاجتماعية.

وقد اعتمد التكوين فيه على المبادئ التالية:

- ديمقراطية التعليم.
- التعريب.
- الاتجاه العلمي والتكنولوجي.
- الجزأرة.

وهي نفس المبادئ المكرسة في النصوص الأساسية للبلاد والتي يعمل النظام التربوي المدرسي على تحقيقها.

وكان من نتيجة كل ذلك أن ارتفع عدد المعلمين وأساتذة التعليم الأساسي وأساتذة التعليم الثانوي ارتفاعا كبيرا ساهم في التقليل من النقص الملاحظ في هذا الميدان، كما ساهم في الوصول - تدريجيا- إلى الاستغناء عن الكفاءات الأجنبية وتعويضها بما يماثلها من الجزائريين قصد التحكم في زمام الأمور والتخلص من الاستيلاب الثقافي والمؤثرات الخارجية الضارة.

التقويـــم:

"يعدّ التقويم إحدى أوجه العملية التربوية التي تمارس في المدرسة لأنه هو الوسيلة التي تستعمل لإبراز أثر التعليم، ونتائج الجهد الدراسي والتطور الحاصل في مكتسبات التلاميذ، والكشف عن جوانب القوّة والضعف في نشاطهم، ومستوى تحصيلهم، ومعرفة ماتحقق من الأهداف"[1]

والتقويم ليس عنصرا جديدا في العملية التعليمية وإنما هو قديم قدم هذه العملية، ولكن المفهوم الحديث للتقويم الذي تطوّر في السنوات الأخيرة قد نبع من فلسفة جديدة في التربية تدعو إلى تطوير أساليب تقويم التلميذ وتقدمه، حيث يختلف التقويم القديم في أكثر من ناحية فهو -أولاّ يعتني بقياس أهداف المهام في المدرسة الحديثة في مجال أهم من عنايته بتحصيل المادة وثانيا يستخدم أساليب متعددة مثل اختبارات التحصيل والاتجاهات والشخصية، كما أن من بينها المقاييس التقديرية،

---

[1] -وزارة التربية الوطنية -مديرية التعليم الأساسي- منشور تحت رقم 009/م.ت.أ/89/20 الصادر بتاريخ 6 أوت 1989.

والاستفتاءات، والمقابلات الشخصية ووسائل الملاحظة الموجهة، وثالثا، يشمل الربط بين مظاهر السلوك المتعددة وتفسيرها بحيث تبرز منها صورة واضحة للفرد وللموقف التعليمي.

غير أنّ الفترة التي شملها هذا البحث (1989/62) تم التركيز فيها على تكوين أكبر عدد ممكن من الإطارات التي تحتاجها البلاد في شتى الميادين بسبب النقص الفادح الذي وجدت البلاد نفسها تعاني منه بعد الإستقلال وما تتطلبه عملية التنمية من الإطارات على مختلف المستويات والأنواع والتخصصات القادرة على رفع التحدي واستكمال الاستقلال.

هذا الوضع جعل التقويم في مدارسنا يقوم أساسا على الامتحانات التي تبوأت مركزا هاما في العملية التعلمية حتى أصبحت محور اهتمام السلطات التعليمية وأولياء التلاميذ والتلاميذ، فهي من وجهة نظرهم تعتبر المعيار الرئيسي الذي يمكن عن طريقه تلمس مدى الجهد المبذول أثناء العام الدراسي أو في فترة من فتراته، ولذلك وجدت عزلة بين أهداف المنهاج وعملية التقويم، ومن هذه الامتحانات مايلي:

أ- امتحان شهادة التعليم الأساسي:

خلال السنوات الأولى من الاستقلال كانت هناك شهادة تدعى بروفي التعليم بالطور الأول B.E.R.C ألغيت بمرسوم 66/38 مؤرخ في 1966/12/11 وعوضت بشهادة التعليم العام B.E.G وبعد تنصيب المدرسة الأساسية 1981/1980م ألغيت هذه الشهادة واستبدلت بشهادة التعليم الأساسي.

غير أن هذه الشهادة فقدت مصداقيتها وفعاليتها لأنها لاتخول لحاملها التوظيف والانتقال إلى التعليم الثانوي العام أو التقني ولا إلى التكوين المهني، لذا أصبح تنظيمها ينظر إليه على أنه مضيعة للوقت وتبذير للجهد والمال ورفعت الأصوات المطالبة بإعادة الاعتبار إليها وحساب معدلها في الانتقال إلى التعليم الثانوي وهو ماعمل به لاحقا.

ب- امتحان شهادة البكالوريا:

ظلّت شهادة البكالوريا خلال السنوات الأولى من الاستقلال تجري وفق النظام الفرنسي حتى صدر المرسوم 495/63 الذي الغى العمل بالنظام الفرنسي لشهادة البكالوريا، واحدث بكالوريا جزائرية يمتحن فيها التلميذ مرّة واحدة في امتحانات كتابية كلها، وفي سنة 1968 جرت -لأول مرّة- بكالوريا باللغة العربية على الطلبة المتخرجين -سابقا- من المدارس الحرّة العربية واكملوا دراستهم بالتعليم الثانوي في الأقسام المعربة.

والواقع أن شهادة البكالوريا تعتبر تتويجا لنشاط دراسي طويل كما تعدّ هذه الشهادة مقياسا لدرجة التحصيل والاستيعاب، وبالتالي مكافأة معنوية للتلاميذ المجدين تفتح لهم آفاقا واسعة لمواصلة الدراسة في التعليم العالي.

وقد أخذت نسبة النجاح في امتحان شهادة التعليم الأساسي وامتحان البكالوريا (تعليم عام وتقني) تتراجع سنة بعد أخرى بشكل ملموس حتى وإن كانت فئة أعداد الناجحين أكثر، فقد كانت نسبة النجاح في امتحان شهادة "الأهلية لدراسة الطور الأول" التي أصبحت -فيما بعد- تسمى شهادة التعليم الأساسي تقدر بـ 57,10 % بالنسبة لحوالي 4500 مترشح، انخفضت سنة 1986 هذه النسبة إلى 24,71 % بالنسبة لحوالي371647 مترشح حاضر.

أما فيما يخص شهادة البكالوريا (التعليم العام) فمن بين 1428 مترشحا مقبولا عام 1963 نجح 45 % إلاّ أن هذه النسبة انخفضت سنة 1986 إلى 28,98 % فقط مع العلم أن عدد المترشحين ارتفع إلى 117887 مترشح.

ويعود ذلك إلى عدة عوامل، منها ماهو خاص بنظام الدراسة ومنها ماهو خاص بتنظيم وإجراء الامتحان نفسه، ومنها أسباب أخرى عديدة ومتداخلة تجري سنويا مناقشتها وحصرها وصدور التعليمات العديدة بشأنها دون جدوى فيما يسمى بملتقى تقييم امتحان شهادة التعليم الأساسي، وملتقى تقييم شهادة البكالوريا.

صدور المرسوم الخاص بالتقويم:

إحساسا من وزارة التربية بأهمية التقويم في العملية التربوية والفراغ الكبير الملاحظ في هذا الميدان أصدرت -هذه الوزارة- مرسوما تحت رقم 008/م.ت أ/89/20 يوم 6 أوت 1989 تضمن موضوع التقويم والانتقال في التعليم الأساسي، حدّد مهام وطرق وهياكل التقويم.

كما عززت هياكل التقويم في نظام التعليم وهذه الهياكل هي:

أ- على مستوى الوزارة:

هناك مديرية التوجيه والتقويم التي تتفرع عنها مديرية فرعية .

ب- على مستوى مديريات التربية:

المصالح المختصة بالتقويم هي مصلحة التوجيه والامتحانات.

جـ- على مستوى الثانويات والمدارس الأساسية والملحقات المدرسية فإن الإدارة هي المكلفة بالمراقبة والتقويم وتجميع المعلومات.

طرق التدريس:

يستخدم لفظ الطريقة عادة للتعبير عن مجموع الأنشطة والإجراءات التي يقوم بها الأستاذ، والتي يبدو أثرها على مايتعلمه التلاميذ، وتضمّ الطريقة عادة عددا من الأنشطة والإجراءات مثل القراءة والمناقشة والتسميع والملاحظة والتوجيه والتوضيح- والتكرار- والتفسير- واستخدام السبورة والوسائل التعليمية وغيرها.

والواقع أنّ تعليم مادة ما، يتطلب من المعلمين- بالبديهة- معرفة شيئين أساسيين بالإضافة إلى أشياء أخرى، وهما:

أ- الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه من خلال الدرس.

ب- الطريقة التي يتوصل بها إلى تحقيق ذلك الهدف.

كما أنّ نجاح الطريقة يتوقف على شيئين هما:

أ- المعلم ومقدار معلوماته وخبراته السابقة.

ب- التلميذ وحالته النفسية واستعداداته.

والطرق التربوية المطبقة في المدرسة الجزائرية جافة وجامدة تخلق الملل والفتور لدى المتعلمين، وتدفع بهم إلى النفور منها لأنها لاتعتمد القواعد الأساسية التي تبنى عليها الطرق الحديثة وهي:

- التدرج من المعلوم إلى المجهول.
- من السهل إلى الصعب.
- من المحسوس إلى المجرد.
- من الجزء إلى الكل ومن العملي إلى النظري.

بل يتم التركيز على الطريقة التلقينية التي يكون فيها صوت المدرس هو المسموع، وغير صامت يتابع دون أن يسمح له حتى بالاستفسار عن الغموض التي يصادفه وهو ماجعل الكثير من التلاميذ يتيهون داخل القسم فيلجوؤن إلى تلهيئة أنفسهم باللعب وإثارة الشغب فيقل التحصيل، وتضيع الفائدة، ويذهب جهد المدرس سدىً.

وحتى تتدارك الوزارة الوصية على التربية هـذا الخلـل تبنـت طريقـة حديثـة في التربيـة، وهـي طريقة "مالك وزينة" وجعلتها أساس المحادثة في السنتين الأوليتين من التعليـم الابتدائـي، وتعتمـد هـذه الطريقة على اعتبار التمثيليات وسيلة جيّدة لتدريب التلاميذ على التحدث بلغة صحيحـة، لأنّ الحـوار الذي يجري فيها شبيه بالحوار الذي يجري في الحياة اليومية من ناحية، ولأنها تشوق التلاميذ من ناحية ثانية، وهي تبدأ بحوار بين تلميذ وتلميذة هما "مالك وزينة" ثم الانتقال إلى تمثيليات تشترك في الحـوار فيها الأب والأم.

"وقد أعدّت الوزارة لهذه الطريقة مذكرات خاصة تشتمل على 37 ملفا بالنسـبة للسـنة الأولى و 32 ملفا بالنسبة للسنة الثانية، وكل ملف خاص بأسبوع كامل يحتوي على عدّة حصص لهـا اتصـال كموضوع واحد"[1] مع العلم أنّ المعلم غير ملزم بالتطبيق الحرفي والآلي لمـا في المذكـرات الوزاريـة بـل يمكنه تحويرها حسب مستوى الأطفال وحاجاتهم مع اتباع الطريقة المرسومة وحسن التكيف معها.

غير أن هذه الطريقة تمّ التخلي عنها -نهائيا- حين شرع في تطبيق المدرسة الأساسية، وبـدئ في تطبيق طرق حديثة مست مختلف مراحل التعليم (الابتدائي- المتوسط- الثانوي) تعتمد أساسا علـى مايلي:

أ- التدرج من المعلوم إلى المجهـول.

ب- التدرج من السهل إلى الصعب.

جـ- التدرج من المبهم إلى الواضـح.

د- التدرج من العملي إلى النظـري.

كما كثفت الوزارة النشاط التكويني لمختلف أسلاك المكونين، حتى تجعل هـذا المكـون يتقـن النظريات التربوية وأسس التدريس الحديثة، ورغم ذلـك فقـد ظـلّ الكثير منهـم يجهـل هـذه الأسـس ولايدرك العلاقة الموجودة بين المادة والطريقة، ومن ثمّ لايرسم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها فيقـدم ويؤخر ويحلّل قبل أن يلاحظ ويعمّم قبل أن يجرد كل ذلك ساهم -إلى حدّ ما- في انخفاض المستوى، ورداءة التحصيل، وضعف النتائج المسجلة في مختلف الامتحانات.

---

[1] - وزارة التعليم الابتدائي والثانوي -همزة الوصل- العدد الثاني ص17.

الوسائـل التعليميـة:

"الوسائل التعليميـة هـي مـايندرج تحـت مختلـف الوسـائل الـتي يسـتخدمها المعلـم في الموقـف التعليمي بغرض ايصال المعارف والحقائق والأفكار والمعاني للدارسين."[1]

وهي عنصر أساسي في العمل التعليمي وركـن مـن أركانـه بهـا يحـدث الأثـر التعليمـي ويتـم التفاعل بين المعلم والمتعلم، وبها تثبت الحقائق وتقرّب من أذهان التلاميذ.

وهي أنواع عديدة منها الأجهزة السمعية والبصريـة والرسـوم التوضيحيـة والخرائـط والصـور والمجسمات المختلفة وغيرها.

ونظرا لما للوسائل التعليمية من أهمية فقد أكّدت اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في دورتها الثانية على "ضرورة توفير الكتاب والأدوات المدرسية تحقيقا لمبدأ مجانية الكتـاب، وتعميمـه على باقي المراحل في المتوسط والثانوي والعمل علـى إيجـاده بالكميـات المطلوبـة الـتي تلائـم حاجـات التلاميذ إليه باعتباره الوسيلة الأساسية للدراسة والعمل، والعناية بتحسين نوعيته مـن حيـث مضامينـه وشكله وطباعته، وجعله في متناول الجميع، وذلك عن طريق المكتبات التابعة للمؤسسات."[2]

أمّا المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني فقد ألحّ على ضرورة "تكثيف الجهود في ميدان البحث البيداغوجي وتوسيعها بما يشـمل ميـدان صنـع الوسـائل التعليميـة الضروريـة للتعليـم المتعـدد التقنيات ذلك أن النهوض بالصناعة الوطنية في هذا الميدان يشكل عنصر تنشيط بهذه الوسائل، ويلبي في نفس الوقت الاحتياجات الحقيقية للقطاع."[3]

والواقع أنّ هذا الجانب عرف نشاطا مكثفا واكب عملية بعث المدرسة الجزائريـة سـنة 1962- حيث تكونت في البداية- كما سبقت الإشارة إلى ذلـك في الفصـل الأول مـن هـذا البحـث- إنشـاء المصالح التربوية التي توّلت إنجاز وسائل التعليم الملائمة ثم استبدلت سنة 1966 بإدارة التربية التي كلفت بتكوين المعلمين وإنجاز وسائل التعليم المختلفة.

وابتـداء من سنـة 1968 أنشئ المعهـد التربوي الوطني بمقتضى المرسوم رقم 68-428 المؤرخ في 9 جويلية 1986 باعتباره مؤسسة عامة ذات طابع إداري تحـت وصايـة وزارة التعليـم الابتدائـي والثـانوي حيث أصبح يضمّ مصالح البحث التربوي، ومصالح الطبع والنشـر علـى المسـتوى الوطـني ليحـلّ محـل إدارة التربية التي كانت مكلفة في هذا التاريخ بإنجاز وسائل التعليم المختلفة.

---

(1) - الجزائر -المركز الوطني للوثائق التربوية- الوسائل التعليمية- الكتاب السنوي 1999-ص54.

(2) - الجزائر -حزب جبهة التحرير الوطني- مقررا الدورة الثانية للجنة المركزية- 30/26 ديسمبر 1979 مطبوعات قسم النشر والتوثيق ص70.

(3) - الجزائر -حزب جبهة التحرير الوطني- لوائح المؤتمر الخامس المنعقد بالجزائر من 22/19 ديسمبر 1983.

مهامـــه:

حدّد مرسوم إنشائه للمعهد المهام التالية:

- دراسة طرق ووسائل التعليم والتكوين وتجربتها وإنجازها.
- التوثيق التربوي والعلمي وتكوين المعلمين.
- تنشيط وتنسيق وتشجيع كل النشاطات التربوية المدرسية أو غير المدرسية بالتعاون مع المؤسسات التي يهمها الأمر.
- تنظيم التربصات التربوية.

وإذا كان المعهد التربوي الوطني قد انجز العديد من الوسائل المتمثلة خاصة في الملفات، الكشوف التعليمية، الوثائق المتعددة، الخرائط، الصور المستخدمة في التعليم (طريقة مالك وزينة كتاب، المعلم، الخ...) إلاّ أنّ أهمّ انجاز له تمثل في الكتاب المدرسي بفضل الاعتمادات المالية الضخمة المرصودة لهذا الغرض، لأن للكتاب المدرسي مكانة جوهرية ضمن المنظومة التربوية، إذ هو الوسيلة التربوية الأساسية والفعالة التي لايمكن الاستغناء عنها في عملية التدريس لما يضمنه الكتاب من معارف ومعلومات مصوغة بشكل منهجي يعتمد فيها على تحقيق الأهداف المسطرة للمادة ومراعاة المستوى العلمي المحدّد والمنهاج المقرّر بالإضافة إلى اختيار الأساليب العصرية للمنظومة.

كما أنه السند المتين الذي يركز عليه المعلمون ويتزودون منه بالمعلومات والوثائق الضرورية لدروسهم، كما يستطيع التلميذ بواسطته اختبار معلوماته، ومراقبة تقدمه والاعتماد على نفسه في القيام بالأعمال الضرورية.

لذا، يعتبر الأداة المفضلة لنشر الثقافة بين ملايين التلاميذ وقد تمكن المعهد التربوي خلال الفترة الممتدة بين 1970–1986 من إنتاج العدد التالي من الكتب بالنسبة للتعليم الأساسي فقط.[1]

السنة	عدد الكتب المنجزة
1970	3 252 252
1974	13 059 277
1978	13 262 742
1982	24 000 000
1986	31 500 000

[1]- وزارة التربية الوطنية -تقييم المنظومة التربوية 88/62 مرحلة التعليم الأساسي- مارس 1988 ص64.

أمّا بالنسبة للتعليم الثانوي، فإن نشاط المعهد التربوي الوطني اقتصر إلى غاية سنة 1984 على تأليف كتب اللغة العربية والتربية الإسلامية وكتب التاريخ والجغرافيا، وعلى ترجمة المواد العلمية وإعادة طبع الكتب المترجمة وابتداء من هذا التاريخ نصبّت لجان قارة لتأليف الكتاب المدرسي في محلات هذا المعهد، وشرع في انجاز كتب مدرسية جزائرية في مختلف المواد.

وهكذا توصلت الوزارة بواسطة المعهد التربوي الوطني إلى جزأرة الكتاب المدرسي على مستوى التعليم الأساسي والثانوي، إلاّ أن هذه الكتب عموما تعاني من نقائص من ناحية الشكل والمضمون.

فمن ناحية المضمون هناك:

- أخطاء مطبعية.
- أخطاء في المفاهيم والمصطلحات.
- اضطرابات في تصنيف الدروس وترتيبها.
- تدرج غير منطقي أحيانا لايحقق الهدف التربوي المرجو.

أما من ناحية الشكل فيلاحظ مايلي:

- الصور والرسوم البيانية لاتتسم بالوضوح دائما عند الإخراج (الألوان باهتة، الأحجام صغيرة، التعاليق ناقصة).
- الإخراج والتصنيف وحجم الكتابة ونوعية النشاطات كثيرا ماتؤدي إلى عكس النتائج المرجوة منها.
- حجم الكتابة، والتجليد، نوع الورق المستعمل والغلاف يبدو أنه يتنافى مع أبسط المبادئ التربوية والاقتصادية الخ....

وحتى يصبح الكتاب وسيلة فعالة يجب أن يراجع مراجعة شاملة من ناحية الشكل والمضمون، وأن يعاد النظر في تأليفه وفقا للأهداف المرسومة.

ومراعاة لنمو التلاميذ، ومجاراة للتطور الحاصل في ميدان المعرفة بحيث يعكس الكتاب سياسة المجتمع وخصائصه وتطلعاته، وخصائص العصر ومميزاته.

الوسائل التعليمية الأخرى:

إذا كان للكتاب المدرسي دور أساسي في العملية التربوية فإن الوسائل الأخـرى مثـل المخـابر والتجهيزات العلمية والمواد الكيميائية تلعب هي أيضا- دورا لايقل أهمية في تكوين رجال يضطلعـون بالعلم والتكنولوجيا وبدون هذه الوسائل يصبح التعليم نظريا جافا والحقيقة أن توفـر الوسـائل المشـار إليها أصبح نسبيا في المؤسسات وأصبح بعضها مفقودا ويعود ذلك لعدة أسباب منها:

- انعدام قطع الغيار والمواد الكيمياوية.
- قلة العناية والاهتمام بهذه الوسائل.
- ضعف ميزانية التجهيز المخصصة لهذا الجانب.
- ضعف الدعم في هذا المجال من طرف المؤسسات الوطنية خاصة تلك التي لها علاقة مباشرة بالتعليم، كالبلديات التي أهملت هذا الجانب من خلال الاعتمادات المالية المخصصة لها والـتي حولـت لغـير مؤسسات التعليم.

تمويـل التعليـم:

عملت الدولة خلال الفترة الممتدة بين 1962--1989 علـى الرفـع المتواصـل للميزانيـة المخصصـة لميدان التربية والتعليم عامة والتعليم الأساسي والثانوي خاصة، وذلك لاعتقادها ألاّ تطور ولا نمو لهـذا القطاع دون اعتمادات مالية مناسبة هذا من جهة، وكذا للتكاليف الباهظة التي تزداد من سنة لأخرى نتيجة ازدياد عدد المتمدرسين وما صاحب ذلك من توظيـف، وبنـاءات مدرسـية، وتجهـيزات، ومنـح وتكوين المعلمين وغيرها.

فارتفعت ميزانية التربية على النحو التالي[1]

الوحدة/ألف دج

السنـــة	ميزانيـة التسييـر	نسبتهـا	ميزانيـة التجهيـز	نسبتهـا
1964	548908	% 20,08	170800	% 15,41
1972	1233665	% 22,43	525700	% 15,30
1982	6534773	% 15,47	213000	% 0,50
1988	170810000	% 26,08	7100000	% 14,95

[1]- الـديوان الوطني للإحصاء -إحصاءيات- رقم 37- ص11.10.

ملاحظـة:

- سنة 1964 ميزانية التربية تضم وزارة التربيـــة والشبيبـــة والإعـــــلام.
- سنة 1972 ميزانية وزارة التربية تضم التعليـم الابتدائـي والثانـــوي فقط.
- سنة 1982 ميزانية وزارة التربية تضم وزارة التربية والتعليم الأساسي فقط.
- سنة 1988 ميزانية وزارة التربية تضم كتابـة الدولـة للتعليـم الثانـــوي مع وزارة التربية بعد توحيدها.

كما يمكن أن يلاحظ على هذه الميزانية مايلي:

- ظلت الميزانية -رغم نموها المتواصل تقريبا- قليلة بالنسبة لما يتطلبه هذا القطاع الاستراتيجي والحساس من اعتمادات مالية ضخمة والأعداد الكبيرة من العمال الذين يوجدون به.
- ظلت وتيرة الزيادة في ميزانية التربية أقل من نسبة الزيادة السنوية المتوسطة لميزانية الدولة العامة.
- أدّى ضعف الميزانية عموما إلى الحالة المزرية التي تعاني منها المؤسسات التعليمية ونقص مختلف الوسائل، إذ أن معظم الاعتمادات المالية مخصصة لدفع الرواتب هذه الرواتب التي توصف بكونها متدنية مقارنة بالقطاعات الأخرى.

الفصـــل الثالـــث

أهـم الانجـازات التربويـــة خـــلال
المرحلـــة الثانيـــة 1970 ____ 1976

تميزت هذه المرحلة بوجود المخططات الإنمائية (المخطط الرباعي الأول، المخطط الرباعي الثاني) التي خصصت حيزا هاما للتربية والتعليم، فاتخذت عدة قرارات وطبقت عدة إجراءات على النحو التالي:

أ- بالنسبة للمخطط الرباعي الأول 70-73:

تقرّر تعميم التعليم الابتدائي ليشمل عند نهاية المخطط، أي خلال السنة الدراسية 74/73 تسجيل 2600000 تلميذ وذلك بنسبة تعادل 75 % من الأطفال على المستوى الوطني، هذا إلى جانب انجاز 4000 قسم و 2000 مسكن وظيفي سنويا وتكوين 4800 معلما لتغطية الحاجيات العادية السنوية بالإضافة إلى 1200 معلما كل سنة لجزأرة المناصب المشغولة من طرف المعلمين الأجانب أي تكوين 24000 في المجموع لمدة المخطط و 8000 أستاذ بالنسبة للتعليم المتوسط، و 1000 أستاذ بالنسبة للتعليم الثانوي[1]

- توحيد التعليم المتوسط ليكون مستقلا بذاته، ويوفر تكافؤ الفرص لجميع التلاميذ الناجحين في امتحان السادسة أي السنة الأولى متوسط، وتطبيقا لذلك صدر مرسوم 188/71 في 1971/6/30 نصّ على إنشاء مؤسسات التعليم المتوسط، وهذا التعليم القائم بذاته والموحد يحلّ محل تكميليات التعليم العام سابقا ويغدو جذعا مشتركا حقيقيا لكافة التلاميذ الذين يدخلون التعليم الثانوي مدة الدراسة في التعليم الثانوي 4 سنوات.
- السنة الأولى متوسط (السنة السادسة سابقا).
- السنة الثانية متوسط (السنة الخامسة سابقا).
- السنة الثالثة متوسط (السنة الرابعة سابقا).
- السنة الرابعة متوسط (السنة الثالثة سابقا).

يسمح بالدخول إلى السنة الأولى المتوسط لتلامذة السنة السادسة الابتدائية الذين ينجحون في امتحان وطني، وتلامذة السنة النهائية الابتدائية يجتازون على التوالي امتحان نهاية المرحلة الابتدائية، وهذا يمكنهم من الحصول على شهادة الدراسة الابتدائية، ومسابقة الدخول إلى السنة الثانية المتوسطة أو إلى السنة الأولى من معاهد التعليم التقني، ومعاهد التعليم الفلاحي، والتلاميذ المقبولون في السنة الأولى المتوسطة يوجهون إما للتعليم المتوسط العام أو للسنة الأولى التحضيرية للمتاقن والتعليم المتوسط يتوج بشهادة التعليم المتوسط التي أنشئت بموجب المرسوم رقم 72-40 الصادر بتاريخ 15 فبراير 1972

---

[1]- الطاهر زرهوني -التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال-م.س.ص47.-

والتي يمكن أن تتضمن ملاحظة "اتجاه التعليم العام" أو ملاحظة "اتجاه التعليم التقني" أو ملاحظة "اتجاه التعليم الزراعي"[1]

ب- بالنسبة للمخطط الرباعي الثاني:

تميزت مرحلة المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) بالشروع الفعلي في إصلاح التعليم الابتدائي والثانوي، وصدور النصوص التنظيمية ذات الأهمية القصوى المتعلقة بهذا الإصلاح الذي وضعت خطوطه العريضة سنة 1974 في وثيقة صدرت عن وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، وسميت "إصلاح التعليم"[2] نصت على أن "اصلاح المؤسسة التعليمية (المدرسة) أمر لامفرّ منه"[3] كما حددت الأهداف التي يجب تحقيقها من هذا الإصلاح ومنها:[4]

- التربية على حب الوطن، وعلى الدفاع عن مكاسب الثورة، والتجنيد الدائم للمشاركة في مهام البناء الاجتماعي.
- تحصيل المعارف العامة والتقنية اللازمة لرقي الأمة الثقافي والنمو الاجتماعي والاقتصادي للوطن.
- التربية على العمل وبالعمل، تربية تقضي على الثنائية التقليدية التي تفصل بين التكوين الفكري والتكوين اليدوي بين النظرية والتطبيق.

كما حددت وثيقة الإصلاح مهام المدرسة وآفاقها بعد الإصلاح على النحو التالي:[5]

- ينبغي أن تساهم التربية في النمو الاجتماعي-الاقتصادي للوطن وذلك بالمشاركة، على وجه الخصوص، في إعداد الإطارات اللازمة للنشاط الوطني وإرساء الأسس الاجتماعية للفكر العلمي والتقني.
- ينبغي أن يتطور التكوين بحيث يكون موحدًا للشباب وجامعا لهم حول قيم الثورة، وذلك بالمشاركة في البناء الاجتماعي، ويمنح الاعتبار خاصة للعمل والعمال.
- سيكون نظام التعليم الجديد مفتوحا، لاطريق مسدود له، فالتلاميذ الذين أتموا مرحلة من مراحله يكون بإمكانهم ولوج مرحلة أعلى، وقد تحصلوا على أسس عامة، تكنولوجية، عملية، تسمح لهم بالاندماج في بنية للتكوين المهني أو للتشغيل.

---

(1)- وزارة التربية -همزة الوصل عدد 12- م.س.ص20.

(2)- الجزائر -وزارة التعليم الابتدائي والثانوي- اصلاح التعليم- افريل 1974.

(3)- نفس المصدر ص5.

(4)- نفس المصدر ص5.

(5)- نفس المصدر ص6.

- يجب أن يمدد مفعول ديمقراطية الهياكل المدرسية إلى محتويات التعليم نفسها، وستوضع هياكل تربوية مناسبة لتحل الاستدراك والدعم التربوي محل التخلف المدرسي، وبذلك يأخذ مفهوم تكافؤ الفرص أمام كافة الأطفال مدلوله الكامل.
- والتربية المتواصلة -هي أيضا- بعد هام من أبعاد النظام الجديد الذي ينبغي أن ينفتح تدريجيا على كافة المواطنين الحريصين على صقل معارفهم أو رفع مستواهم الثقافي.

أما التعليم الثانوي فيمنح في الثانويات ومدة الدراسة فيه ثلاث سنوات تتوج بشهادة البكالوريا تتضمن ملاحظة الشعبة المطابقة للدراسات المتبعة، والدخول إلى السنة الأولى الثانوية (السنة الثانية سابقا) مخصص للتلاميذ الذين يكونون قد أنهوا السنة الرابعة المتوسطة، ويتوفرون على الشروط المطلوبة، والاختيارات الممنوحة على هذا المستوى متنوعة، ويجري توجيه التلاميذ حسب النتائج المتحصل عليها في التعليم المتوسط وهي:

1. الشعبة الأدبية التي تتفرع إلى اداب لغات، واداب عربية.
2. الشعبة العلمية.
3. الشعبة الرياضية.
4. الشعبة التقنية التي تتفرع ابتداء من السنة الثانية ثانوي إلى اتجاه تقني رياضي واجاه تقني صناعي.
5. الشعبة التقنية التي تتفرع ابتداء من السنة الثانية ثانوي إلى اتجاه تقني اقتصادي أو تقني تجاري[1]

وحرصا على توحيد التعليم في المرحلة المتوسطة تقرر تحوير معاهد التعليم التقني سابقا ومعاهد التعليم الفلاحي إلى متوسطات التعليم البوليتقني، ولقد صدر فعلا مرسوم 171-71 بتاريخ 1971/6/17 ينص على إحداث المتاقن أي مؤسسات تعليمية تقوم بتكوين الأطر المتوسطة اللازمة للاقتصاد الوطني، وقد قسمت الدراسة فيها إلى مرحلتين، مرحلة متوسطة، ومرحلة موازية للتعليم الثانوي.

أمّا الإجراءات البيداغوجية التي اتخذت في نطاق هذا المخطط فتمثلت في التعديلات التي مست البرامج والمناهج ومقاييس توجيه التلاميذ وتقييمهم على أسس علمية منهجية لتفادي التسربات الكبيرة والتكرار الدائم.

كما تقرّر خلال نهاية هذا المخطط القيام بإصلاح شامل للتعليم على أن يسري هذا الإصلاح على الفترات الرباعية الثلاث التي تبدأ من 1974 وتنتهي سنة 1985 وذلك بهدف إعادة بناء النظام التربوي المعمول به آنذاك مع مراعاة المحتوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للبلاد بوضع تعليم

---

[1]- المصدر السابق ص21.

أساسي مندمج يجعل من الصلة بين التربية والتكوين والتشغيل صلة إجبارية ومنطقية ويستهدف تعليما شاملا يسمح بالتحديث ويسهل تطبيق التقنيات الجديدة[1]

وفي هذا السياق تعين ادخال الاصلاح على مؤسسات نموذجيةطيلة فترة المخطط الرباعي الثاني (1974–1977) على أن يتم تدريجيا تعميمه في وقت لاحق.[2]

كما ذكّرت وثيقة الإصلاح بالاختيارات الأساسية الكبرى المتمثلة في التعريب والديمقراطية، والتوجه العلمي على النحو التالي:[3]

فالتعريب قد وقع التكفل به من خلال النهوض باللغة العربية بوصفها لغة التعليم والثقافة، لغة الايصال والتبليغ والعمل.

والديمقراطية، ترمي من وراء تعميم التعليم إلى اقرار عدالة مدرسية عن طريق تكافؤ الفرص، والقضاء على الفوارق التي تعرقل متابعة الدراسات.

وتقنية التعليم بوصفها عامل دمج لمجموع المبادئ الرئيسية، تهدف كذلك، فضلا عن التربية التكنولوجية ونشر الثقافة العلمية والتقنية إلى إحلال التربية في العمل بالعمل.

أما الخطوط العريضة لهذا الإصلاح فقد بينتها الوثيقة على النحو التالي:

1. اعتماد مدرسة أساسية كقاعدة "باعتبارها الحجر الأساسي لبناء التعليم الجديد" تشمل تعليم إلزامي لمدة تسع سنوات، وتمنح تربية عامة متعددة التقنيات.
2. يتواصل التعليم بعد هذه المرحلة في مؤسسات تعليم عام أو مؤسسات تكوين مهني قصير الأمد (المستوى 3) أو طويل الأمد (المستوى 4)، أما رسالة التعليم الثانوي الأساسية فتتمثل في إعداد التلاميذ للتعليم العالي والجامعة ولهذه البنية فرعان رئيسيان هما:

التعليم الثانوي العام الذي يهيء لشهادة البكالوريا والممنوح في ثانويات التعليم العام.

التعليم الثانوي الخاص الذي يمنح بالإضافة إلى التحضير لشهادات التعليم الثانوي العام، تكوينا خاصا يهدف إلى تقوية أو تفتيح مواهب وقرائح خاصة، وهذا التكوين المكمل، هو أساسا أداة كشف وتنمية للمواهب.

---

[1]- الطاهر زرهوني –التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال م.س.ص47.

[2]- نفس المرجع ص52.

[3]- نفي المرجع ص7.

احداث وزارة التعليم الابتدائي والثانوي:

في سنة 1971 ونظرا لاتساع قطاع التربية والتكوين، تقرّر فصل وزارة التربية الوطنية إلى وزارتين هما:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وزارة التعليم الابتدائي والثانوي التي أنشئت بمرسوم رقم 71-122 المؤرخ في 19 ماي 1971.

وقد ألحقت الشؤون الثقافية بوزارة الاعلام والثقافة، وصار التعليم الابتدائي والثانوي يتكون من المراحل التالية:

التعليم الابتدائي.

التعليم المتوسط.

التعليم الثانوي.

واستمر بهذه الهيكلة إلى سنة 1980 وهي السنة التي طبقت فيها المدرسة الأساسية ذات التسع سنوات المتعددة التقنيات، حيث زال التعليم المتوسط وأدمج في التعليم الأساسي، وأصبح يسمى المرحلة الثالثة أو الطور الثالث من التعليم الأساسي كما أصبح يشتمل على ثلاث سنوات فقط بعد أن كان يشتمل على أربع سنوات.

إنشاء المركز الوطني لتعميم التعليم:

شهدت هذه المرحلة -أيضا- إنشاء المركز الوطني للتعليم المعمم بموجب الأمر 37/69 و لم يشرع في العمل الفعلي إلاّ في السنة الدراسية 1972/71 وقد سنّ أمر إنشاء هذا المركز مجموعة أهداف تتعلق بالآتي:[1]

- استدراك التأخر المدرسي.
- التعريب.
- الترقية الاجتماعية.

أمّا أبعاد إنشائه فقد وردت على النحو التالي:[2]

---

[1]- المركز الوطني للتعليم المعمم -مجلة المركز الوطني للتعميم المعمم- عدد خاص- بدون تاريخ ص5.

[2] - نفس المصدر ص5.

بذل تعليم بالمراسلة وتقنيات الوسائل السمعية البصرية للأشخاص الذين يتعذر عليهم متابعة الدروس في معهد مدرسي، وللمسجلين في إحدى المعاهد ويرغبون في استكمال معارفهم في مادة ما.

تنظيم دروس في اللغة العربية لحث تقدم التعريب.

تنظيم أي تعليم نوعي أو تكميلي في سياق الترقية الاجتماعية كوضع مجموعة من البرامج التكوينية في إطار الترقية الاجتماعية والاقتصادية.

الوسائل المستعملة:

استخدم هذا المركز مجموعة من الوسائل في ميدان التكوين الذاتي والتعليم عن بعد وهي:

أ- المراسلة: وهي أول الوسائل المستعملة، حيث استخدمت استخداما حسنا وبواسطتها لم يعد البعد الجغرافي عائقا أمام المتعلم لتلقي دروسه، وأصبح التراسل بين المركز وطلبته متواصلا.

ب- الوسائل السمعية البصرية:

استخدم هذا المركز وسائل أخرى لتدعيم التعليم بالمراسلة منها تقنيات سمعية بصرية كوسيلة تعليمية، فقام ببثّ دروسه على الأثير وعلى شاشات التلفزة.

كما يقوم المركز بتقويم الطلبة المسجلين رسميّا في مصالحه في نهاية السنة الدراسية ويمنح لهم شهادات تثبت المستوى، هذه الشهادات معترف بها رسميّا، وقد اهتمّ بمختلف المستويات التعليمية من السنة الأولى إعدادي إلى السنة الثالثة ثانوي و بمختلف الشعب، كما اهتمّ -أيضا- بالتعليم التقني الاقتصادي وكانت برامجه موافقة للبرامج الرسمية لوزارة التربية، كما أولى عناية خاصة لتكوين المعلمين من أجل نيل شهادة الكفاءة العليا للتعليم بالتنسيق والتعاون مع وزارة التربية الوطنية.

وهكذا نجد أن المركز الوطني لتعميم التعليم قد دعم جهود المدرسة في مختلف الأطوار والتخصصات، وكان بمثابة الملاذ للعديد من المتسربين والمطرودين منها، هذا إلى جانب مساهمته الجبارة في تكوين وتنمية مهارة المعلمين العاملين في الميدان، كما فتح المركز الطريق واسعا، أمام ترقية وتطوير عدد كبير من المواطنين في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وقدّم معونة كبيرة لأجهزة أخرى، (إدارات-شركات، مصانع، معاهد الخ...) لممارسة التكوين عن طريق المراسلة في نطاق التربية الدائمة والمستمرة.

توحيـد التعليـم:

عرفت هذه المرحلة -أيضا- توحيد التعليم- فغداة الاستقلال كان التعليم في الجزائر تتكفل به المدرسة النظامية الحكومية والمدارس الحرّة المنتشرة في مختلف مناطق البلاد، إلى جانب مدارس بعض الهيئات الأجنبية، كمدارس الأباء البيض وغيرها.

غير أنّ أهم فرع كان يسير إلى جانب المدارس النظامية الحكومية هو التعليم الأصلي فمنذ الاستقلال تمّ إنشاء تكميليات وثانويات التعليم الأصلي، وقد كانت تسمى إلى سنة 1970 بالمعاهد الإسلامية للتعليم الديني ذات منهج دراسي كامل مستمد من أحدث الطرق التربوية المعمول بها -آنذاك- لدى الدول الشقيقة والصديقة، روعي في إعداده مبدأ الأصالة والتفتح حيث أن برنامجه -أي محتواه- هو نفس برنامج وزارة التعليم الابتدائي والثانوي من حيث المواد الحديثة واللغتين الأجنبيتين مع التوسع في الادب العربي والتاريخ الوطني والإسلامي عامة، وبرنامج إضافي يتمثل في تعمق أكبر في علوم اللغة العربية وزيادة العلوم الشرعية من تفسير وحديث وفرائض وأصول، وفلسفة إسلامية، وتاريخ الفلسفة المقارن وغيرها.

وكان هذا التعليم يتخبط في مشاكل عديدة بسبب ضحالة الامكانيات، وكثرة المتطلبات، حيث أنه يعيش على الامكانيات الخاصة والضعيفة لوزارة الشؤون الدينية، لكن ابتداء من 1970 أعطي هذا التعليم نفسا حقيقيا ضمن المخطط الرباعي الأول 70/73 كما صدرت بشأنه مراسيم للاعتراف بشهادته وتوسيع نطاقه، فانتقل عدد المؤسسات من سبعة (7) غداة الاستقلال إلى 21 سنة 1973 تضم حوالي عشرين ألف طالب، وقد تمكنت هذه المؤسسات من تخريج أوّل فوج من الطلبة المتحصلين على شهادة الأهلية سنة 1965 ثم أخذ عدد المتخرجين يزداد كل سنة إلى أن اكمل بشهادة البكالوريا سنة 70/1971، حيث نجحت أول دفعة في شهادة البكالوريا أرسل منها عدد إلى فرنسا وبلجيكا للتعلم والدراسة، كما صدر مرسوم تحت رقم 71-138 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1391 هـ. الموافق لـ 13 ماي 1971 يتضمن احداث شهادة البكالوريا للتعليم الأصلي، ومعادلتها التامة ببكالوريا التعليم العام.

هذا إلى جانب إنشاء عدة كليات، وهي كلية للشريعة والقانون المقارن وأخرى في اصول الدين، وتاريخ الادب المقارن، وثالثة في اللغة العربية وآدابها وبعض اللغات القديمة في كل من قسنطينة والعاصمة ووهران.

وقد بقي هذا التعليم إلى أن صدرت أمرية 16 أفريل 1976 والتي نصت المادة 17 منها على أن "يتفرع النظام التربوي إلى مستويات التعليم التالية":

- التعليم التحضيري.
- التعليم الأساسي.
- التعليم الثانـــوي.
- التعليم العالـــي.

كما أكدت المادة 86 على أن تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا الأمر وبذلك دمج التعليم الأصلي في التعليم العام.

توحيد التعليم التقني:

التعليم التقني تعليم يهدف إلى التحضير للاندماج في ميدان الشغل أو إلى مواصلة الدراسة على مستوى الجامعة، وقد عرف هذا التعليم تغييرا هاما خلال مرحلة 1970–1980، فقد كان التعليم التقني الموروث عن الاستعمار نوعين.

تعليم قصير المدى: يمنح في متوسطات التعليم التقني لمدة ثلاث سنوات، ويتم القبول فيه عن طريق مسابقة للتلاميذ الذين انهوا دراستهم في اقسام نهاية الدراسات الابتدائية، ويتوج هذا التعليم بشهادة الكفاءة المهنية.

تعليم طويل المدى: كان يمنح في الثانويات التقنية، وبعض الفروع الملحقة لبعض التعليم العام، وذلك في بعض الاختصاصات.

الفرع الصناعي والتجاري: تدوم الدراسة فيه 5 سنوات، ويتم القبول فيه بواسطة مسابقة لتلاميذ السنة الخامسة من تكميليات التعليم العام (الثانية متوسط).

فرع تقني رياضيات، وفرع تقني اقتصاد: تدوم فيهما الدراسة 3 سنوات ويتم القبول فيهما بواسطة مسابقة لخريجي السنة 4 متوسط ويتوج بشهادة البكالوريا التي تسمح بالالتحاق بالتعليم العالي.

- بعد انطلاق المخطط الرباعي الأول ومن أجل تجسيد الغايات والأهداف الموكلة للتعليم التقني اتخذت عدة اجراءات تمثلت في:

أ- إلغاء التعليم القصير المدى، وبالتالي إلغاء فرع شهادة الكفاءة المهنية وتحويل المؤسسات التي كانت تتكفل بهدا التكوين إلى متوسطات.

ب- الاحتفاظ بالثانويات التقنية لتأطير التقنيين الساميين والتحضير للتعليم العالي، وتسمح شهادة تقني سامي في أربع تخصصات: مكتب الدراسات -الكترونيك- الكتروتقني- صناعة ميكانيكية) بالدخول إلى المدرسة المتعددة التقنيات في السنة الثانية والجامعة والاندماج في عالم الشغل.

ج- إنشاء المتاقن وهي مؤسسات جديدة تتولى مهمة تكوين الإطارات المتوسطة من المستوى الرابع، وبعد الشروع في تطبيق هذه الصيغة عن طريق متاقن ذات الطورين تمّ التخلي عنها قبل تأسيس الطور الثاني واستبدلت بصفة أخرى تمثلت في المتاقن ذات الطور الواحد تستقبل التلاميذ المقبولين في السنة الأولى ثانوي بصفة عادية وتمنح تكوينا خلال مدة ثلاث سنوات وقد توقفت سنة 1978 تجربة المتاقن وتقرّر أن يطبق في هذه المؤسسات نفس نظام التكوين المعمول به في الثانويات التقنية وبذلك أصبح التعليم التقني موحدا في جميع مؤسساته من حيث الأهداف وتنظيم الدراسة والتسيير.

تطوير البرامج:

تميزت السنة الدراسية 1972/71 - بالقيام بتطوير البرامج عندما كانت البلاد مشرفة على تعديل المخطط الرباعي الأول وتقديم نتائجه والاستعداد للمخطط الرباعي الثاني 74-1977، وقد سبقت هذه المحاولة محاولات أخرى سنة 1962 حيث وجدت البلاد نفسها أمام ميراث ثقيل تركه الاستعمار بعد رحيله، فأعيد النظر في البرامج شكلا ومضمونا لأنها كانت مصبوغة بصبغة لائكية ولا أثر للغة العربية فيها.

وهكذا نصبت اللجنة الأولى التي حرّرت البرامج الأولى لمختلف مراحل التعليم وكان ذلك خلال الموسم الدراسي 64/63.

وبعد إنشاء وزارة التعليم الابتدائي والثانوي (13 ماي 1971) صدر قرار بإعادة النظر في البرامج، فتولت مديرية التنظيم والتنشيط التربوي من جهة (في ميدان التعليم) ومديرية التكوين والتربية الممنوحة خارج المدرسة من جهة أخرى (في ميدان إعداد المعلمين وهيئة الإدارة والتفتيش) تولت كلّ منهما مباشرة جميع العمليات الكفيلة بتطوير البرامج وتتلخص فيمايلي:

1. تأليف اللجان المتخصصة في مستوى المصالح المركزية بالوزارة، وفي مستوى القاعدة (الولايات أو المحافظات حيث توجد مديريات التربية والثقافة).
2. إحالة التعليمات والتوجيهات إليها.
3. ضبط جدول الأعمال وتوزيع الزمن.

4. الإنجاز ضمن مختلف اللجان.

5. حوصلة الاقتراحات ومناقشتها وتعديلها.

6. التجريب.

7. المشروع النهائي واتخاذ القرار بالتطبيق.

بعد إنجاز هذه البرامج تمّ تجريبها قبل تعميمها وذلك في الميادين الثلاث الآتية:

أ- المتاقن وهي معاهد التعليم التقني.

ب- متوسطات التعليم المتعدد التقنيات.

جـ- معاهد التكوين لإعداد المعلمين للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة.

حيث ارسلت هذه البرامج إلى المعاهد الآنفة الذكر للتطبيق وطلب من مديريها أن يدلوا بآرائهم واقتراحاتهم، وكذلك من هيئة التفتيش العام، ثم استخلصت العبرة، وأجريت التعديلات الأخيرة وطبعت بعدها على أوسع نطاق[1]

أما في التعليم الثانوي: فقد شهدت البرامج تطورا ملحوظا من خلال التعديلات الجزئية المتعاقبة التي طرأت عليها والتي تهدف إلى التجاوب والانسجام مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية التي شهدها المجتمع الجزائري، غير أنّ هذه التعديلات لم تتم دائما بصفة معمقة، وبتنسيق كاف بين المواد التعليمية، وبين القطاعات التي يهمها الأمر، وعموما فقد تميزت بإيجابيات وسلبيات وهي:

الإيجابيات:

- أصبحت البرامج تمتاز بالطابع الوطني، لأنها راعت بدقة إحلال مواد الترجيه والسيادة كما أن التدريس باللغة الوطنية أخذ يتوسع سنة بعد أخرى.
- تمّ الاهتمام فيها بالطابع العلمي، حيث أنها وفرّت جزءا معتبرا من التوقيت لدراسة الرياضيات والعلوم والفيزياء، كما أنها تدرج ضمن هذا التوقيت ساعات عديدة للأعمال التطبيقية في المخابر بهدف الربط بين الجانب النظري والتطبيقي.
- حققت البرامج بعض الانسجام بين التعليم الأساسي والثانوي والعالي.
- أصبحت قابلة للاستيعاب من طرف التلاميذ.

---

[1]- عبد القادر بن محمد -دراسة حالة في الجزائر حول تطوير المناهج- همزة لرصل عدد 11- 1976/1975 ص72.

السلبيات:

وهـي:

- تمّ انجاز البرامج بتسرّع وبدون أي ضبط للأهداف، أحيانا لا بالنسبة للشعبة، ولا بالنسبة للمادة، وبالنسبة للطور.
- كثير من البرامج عبارة عن عناوين فقط يتصرف الأستاذ في تحديد درجة التعمق في المادة العلمية حسب هواه.
- تتميز بالضخامة مما يجعل من الصعب على الأستاذ إنهاءها خاصة في الأقسام النهائية مما يجعله في سباق مع الزّمن.

ادخال اللغة العربية في التعليم خلال: 1970–1976:

أ- التعليم الإبتدائي:

تميزت هذه المرحلة بالربط الوثيق بين خطة التعريب واصلاح النظام التعليمي الذي أملته عدة ظروف منها:

- الرغبة في تحسين نوعية التعليم.
- دعم مقومات الإستقلال الوطني، ومنها سيادة اللغة العربية.
- التوفيق بين المنظومة التربوية واختيارات الشعب الجزائري الأساسية التي جاءت في مختلف وثائق الثورة ابتداء من بيان أول نوفمبر 54 إلى وثيقة الصومام 56 فمؤتمر طرابلس 1962 فمؤتمر الجزائر 1964 الخ....

وقد تبوأت اللغة العربية مكانتها في هذه المرحلة على النحو التالي:

في ربيع 1971 انعقدت الندوة السنوية الأولى لإطارات التربية، فضمت المسؤولين في المصالح المركزية بوزارة التعليم الابتدائي والثانوي، والمفتشين العامين بوزارة التربية، ومدراء التربية والثقافة في الولايات، وكان موضوع التعريب إحدى النقاط البارزة في جدول الأعمال، وبعد النقاش الواسع، وتبادل الرأي صادق الجميع على ثلاثة إجراءات وهي:

1. تعريب السنة الابتدائية الثالثة والرابعة بجعل مواد كل البرنامج تدرس بالعربية مع إبقاء تدريس اللغة الفرنسية كمجرد لغة أجنبية.

2. تعريب ثلث الأقسام المفتوحة في مستوى السنة الأولى متوسطة في جميع مؤسسات التعليم العام المتوسطة والثانوية وذلك بتدريس كل مواد البرنامج باللغة العربية وحدها بالإضافة إلى تدريس الفرنسية كلغة أجنبية.

3. تعريب ثلث الأقسام العلمية في مستوى السنة الأولى ثانوي تعريبا كاملا أي بتدريس جميع مواد البرنامج ومن بينها المواد العلمية والفيزياء والكيمياء والرياضيات والعلوم باللغة العربية وحدها فتدريس اللغات الأخرى بصفتها لغات أجنبية (الفرنسية + لغة ثانية كان التلميذ قد اختارها في المرحلة المتوسطة).

وقد وضعت إجراءات التعريب هذه موضع التنفيذ في الدخول المدرسي لسنة 1972/1971 وانطلقت المسيرة انطلاقا لارجوع فيه.

في السنة الدراسية 73/72- عربت ثلث الأقسام المفتوحة في التعليم الابتدائي، كما تقرّر تعريب كل الشعب الأدبية المفتوحة في السنة الأولى ثانوي -كما تقرّر- أيضا- في هذه السنة تدريس مادة الفلسفة بالعربية في كل الشعب الأدبية من السنة النهائية الثانوية.

أما في التعليم التقني فقد اتخذت اجراءات أيضا منها: تعريب كل مواد التعليم العام في البرنامج- الأدب، التاريخ- التربية الخلقية والدينية والجغرافيا إلى مستوى السنة الثالثة، أما الجانب التخصصي في البرنامج والمواد العلمية به فتدرس باللغة الفرنسية، كما عرفت هذه المرحلة تعريب عدد من الأقسام التجارية والسكريتارية.

وفي سنة 1973 انعقد بالجزائر المؤتمر العربي الثاني للتعريب شاركت فيه أكثر من مائة شخصية علمية من خمس عشرة دولة عربية دام تسعة أيام (المؤتمر الأول انعقد بالمملكة المغربية سنة 1961) وقد قسمت أعمال المؤتمر إلى محورين رئيسيين متكاملين - محور نظري، ومحور عملي شمل الأول على أربعة بحوث محددة وهي:

- خصائص اللغة العربية في التعبير العلمي.
- جوانب الدقة والغموض في المصطلح لعلمي العربي الحديث.
- الطرق المتبعة لتطوير اللغة العربية العلمية.
- تنسيق الجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية.

أمّا المحور الثاني فيشتمل على توحيد المصطلحات العلمية لست من المواد التي تدرس في مواد التعليم الثانوي العام وهي -الرياضيات- الفيزياء- الكيمياء والجيولوجيا- والحيوان والنبات.

وقد عبرت الجزائر عن موقفها بكل وضوح في نهاية المؤتمر، حين قال وزير التعليم الابتدائي والثانوي[1] في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة اختتام المؤتمر" استطيع أن اتعهد أمامكم بأننا في الجزائر، وفي وزارة التعليم الابتدائي والثانوي خاصة سنلتزم بكل ماتفقتم عليه وسنطبقه فعلا في كل مؤلفاتنا المدرسية"[2]

كما تميزت هذه المرحلة بـ:

أ- انعقاد الندوة الأولى للتعريب تحت رئاسة الرئيس الراحل -هواري بومدين- حيث خرجت بمخطط للتعريب الشامل في التعليم والإدارة والمحيط الاجتماعي والثقافي ووسائل الإعلام.

ب- تعريب معاهد تكوين المعمين للمرحلة الابتدائية والمتوسطة.

ج- تكوين ثلاث مدارس عليا تابعة للجامعة لإعداد أساتذة التعليم الثانوي العام في كل من العاصمة ووهران وقسنطينة.

ورغم كل ذلك فقد ظل التعليم الابتدائي خلال هذه المرحلة يعيش تمزقا تربويا نتيجة الازدواجية التعليمية التي تطبع نظامنا التعليمي كله، فالتعليم في الأربع سنوات الأولى موحد وابتداء من السنة الخامسة يصبح لدينا تعليمان داخل مدرسة واحدة (تعليم يدعى معربا، وتعليم آخر يدعى مزدوجا) مع العلم أن الفرق بين التعليمين يتجلى فقط في لغة الحساب، وقد انجرّ عن هذا الانقسام المصطنع مشاكل عديدة تجلى بعضها في نتائج التوجيه الاحتياطي والفرز الاجتماعي.

مما أدّى إلى تعليم شبه طبقي وتجلّى بعضها الآخر في تشتت الجهود وتبذير الطاقات، يضاف إلى ذلك الصراع الذي تخلقه هذه العملية والبلبلة التي تحدثها في نفوس المواطنين.

أما التعليم المتوسط فقد ظلّ هو الآخر يعيش تمزقا تربويا نتيجة الازدواجية التعليمية المطبقة، إذ هناك أقسام تتلقى تدريس المواد العلمية باللغة العربية وأخرى تتلقاها باللغة الفرنسية، وقد ترتب عن هذا تنظيم امتحانين في نهاية المطاف وتسلم شهادتين مختلفتين مما خلق فاصلا بين الفئتين في حظوظ التشغيل وفي الانتساب إلى مؤسسات التكوين.

أما التعليم الثانوي- فظل هو أيضا- يعاني في هذه المرحلة من الازدواجية اللغوية التي يعاني منها التعليم المتوسط، ويتخبط في نفس المشاكل اللغوية وقد تجلى ذلك أساسا في لغة تعليم المواد العلمية، فهناك فروع تتلقى تعليم هذه المواد بالعربية وأخرى تتلقاها باللغة الفرنسية وقد انجرت عن هذا الانقسام مشاكل عديدة أهمها:

---

[1]- مقدمة همزة الوصل -عدد 6- ص11- بدون تاريخ.

- انعدام تكافؤ الفرص في التهيؤ للشغل أو في مواصلة الدراسة في التعليم العالي، فالفروع المزدوجة تجد أمامها كل السبل مذللة وأما الفروع المعربة فتجد أمامها كل الطرق مسدودة.

- انقسام الجيل المدرسي إلى جيلين متمايزين ينظر كل منها للآخر نظرة خاصة من شأنه أن يولد الصراع بين الأجيال.

غير أن الكثير من هذه الأوضاع قد عالجتها أمرية 16 أفريل 1976 الخاصة بإنشاء المدرسة الأساسية ذات التسع سنوات، حيث تنص المادة الثامنة من هذه الأمرية على مايلي:

"يكون التعليم باللغة العربية في جميع مستويات التربية والتكوين وفي جميع المواد، وستوضح كيفية تطبيق هذه المادة بموجب مرسوم"[1]

وفعلا، شرع في تجربة تطبيق هذه المدرسة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1976-1980 في عدة مؤسسات (متوسطات) موزعة على مختلف جهات الوطن، حيث كانت هذه المتوسطات معربة تعريبا كاملاً.

كما تمّ في هذه المرحلة توحيد التعليم حيث أصبحت معاهد التعليم الأصلي التابعة لوزارة الشؤون الدينية ابتداء من سنة 1978 ثانويات للتعليم العام.

التسرّب المدرسي:

من السلبيات التي عرفتها المدرسة الجزائرية في هذه المرحلة ظاهرة التسرب المدرسي والتي تعني انقطاع التلاميذ عن الدراسة في مرحلة معينة دون اتمامهم لمنهاج لهذه المرحلة.

ففي الوقت الذي اشتدّ فيه الاقبال على المدارس في مختلف أنحاء القطر واشتد اكتظاظ المؤسسات والأقسام، وبدا العجز واضحا عن استيعاب الأعداد الهائلة من التلاميذ المتعطشين لنور العلم والمعرفة، في هذا الوقت برزت ظاهرة التسرب المدرسي، هذه الظاهرة التي كانت منتشرة بكثرة خلال العهد الاستعماري نتيجة سياسة مدروسة ومخططة من طرف الاستعمار.

وقد اشتدت واستفحلت هذه الظاهرة في هذه المرحلة خاصة في الطور الابتدائي وبالأخص في الريف مما يعني اهدارا للطاقات وضياعا للجهد وعودة للأمية من جديد.

ويعود ذلك إلى عوامل تربوية، اجتماعية، اقتصادية من أهمها:

---

[1]- الجزائر -النشرة الرسمية للتربية الوطنية- تنظيم التربية والتكوين في الجزائر- الأمر رقم 35-96- المؤرخ في 16 أفريل 1976-عدد خاص ص17.

أ- الجانب التربوي:

تمثل خاصة فيمايلي:

- نقص كفاءة المعلمين إذ أن أغلبهم ممرنون يفتقرون للشروط العلمية والتربوية التي تؤهلهم لأداء عملهم على أحسن وجه.

- عدم كفاءة الإدارة المدرسية التي لم يكن عطاؤها أفضل من عطاء الممرنين نتيجة نقص الخبرة - أيضا- والتكوين والمستوى العلمي.

- اتباع أساليب التقويم الكلاسيكية القائمة على الامتحانات التقليدية، وماينجرّ عنها من زيادة في معدلات الرسوب وهو ماتعكسه نتائج مختلف الامتحانات (شهادة التعليم الابتدائي، شهادة الأهلية، شهادة البكالوريا) كما توضحه المعطيات التالية لسنة 1974[1]

الشهادة	شهادة التعليم الابتدائي	شهادة التعليم المتوسط بالعربية	شهادة التعليم المتوسط المزدوجة	تهادة التعليم المتوسط الفلاحي	شهادة البكالوريا المعربة	شهادة البكالوريا المزدوجة
نسبة النجاح	% 43,36	% 33,66	% 44,73	% 31,35	% 34	% 43,46

- قصور الامكانيات التربوية من مبان وتجهيزات وغيرها، وذلك في مختلف الأطوار والتخصصات والمناطق بما فيها الحضرية.

- الانتقالات الآلية للتلاميذ من سنة لأخرى دون مراعاة امكانيات هؤلاء التلاميذ ودرجة استعدادهم، وما إلى ذلك من الأمور الأخرى الواجب مراعاتها.

الجانب الاجتماعي:

وقد تمثل خاصة في:

- نقص الوعي عند الآباء واعتقاد الكثير منهم أن مهمته تقف عند تسجيل ابنه في المدرسة، وماعدا ذلك فعلى المدرسة القيام به.

- قصور الوعي بأهمية التعليم في بعض المناطق خاصة الريفية، وانعدامه شبه التام لدى فئات أخرى مثل البدو الرّحل.

- ضعف مستوى التحصيل وعدم القدرة على مواصلة الدراسة لدى الكثير من الأطفال نتيجة عوامل عديدة.

---

[1]- همزة الوصل عدد 11- مرجع سابق- ص 58-59 بتصرف.

- المشاق التي تعترض التلميذ خاصة في الأرياف وأهمها بعد المسافة بين المسكن والمدرسة والتي تصل في بعض الأحيان إلى عدة كيلومترات.
- التقاليد السائدة لدى أهل الريف خاصة والتي تمنع البنات بعد سنّ معينة من مواصلة الدراسة.

الجانب الاقتصادي:

وقد تمثل خاصة في:

- انخفاض المستوى المعيشي لبعض الأسر مما يقف حجر عثرة في وجه مواصلة الدراسة خاصة في المراحل المتوسطة والثانوية.
- الحاجة إلى عمل الأطفال في بعض القطاعات الاقتصادية.
- حياة التنقل والترحال خاصة في الأرياف والصحراء.

هذه العوامل جعلت نسبة التسرب المدرسي في هذه المرحلة مرتفعة جدّا الأمر الذي حدا بالهيئات التعليمية إلى دراسة الظاهرة دراسة جادة ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها.

تربويا: عن طريق الدروس الاستدراكية التي أصبحت تمنح للتلاميذ الذين يعانون ضعفا في مادة أو عدة مواد قصد جعلهم يلتحقون بزملائهم وبذلك ينقذونهم من كارثة التسرب التي تهددهم، هذا إلى جانب الزيادة في نسب التلاميذ المعيدين للسنة.

اقتصاديا: عن طريق زيادة الاهتمام بالمطاعم المدرسية، ونشرها في مختلف أنحاء البلاد ليستفيد منها كل من هو في حاجة إليها.

اجتماعيا: عن طريق نشر الوعي لدى الأولياء بأهمية الدراسة بالنسبة للذكر والأنثى على السواء، وبالنسبة للمقيمين والرحل.

الاهتمام بالتعليم المكيف:

التعليم المكيف نوع من التعليم العلاجي يوجه إلى التلاميذ الذين أظهروا عجزا شاملا في التحصيل المدرسي بسبب الظروف النفسية والاجتماعية التي يعيشونها، والتي أصبحت تؤثر في وتيرة التعلم لديهم أو نتيجة ظروف مدرسية غير ملائمة جعلتهم يتأخرون عن زملائهم بسنتين دراسيتين الأمر الذي يحتم تنظيم تعليم خاص بهم مكيف مع ظروفهم (في مناهجه، وطرائقه، ووسائله وتنظيم حصصه) يسعى إلى علاج ضعفهم وتمكينهم من تدارك مافاتهم بعد فترة من الرعاية المركزة والمجهود الإضافي وبكيفية تجعلهم يكتشفون قدرتهم على التعليم ويسيرون في الاتجاه الذي يهيئهم تدريجيا للإندماج في الأقسام العادية[1]

وقد اهتمت المنظومة التربوية في هذه المرحلة بهذا النوع من التعليم وخصصت له مدارس خاصة ومعلمين أكفاء ومنهاج مختلف عن المناهج العادية ليلائم امكانيات وقدرات التلاميذ المخصص لهم كل ذلك لإتاحة الفرصة لكل تلميذ لينال حقه من التعليم حسب مايستطيع وتذليل الصعوبات التي تعوق البعض من الاستفادة من هذا الحق.

القضاء على عدم المساواة:

عرفت هذه المرحلة -أيضا- تطبيق سياسة تربوية تهدف إلى القضاء على عدم المساواة التي كانت، سائدة، هذه السياسة تعتمد على مايلي:

أ- تحقيق العدالة في التمدرس بين جميع الأطفال الجزائريين الذكور منهم أو البنات.

ب- المساواة بين جميع مناطق البلاد فقيرة كانت أو غنية.

ج- المساواة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وفي هذا الإطار قررت الحكومة وضع برامج خاصة لبعض الولايات المحرومة للتعجيل بديمقراطية التعليم، كما اتخذت سلسلة من الإجراءات من أهمها مايلي:

- تحسين الخريطة المدرسية بإعطاء الأولوية لبناء المؤسسات في المناطق الريفية.
- بناء مدارس ثانوية بطريقة من شأنها تحقيق العدالة والتوازن بين جميع جهات الوطن في انتشار التعليم الثانوي.

---

[1]- الجزائر -وزارة التربية والتكوين- مديرية التعليم الأساسي- وثيقة مرجعية للتعليم المكيف- أوت 1989 ص3.

- بناء داخليات في بعض مناطق الجنوب لصالح السكان الرحل المتنقلين أو الذين يسكنون على مسافات بعيدة عن المدرسة.
- التطور الكبير في عدد المطاعم المدرسية لحماية التلاميذ من بعض الأمراض الناتجة عن سوء التغذية.
- تكليف البلديات ببناء المدارس الابتدائية بهدف تحقيق التوزيع العادل للبناءات والانجاز السريع للمدارس.
- احداث نظام للتكوين يتناسب مع حركة البناء الكثيفة للمدارس.
- مجانية الكتاب المدرسي والاستفادة من التوزيع المجاني للأدوات المدرسية والملابس بالنسبة لمستحقيها.

الجـــزأرة:

تمّ خلال هذه المرحلة الاهتمام الجدّي بقضية الجزأرة التي امتدت إلى البرامج ومحتويات التعليم، كما شملت موظفي التعليم والتأطير والتشريع المدرسي والكتب والوسائل التربوية الأخرى.

فبالنسبة للبرامج: ادخلت عدة تحسينات على البرامج (كما سبقت الإشارة إلى ذلك) خاصة المواد المسماة بالتوجيهية وعلى رأسها اللغة العربية والتاريخ والتربية المدنية، وهكذا ولأول مرّة يبدأ مجموع التلاميذ يتعلمون تدريجيا وبجانب لغتهم الوطنية ومن خلالها تاريخ وجغرافية الجزائر وكذا القرآن الكريم وتعاليم الاخلاق الإسلامية، كما باشرت العديد من اللجان عملها لوضع برامج ذات صبغة وطنية مختلفة كل الاختلاف عن تلك الموروثة عن العهد الاستعماري البغيض.

وبالنسبة للمحتويات: شرع خلال هذه المرحلة في التغيير الكلي للمحتويات التي كانت تدرس آنذاك، والتي تعدّ في مجموعها غير مناسبة لجيل الاستقلال الجديد، وقد تكفل بهذه المهمة المعهد التربوي الوطني الذي شرع في تأليف الكتاب المدرسي الجزائري ابتداء من سنة 1968 بعد إعادة هيكلته بمقتضى الأمر 1968/428 وبدأ الكتاب المدرسي الجزائري يعوض تدريجيا سنة بعد سنة الكتب المستوردة من كل من تونس والمغرب ولبنان وفرنسا وغيرها، كما بدأ يلبي حاجيات كلا من التلميذ والمعلم من الكتب والوثائق التعليمية الفردية والجماعية.

هذا إلى جانب قيامه بمهام البحث والتأليف والطبع والتوزيع عبر مختلف جهات الوطن، وعموما فقد تمكن هذا المعهد من تحقيق المنجزات التربوية التالية خلال هذه المرحلة:

أ- على مستوى التعليم الابتدائي: تمّ انجاز 47 وثيقة (كشوف تعليمية، كتب فردية، دفاتر تمارين.الخ...) منها 27 وثيقة باللغة العربية، و17 وثيقة باللغة الفرنسية.

ب- على مستوى التعليم المتوسط: تمّ انجاز 44 وثيقة من تأليف جزائري وتتوزع هذه الوثائق على النحو التالي:

- 27 وثيقة باللغة العربية.
- 14 وثيقة باللغة الفرنسية.
- 5 وثائق باللغة الانجليزية.

جـ- على مستوى التعليم الثانوي:

تمّ انجاز مايلي:

- 24 كتابا باللغة العربية.
- 2- كتابان باللغة الفرنسية.

بالنسبة لموظفي التعليم:

في البداية وجدت الجزائر نفسها مجبرة على الاستعانة بالكفاءات الأجنبية (عربية-غربية) حيث تمّ في سنة 1964 توظيف أكثر من 7000 متعاون قدموا من البلاد الشقيقة والصديقة، وخاصة من بلاد المستعمر السابق، وأخذ هذا العدد يتزايد بكثرة بحكم الزيادة في التمدرس، وحداثة جهازنا التكويني في نفس الوقت.

وإبان المخطط الرباعي الأول -70/73- اتخذت استراتيجية للقضاء على التعاون الأجنبي تدريجيا، حيث تمّ الاهتمام بالمعاهد التكنولوجية للتربية وزيادة إعدادها للتكفل بإعداد مختلف أسلاك التعليم خاصة بالنسبة للابتدائي والمتوسط، وبذلك أصبحت هيكلة هذه المعاهد على النحو التالي:

- معاهد تكنولوجية للتربية لتكوين المساعدين.
- معاهد تكنولوجية للتربية لتكوين المعلمين.
- معاهد تكنولوجية للتربية لتكوين أساتذة التعليم المتوسط.
- معاهد تكنولوجية للتربية لتكوين أساتذة التعليم المتوسط التقني.

وقد اسفرت هذه العملية سنة 1976 عن جزأرة موظفي التعليم الابتدائي بنسبة تكاد تكون تامة، إذ لم يبق إلاّ 4000 معلم أجنبي (هم في الجملة من الشرق الأوسط) أمّا في المستوى المتوسط فقد بلغت نسبة الجزأرة 55% وفي التعليم الثانوي 24% فقط.

أما على مستوى التفتيش فقد اسفرت عملية التوظيف والتكوين على وجود 205 مستشارا تربويا و 370 مفتشا للتعليم الابتدائي والمتوسط والتقني و 42 مفتشا عامّا سنة 1974 بعد أن كان عدد المفتشين لايتجاوز العشرة غداة حصول البلاد على الاستقلال.

بالنسبة للإدارة والتشريع المدرسي:

خلال هذه المرحلة صدر قرار جزأرة جميع المناصب ذات المسؤولية وعلى جميع المستويات، كما تمّ التركيز على تطبيق اللامركزية في ميدان التعليم، فتم رفع عدد الاكاديميات من 03 إلى 31 أكاديمية أصبحت تضطلع بمسؤوليات متزايدة الأهمية في مجالات التسيير المالي وتسيير الموظفين والبناءات والتجهيز والتقييم والخريطة المدرسية، كما تمّ إسناد بعض الصلاحيات التي كانت -سابقا- من صلاحيات الإدارة المركزية إلى مصالح على مستوى المقاطعات المدرسية ومؤسسات التعليم المتوسط وذلك بغية المزيد من الفعالية، وأخيرا تمت جزأرة كل النصوص القانونية المتعلقة بنظام التعليم ابتداء من سنة 1975 وذلك تطبيقا للأمر المؤرخ في جويلية 1975[1]

---

[1]- وزارة التربية والتعليم الأساسي- مجلة التربية-عدد3- السنة الأولى ماي جوان 1982-ص 100-101.

الفصـــل الرّابـــع

المدرســـــــة الأساسيـــــة
المتعـــددة التقنيـــــات
1976 ـ 1989

دواعي إقامة المدرسة الأساسية:

تبيّن من خلال تقييم وتشخيص الوضع التربوي منذ 1962 إلى 1974 أنّ نظامنا التعليمي مازال بعيدا كلّ البعد عن تلبية طموحاتنا في هذا الميدان، كما أنّ التحويرات والترقيعات التي ادخلت عليه منذ الاستقلال وسميت "إصلاحا" أضافت تعقيدات جديدة وهو ماعبّر عنه وزير التربية عبد الكريم بن محمود في ندوة صحفية عقدها في 9 سبتمبر 1976 قال فيها:[1]

"إن قطاع التعليم عندنا مايزال يعاني من ضعف نسبي، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى كثرة الأطفال الذين يؤمون المدارس تبعا لتزايد النمو السكاني، بالإضافة إلى نسبة غير قليلة من المعلمين الأكفاء والمربين الناشطين يغادرون التعليم إلى نشاطات أخرى، وعدم الاستقرار هذا، ثم تزايد عدد الأطفال البالغين سنّ الدراسة يؤثر بدون شك على المستوى التعليمي، وبالتالي على مردودية النجاح".

فكان لابدّ من إصلاح تربوي شامل، تضبط أسسه ومبادئه وتحدّد مساراته وغاياته، نظام ينبثق من المجتمع، ويستجيب لرغبته في إقامة منظومة تربوية وطنية تهيء الأجيال المقبلة للاضطلاع بمسؤولياتهم في عالم دائم التحوّل، وتستجيب في نفس الوقت لتحقيق الرقي والتقدم وفق الإطار الفكري والسياسي الذي أكّدت عليه النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني ابتداء من لوائح المؤتمر الثاني (طرابلس 62) والميثاق الوطني- (1976) والمؤتمر الرابع (1979) وكذا توصيات اللجنة المركزية في دورتها الثانية (26-30/ديسمبر 1979) ولوائح المؤتمر الاستثنائي الأول (1980) والمؤتمر الخامس 19 إلى 1983/12/22 التي أكدّت كلها على وجوب إنشاء منظومة وطنية للتربية والتعليم والتكوين خاصة وأن الميثاق الوطني (1976) ألحّ على ضرورة "تأسيس المدرسة الأساسية ذات السنوات التسع التي تمدّد الدراسة الإلزامية حتى نهاية التعليم الأساسي مما يسمح بإنهاء المشكل الذي ظل يطرحه الشباب الذي يغادر الدراسة والذي لم يبلغ بعد سن العمل والتعليم الذي يتم توفيره في هذه المرحلة سيكون منظما بكيفية تجعله يهيء ويسهل الانتقال نحو الفروع الموجودة في التعليم الثانوي امتدادا للمدرسة الأساسية."[2]

كما وضع تصورا شاملا لهذه المدرسة من شتى النواحي. ففي ميدان الجزأرة أشار إلى أنه "يجب قبل كل شيء أن يكون التعليم جزائريا في برامجه واتجاهاته، وذلك بالرجوع إلى المنابع الحية

---

[1]- محمد الطيب العلوي.م.س.الحلقة 30.

[2]- جبهة التحرير الوطني -الميثاق الوطني- 1976-م.س.ص.269.

للتراث الشعبي الثري، وتمتين العلاقة بين المدرسة والبيئة الجغرافيـة والبشـرية ومعرفـة المحيـط الطبيعـي، والواقع الاجتماعي والتجربة التاريخية والثورية لأمة عربقة."[1]

وفي ميدان التوجه العلمي والتقني ذكر الميثاق، بأنه "سيكون الإنسان الجزائري غدا أكـثر ميـلا إلى الدقة العلمية والعقلانية منه إلى البلاغة والمعارف المبهمة البالية، دون إهمال مـا في الـتراث العربـي الإسلامي مـن قيـم سـامية، ونتيجـة لذلـك لابـدّ أن يحتـل تعليـم العلـوم في المسـتقبل حـيّزا أوسـع في مؤسساتنا التعليمية."[2]

أمّا في ميدان استعادة اللغة العربية ذكر بـ"أنّ هـذه الاسـتعادة التامـة للغـة الوطنيـة، وتكيفهـا الضروري مع كلّ حاجيات المجتمع لايمنع من التشجيع الأكيد علـى اكتسـاب اللغـات الأجنبيـة، وأنّ مثلنا الأعلى في هذا الصدد هو أن نحافظ على أصالتنا كاملـة مـع تفتحنـا علـى الغـير، وأن نتمكـن في نفس الوقت من لغتنا التي تبقى لها الأولوية والصدارة، ومن لغات الثقافة التي تسـاعدنا علـى الاتصـال المستمر بالخارج، أي بالعلوم والتقنيات العصرية وروح الابداع ببعده العلمي الأكثر خصوبة."[3]

وفي ميدان توحيد التعليم أكّد علـى ضـرورة "أن يكـون التعليـم موحـدا، أي واحـدا بالنسـبة للجميع... إن توحيد التعليم في الجزائر يقضـي علـى الاختلافـات في المحتـوى، والتوجيـه، والوظـائف المعروضة على المتخرجين تلك الإختلافات التي تخلق الآن فرزا خطيرا، وتحـول دون الوحـدة النوعيـة الضرورية."[4]

وعموما، فإن هذه المنظومة يجب أن تكون منظومة[5]

وطنية أصيلة، بمضامينها وإطاراتها وبرامجها.

ديمقراطية في اتاحتها للفرص المتكافئة أمام جميع الأطفال الجزائريين.

ثورية في توجهاتها.

متفتحة على العلوم والتكنولوجيا.

كما أن هناك عامل آخر هام دعا إلى إقامة المدرسة الأساسية، وهو العيوب الـتي تعـاني منهـا المدرسة، هذه العيوب التي اشارت إليها اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في دورتها الثانيـة وهي:

---

(1)- نفس المصدر السابق ص97.

(2)- نفس المصدر السابق ص98.

(3)- نفس المصدر السابق ص95.

(4)- نفس المصدر السابق ص97.

(5)- حزب جبهة التحرير الوطني -مقررات الدورة الثانية للجنة المركزية- م.س، ص46.

1. التباين الكبير بين مختلف الولايات عموما وبين المدن والريف على وجه الخصوص، حيث بلغت نسبة الالتحاق للمدرسة 85% في أغلب الولايات، بينما تنخفض هذه النسبة في بعض الولايات ذات الطابع الريفي والنائية، ولعلّ هذا أحد العوامل التي دفع بالكثير من سكان الأرياف إلى النزوح نحو المدن بحثا عن مقاعد في المدرسة لأطفالهم"[1]

2. انعدام التوجيه والمتمثل في التباين الموجود بين ماتخرجه التربية من أعداد غفيرة، وماتستوعبه الجامعة كل عام، وماتستقبله مراكز ومعاهد التكوين سنويا"[2]

3. أصبحت الفصول مكتظة بأعداد تتجاوز قدرتها في أغلب المدن واختلت الطرائق التربوية، فكانت النتيجة ضعف المستوى وتعرض الكثير من التلاميذ للتسرب.[3]

4. ضعف مستوى المعلمين الثقافي والتربوي سواء لانعدام الأعداد الكافية بالمستوى المطلوب، أو الطريقة المتبعة في توظيفهم وتكوينهم، أو وجود التشريعات الجافة العقيمة التي يخضع لها سلوك التعليم أو العزوف عن الوظيفة التربوية من طرف المعلمين بشكل عام.[4]

5. غياب خطة شاملة وفعالة للتكوين وبعضها الآخر يتعلق بنوعية البرامج، وعدم ملاءمة محتواها للمستوى العقلي للتلاميذ في غالب الأحيان وبعدها عموما عن القضايا الجوهرية للبلاد، والاختيارات الأساسية للثورة.[5]

6. الانقسام اللغوي، وسياسة الثنائية المتبعة في التربية والتعليم حيث يتلقى بعض الطلاب تعليما باللغة الوطنية في مواد الرياضيات والعلوم، ويتلقى البعض الآخر تعليما باللغة الفرنسية في هذه المواد الأمر أدّى إلى تفاوت الحظوظ في مواصلة الدراسة وميادين الشغل والتكوين.[6]

7. غياب سياسة واضحة للغات الأجنبية فلم يراع في تعليمها الفعالية في التدريس، والاقتصاد في الوقت، ولم يقارن بين هذه اللغات من عالميتها، فعومل بعضها معاملة خاصة في التعليم والعمل... وعومل بعضها الآخر معاملة مائعة يعتبر الجهد المبذول فيها مضيعة لأموال الدولة وأوقات الطلاب.[7]

---

[1]- حزب جبهة التحرير الوطني-مقررات الدورة الثانية للجنة المركزية- م.س.ص46.

[2]- نفس المصدر السابق ص46.

[3]- نفس المصدر السابق ص47.

[4]- نفس المصدر السابق ص47-48.

[5]- نفس المصدر السابق ص48.

[6]- نفس المصدر السابق ص49.

[7]- نفس المصدر السابق ص49.

وهناك سبب ثالث دعا إلى إقامة المدرسة الأساسية، ألاّ وهو التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته الجزائر بعد الاستقلال نتيجة الجهود المبذولة في كل المستويات في الوقت الذي لم تواكب فيه المدرسة هذه الجهود، وبالتالي بدت عاجزة عن مدّ البلاد بمختلف الكفاءات التي يتطلبها الاقتصاد الوطني من عمال مهرة، وتقنيين، وإطارات سامية وغيرها، فكان لابد من إصلاح هذه المدرسة، ليكون النظام التربوي الجديد وطنيا، وديمقراطيا، وعلميا في اتجاهاته وأهدافه ومضامينه وطرائقه.

فكونه وطنيا: سيضطلع بمايلي:

أ- تنمية اللغة الوطنية، وجعلها أداة الثقافة والتربية والعمل، والحرص على التخلص من آثار الاستعمار والتبعية الثقافية، وبذلك تصبح التربية تعبيرا عن شخصية المجتمع، وإرادته في السيادة، وسبيلا إلى تحقيق مطامحه، وأداة لتدعيم الوحدة الفكرية والوطنية.

ب- دعم القيم العربية الاسلامية، وترسيخها في نفوس الشباب واتخاذها مبدأ تقوم عليه تربية المواطن الجزائري فكرا وعقيدة وسلوكا.

جـ- تأكيد الوعي الثوري والسياسي، ومحاربة الجمود والاستكانة في تفكير وسلوك الناشئة، وتربيتهم على التفكير الخلاق، والعمل الابداعي والتعاون، والتكافل، والتضامن مع الشعوب المضطهدة، مما يحصنهم ضدّ التيارات الفكرية الهدّامة التي تحاول تشكيكهم في قيمهم وقدراتهم وزعزعة ثقتهم وتشويه رؤيتهم إلى العالم.

د- تقوية انتماء الأفراد إلى مجتمعهم، والتزامهم بقضايا وطنهم، ودفعهم إلى تمثل خصائص أمتهم والولاء لها، والعمل من أجل رقيها وإسعادها وهذا يؤدي حتما إلى تكوين مجتمع متماسك متوازن.

هـ- اعتماد البيئة الجزائرية بجميع وقائعها مصدرا وأساسا للتربية وجعل مطالب التنمية المحاور التي تنطلق منها الممارسات التربوية والغايات التي يستهدفها نظام التربية.

وكونه ديمقراطيا سيحقق مايلي:

أ- سيتيح لجميع الأطفال التمتع بحقهم في التعليم مهما كانت ظروفهم وانتماءاتهم وسيوفر الفرص الملائمة لكل فئة حتى يتمكن الجميع من الاستفادة من هذا الحق.

ب- سيساهم في إزالة الفوارق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية القائمة وراء التفاوت في القدرة على التعلم، والاستمرار فيه حتى تصبح الفرص التعليمية متكافئة لدى الجميع.

جـ- سيحقق الرعاية التربوية لجميع المواطنين (للبنين والبنات، للصغار والكبار، للمنتظمين وغير المنتظمين) حرصا على تكوين مجتمع جزائري متعلم تتساوى فيه الحظوظ.

دـ- سيجعل التعليم واحدا للجميع، ويقضي على الاختلافات في المحتوى والتوجيه والوظائف المعروضة على المتخرجين.

هـ- سيوفر للمتعلمين فرص الشغل أو مواصلة التكوين والدراسة بعد التعليم الأساسي حسب إمكانات البلد وحاجاته واستعدادات الشخص ومؤهلاته دونما تمييز أو محاباة لفئة دون أخرى.

و- سيمكن المتعلمين من ابداء الرأي، والتعبير عن الذات، ومن ممارسة الديمقراطية في المواقف المختلفة، لأن ذلك سيساهم في تنمية شخصياتهم، والكشف عن قدراتهم، ويجعل منهم مواطنين قادرين على ممارسة مسؤولياتهم بوعي.

وكونه علميا سيحرص على مايلي:

أ- التأكيد على الاتجاه العلمي، والأخذ به منهجا في التفكير وأسلوبا في العمل.

ب- ربط المدرسة بالمحيط، وتهيئة الأفراد من خلال ذلك لفهم الواقع الاجتماعي والاقتصادي فهما قائما على أساس الترابط العلمي، والسير المنطقي لظواهر الأشياء، وتربيتهم تربية علمية تكنولوجية تحقق لديهم ميلا إلى العمل، وتسمح لهم باستثمار البيئة والتأثير فيها.

جـ- تخصيص مكانة بارزة للعلوم النظرية والتطبيقية في المناهج التعليمية والحرص على توفير تربية شاملة متوازنة يندمج فيها العمل الفكري بالعمل اليدوي.

د- تطوير الممارسة التربوية ومناهجها ووسائلها باعتماد أساليب البحث والتجريب.

هـ- إعانة الأفراد على مواكبة الأحداث العلمية، وتمكينهم من الاستفادة منها .

بسبب كلّ ذلك صدر الأمر المؤرخ في 16 افريل 1976 رقم 35-76- هذا الأمر الذي يعدّ بمثابة فلسفة شاملة للمنظومة التربوية الجديدة حيث حدّد توجهاتها، وضبط مبادئها، ونظم بنيانها ومضامينها وطرائقها الخ...

وبذلك سدّ الفراغ التشريعي في هذا الميدان وقنّن الاختيارات الأساسية للمنظومة التربوية الجديدة.

تعريف المدرسة الأساسية:

المدرسة الأساسية وحدة تنظيمية توفر تربية مستمرة لمدة (9) سنوات من السنة الأولى إلى السنة التاسعة و"هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية، وبالاستقلاق المالي، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتربية...."[1] وبهذا فهي تعتبر منطلقا لبناء منظومة تربوية جزائرية أصيلة المنشأة، علمية المنهج، مرتبطة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي، كما أنها تتيح لكل تلميذ امكانية مواصلة التعليم إلى أقصى مايستطيع، كما تهيئه في نفس الوقت إلى الالتحاق بوحدات الانتاج أو بمؤسسات التعليم المهني.

وباعتبارها مدرسة أساسية، فهي تؤمن لكل فرد الحد الأدنى والضروري من المعارف والمهارات والمواقف السلوكية التي تهيئه للاندماج في المجتمع وتجعله قادرا على استثمار امكاناته الفكرية والبدنية والوجدانية، وأنها تكفل للجميع نمرا منسجما، وتكوينا علميا يجعل منهم قوة نشيطة تحقق التغيير الاجتماعي وتصنع التطور الاقتصادي المنشود.

مميزاتها:

تتميز المدرسة الأساسية بكونها:

أ- مدرسة موحدة لأنها تكفل لجميع الأطفال تعليما واحدا وتكوينا موحدا.

ب- مدرسة وطنية لأنها تستمد مضمونها من قيم المجتمع الجزائري وأصالته وتطلعاته، وتعتمد اللغة العربية أداة للتربية وتبليغ القيم، ووسيلة لاستيعاب المبادئ المستوحاة من تعاليم الإسلام.

جـ- مدرسة شاملة تتعدد فيها التقنيات، ويتكامل فيها العلم بالعمل شاملة لأنها تعنى بالإنسان والمحيط، بالتكوين العلمي والتكوين الاجتماعي، بالجوانب المختلفة للشخصية، بالجمع بين الأصالة والتجديد.

أهدافها العامة:

يمكن تلخيص أهداف المدرسة الأساسية العامة فيمايلي:[2]

1. ديمقراطية التعليم، وتكافؤ الفرص لجميع الأطفال الذين لهم حق في الدراسة من 6 إلى 16 سنة، وبصفة إلزامية، ومنحهم مجانية التعليم في جميع المستويات، وفي جميع المؤسسات التعليمية.

---

[1]- المركز الوطني للتعميم المعمم -تشريع مدرسي- مطبعة المركز أكتوبر 1992 ص52.

[2]- الطاهر زرهوني -التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال-م.س.ص122.

2. جزأرة التعليم من ناحية المضمون والبرامج والمناهج والكتب والوسائل التربوية والتأطير الخ.

3. تعريبه تعريبا كاملا.

4. تفتحه على المحيط القريب والبعيد، عن طريق دراسة الوسط وتعلّم اللغات الأجنبية.

5. ربط التربية بالحياة والثورة الجزائرية.

6. الاهتمام بالعلوم والتكنلوجيا.

7. اعتبار التربية بمعناها الواسع لتشترك في مسؤولياتها الشاملة المتكاملة المؤسسات المدرسية والأسرة والمنظمات الاجتماعية والهيئات الوطنية على اختلاف مهامها ونشاطاتها"

أي أن هذه المدرسة تسعى إلى تعميم التعليم، وديمقراطيته، وتنويعه مما يسمح بإنهاء المشكل الذي يطرحه الشباب الذي يغادر الدراسة بعد خروجه من المدرسة الابتدائية والذي لم يبلغ -بعد- سن العمل.

أمّا الأهداف المحدّدة في الأمرية المنشئة للمدرسة الأساسية فقد وردت في المادة 25 من الأمر رقم 35,76 المؤرخ في 16 أفريل 1976 على النحو التالي:[1]

"توفر المدرسة الأساسية للتلاميذ:

- دراسة اللغة العربية بحيث يتقنون التعبير بها مشافهة وتحريرا وتهدف هذه الدراسة التي تعتبر عاملا من عوامل شخصيتهم القومية إلى تزويدهم بأداة للعمل والتبادل وتمكينهم من تلقي المعارف واستيعاب مختلف المواد، كما تتيح لهم التجاوب مع محيطهم.

- تعليما يتضمن الأسس الرياضية والعلمية يمكنهم من اكتساب تقنيات التحليل والاستدلال وفهم العالم الحي والجامد.

- دراسة الخطط الانتجاية، وتربية التلاميذ على حب العمل عن طريق ممارسته، وهذا التعليم الذي يتم على الأخص في المعامل ووحدات الانتاج يمكنهم من اكتساب معلومات عامة حول عالم الشغل، ويعدهم للتكوين المهني ويهيئهم للأختيار الواعي لمهنتهم.

- أسس العلوم الاجتماعية ولاسيما المعلومات التاريخية والسياسية والأخلاقية والدينية، ويهدف هذا التعليم إلى توعية التلاميذ بدور ومهمة الأمة الجزائرية والثورة ووسائلها بالقوانين التي تحكم التطور الاجتماعي، كما يهدف إلى إكسابهم السلوك والمواقف المطابقة للقيم الاسلامية والأخلاقية الاشتراكية.

---

[1]- وزارة التربية الوطنية -النشرة الرسمية للتربية- تنظيم التربية والتكوين في الجزائر- م.س.ص19-20.

- تعليما فنيا يوقظ فيهم الأحاسيس الجمالية ويمكنهم من المساهمة في الحياة الثقافية ويؤدي إلى إبراز المواهب المختلفة في هذا الميدان والعمل على تشجيع نموها.
- تربية بدنية أساسية، وممارسة منتظمة لإحدى النشاطات الرياضية وتشجيع التلاميذ على المشاركة في مختلف المسابقات التي تنظم في إطار الرياضة المدرسية.

تعليم اللغات الأجنبية بحيث يتاح للتلاميذ الاستفادة من الوثائق البسيطة المحررة بهذه اللغات، والتعرف على الحضارات الأجنبية وتنمية التفاهم المشترك بين الشعوب".

أهدافها بالنسبة للفرد والمجتمع والدولة:

أ- بالنسبة للفرد:

تحتضن الفرد طيلة تسع سنوات أي من 6 إلى 16 سنة وهي الفترة الحاسمة في حياة الفرد ونموه العقلي والجسمي والاجتماعي والوجداني، حيث تصادف مرحلة الطفولة الثانية والثالثة والمراهقة التي تتميز بالتحول البارز في تكوين الشخصية، وتحديد مفهومها، كما أنها تعطي الحق التربوي المتعارف عليه عالميا لكل فرد، أي الحصول على القدر الأساسي الشامل من التربية والتعليم كما تمكنه من الحصول على أسس المعارف النظرية والمهارات العملية لتمكنه من التكيف باستمرار مع ذاته ومجابهة الحياة وكسب الرزق.

وبذلك، فهي تخلّصه مما قد يتعرض له من تسرّب مدرسي وإهدار لطاقته البشرية، هذا الإهدار الذي تفاقم أمره، وتجلت عواقبه في الشباب الضائع سنويا الذي يرمى إلى الشوارع وإلى الفراغ. إذ أكّدت الدراسات أن حوالي 50 % من التلاميذ تلفظهم المدارس بعد نهاية الدراسة الابتدائية قبل تطبيق المدرسة الأساسية.

ب- بالنسبة للمجتمع:

تحقق أهدافا أساسية عن طريق توحيد التعليم والتكوين، وصهر الفئات المختلفة في بوتقة واحدة مختلفة المهارات، متكاملة الأهداف، وهو إحدى عوامل تكوين الفكر الوطني الموحد للحفاظ على شخصية الأمة وانسجامها، هذه الشخصية التي عمل الاستعمار -جاهدا - طيلة 132 سنة لزعزعتها وتفكيكها وإضعافها، وخلق الحزازات والنعرات ليسهل عليه البقاء والسيطرة.

جـ- بالنسبة للدولة:

إن المدرسة الأساسية اعتمدت في صياغة محتوياتها ومضامينها وهياكلها على مبادئ الثورة الجزائرية، ومواثيق الدولة المستمدة من واقعنا وتاريخينا وشخصيتنا، فهي بذلك تحقق وحدة التفكير والتربية والتكوين، وتنشئ أفرادا يحرصون على استمرارية الثورة والحفاظ على مكتسباتها وتدعيمها باستمرار.

الأهداف التربوية:

تسعى المدرسة الأساسية إلى تحقيق أهداف تربوية مختلفة على مستويات ثلاث:

أ- المستوى المعرفي:

أي المعارف والمعلومات التي يجب أن يحصل عليها التلاميذ، فالمستوى المراد الوصول إليه، هو ذلك المستوى الذي يخول التلميذ استقلالا تجاه جهاز التربية والتكوين، إذ يجب أن يكون التلميذ قادرا على عملية التعليم والتكوين الذاتي.

كما أن المستوى المعرفي الذي يجب الوصول إليه هو ذلك المستوى الذي يعدّه للإلتحاق:

بالتعليم الثانوي العام.

أو بمؤسسات التكوين المهني والتكنولوجي المناسب لاستعداداته ورغباته.

ب- على مستوى المهارات:

اكتساب قدرات ومهارات تكنولوجية قابلة للتعميم على مختلف وضعيات الحياة.

جـ- على مستوى السلوك والاتجاهات:

تنمية سلوكات واتجاهات متطابقة ومتطلبات المجتمع الذي يعيش فيه، وينتسب إليه، والاخلاق الإسلامية السمحة.

جدول التطابق بين الأهداف التربوية-المضامين والغايات[1]

الأهـــــداف	المضاميـــــن	الغايـــــات
	• امتلاك اللغة الشفاهية والكتابية (التركيب والمفردات) • اكتساب أدوات التفكير • الكفاءات اللغوية بواسطة التعبير والإبلاغ والفهـم في مختلف الحالات	• فهم الحديث الكتابي والشفهي • التدريب على التعبير الشخصي • فهم أهم المؤلفات الأدبية • إتاحة الانفتاح على العالم
المعـــــارف	**العلوم البحتة** • معرفة قوانين الطبيعة (جسم الإنسان--النباتات) • معرفة القوانين الفيزيائية وقوانين المحيط التكنولوجي • ممارسة العمليات العددية واكتساب المبادئ الأولية في الجبر والهندسة وترسيخ المعلومات الرياضية	**تكوين الروح العلمية** (الطريقة التجريبية) • امتلاك الأسس اللازمة للتكوين الدائم، لمتابعة الدراسة • تعبئة هذه المعلومات لخدمة الأغراض الانتاجية.
	العلـــوم الاجتماعيـــة • أهم مظاهر الحياة الاجتماعية والعائلية والمدنية والاقتصادية والسياسية • الدراسة النقدية لكبريات الأحداث الاجتماعية (المعلومات الأساسية والقدرة على التصرف المتعلقة بالتاريخ والجغرافيا والاقتصاد والتربية الوطنية والدينية).	• اكتساب الوعي بالمحيط الطبيعي والاجتماعي (تحديد الانسان لموقعه من وسطه الشخصي ومن المجتمع بأسره في عالم متغير)
المهـــارات	**الصناعيـــة** • معرفة الطرق التقنية البسيطة (التركيب، التفكيك، التحليل الوظيفي) • استعمال الأدوات والمعدات وانجاز عدد من الأشغال على آلات بسيطة • التشكيل المصنع	• ربط التعليم بالحياة والنظرية بالتطبيق والعلوم التقنية • اكتساب الاستقلالية الذاتية والسيطرة على المحيط الطبيعي (القيام بالتصليحات، استعمال الأدوات التقنية وفهمها)

[1]- وزارة التربية الوطنية -المدرسة الأساسية- تعريفها- مضامينها- تنظيمها وهيكلتها والهياكل المدعمة لها- ص13-14-15 -بدون تاريخ-

	التكنولوجية • انجاز عمل مطلوب (تخطيط، رسم) • قراءة مخططة أو رسم... • الخلق والاختراع والإنجاز (أشغال فردية وجماعية)	• احترام وتنمية الإطار الطبيعي (المحيط والبيئة)
	التيكنولوجية الزراعية • مراحل الإنتاج في الوسط الطبيعي • الإنتاج الحيواني والنباتي • الآلات الرزراعية	• الإلمام التقني، التوفر على حوافز • التوجيه المهني، والتكوين الدائم
السلـــــوك	• الحياة اليومية • الميزانية، الإدارة، الدوائر الاقتصادية	• الوعي بحقيقة البيئة الاجتماعية والطبيعية
	الإنسان وصحته • التغذية، المحافظة على الصحة، الرياضة، الإنسان والسكن	• معرفة الإنسان بموقعه من وسطه ومن مجموعته ومن وطنه
	الإنسان والتسلية العلاقات الاجتماعية • المراسلات، الاستقبالات، الأسفار	السلوك الواعي المتجاوب مع وقائع الحياة اليومية

اللغات الأجنبية:

لقد حددت النصوص الأساسية (الميثاق، وأمرية 16 أفريل 1976 ومقررات اللجنة المركزية لحزب، جبهة التحرير الوطني الإطار العام لسياسة تعليم اللغات الأجنبية في المدرسة الأساسية، حيث اعتبرت اللغات الأجنبية وسيلة التفتح على العالم، وأداة إضافية من أجل التوصل إلى الوثائق العلمية والتقنية.

وهكذا فإن البرامج والمناهج والتوقيت المخصص لها ينبغي أن تضبط بحيث تمكن التلميذ من التوصل إلى مستوى في الكفاءة اللغوية يجعله قادرا على الاستفادة من الوثائق العلمية والتقنية.

إن التوصية رقم 29[1] الصادرة من الدورة الثانية للجنة المركزية لحزب ج.ت.و. تحدّد بدء تعليم اللغة الأجنبية الأولى عند السنة الرابعة من التعليم الأساسي، وتدخل لغة أجنبية ثانية في السنة الثامنة أساسي.

المناهـــج:

إن بناء المناهج يساعد بالنظر إلى الغايات والأهداف المتوخاة على تنظيم الأنشطة التربوية وتوزيعها على خمسة مجالات[2]

مجال التعليم الخطي:

ويتكون من:

- اللغة الوطنية
- الرياضيـــات
- اللغات الأجنبية (الفرنسية والانجليزية)

مجال العلوم الاجتماعية:

ويتكون من:

- التربية الاسلامية
- التربية السياسية
- التربية الاجتماعية والاقتصادية
- التاريخ والجغرافيا

مجال العلوم التطبيقية:

ويتكون من:

- علوم الطبيعة والعلوم الزراعية التقنية
- التكنولوجيا الصناعية
- الأشغـــال اليدويـــة

---

[1]- حزب جبهة التحرير الوطني -مقررات الدورة الثانية للجنة المركزية- م.س.ص69.

[2]- وزارة التربية والتكوين -النظام التربوي الجزائري- جوان 1989 ص.13.14..

مجال التربية الجمالية والرياضية:

ويتكون من:

- الرسم والفنون التشكيلية
- الغنـــــاء والموسيقـــى
- التربية البدنية والرياضيـة

مجال الأنشطة المكملة:

ويتكون من:

- الاستدراك والمعالجة التربوية
- النوادي العلمية

توقيت المواد الدراسية في التعليم الأساسي[1]

المواد–السنوات	1	2	3	4	5	6	7	8	9
1– المواد الخطية									
• لغة عربية	14	14	12	7	7	7	6	5	5
• رياضيات	6	6	6	5	5	5	6	6	6
• لغة أجنبية(1)				7	7	7	5	4	4
• لغة أجنبية (2)							–	4	4
2– التربية الاجتماعية									
• تربية إسلامية	2	2	2	1	1	1	1	1	1
• تاريخ–جغرافيا			1	1	1	1	2	2	2
• تربية اجتماعية/اقتصاد							2	2	2
3– التربية العلمية									
• علوم طبيعية			1	1	1	1	3	3	3
• علوم تطبيقية، تكنولوجية	1,30	1,30	1,30	1,30	1,30	1,30	3	3	3
4– التربية الجمالية									
• الرسم	1	1	1	1	1	1	1	1	1
• الموسيقى	1	1	1	1	1	1	1	1	1
• الرياضة البدنية	1,30	1,30	1,30	1,30	1,30	1,30	2	2	2
مجموع التوقيت الأساسي	**27**	**27**	**27**	**27**	**27**	**27**	**32**	**34**	**34**

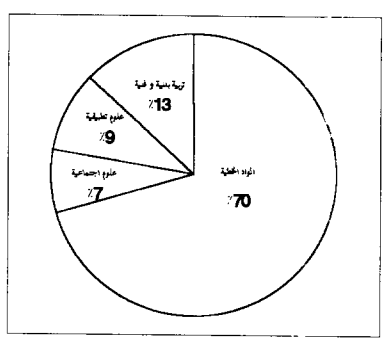

الطور الثاني

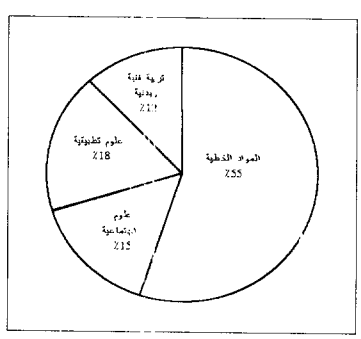

الطور الثالث

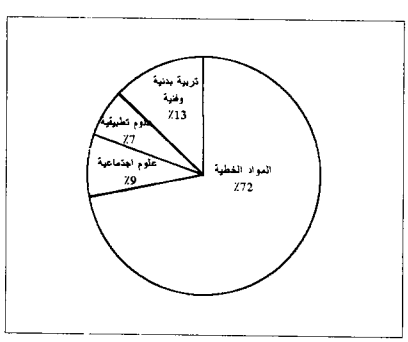

الطور الأول[2]

---

[1]– نفس المصدر السابق ص21.

[2]– نفس المصدر ص22.

ومن كلّ ماتقدم يتضح لنا أن المدرسة الأساسية تعتبر إصلاحا حقيقيا للأسباب التالية:[1]

- "الدافع للتفكير في مشروع الإصلاح هو الحاجة الأكيدة، والرغبة الصادقة في النهوض بالمهمة التربوية.

- المشروع جاء بأفكار جديدة غير معهودة في بلدنا وفي البلدان العربية.

- ركّز في حلوله على أهم مراحل التعليم: الابتدائي والمتوسط اللذين يعتبران الأساس في بناء المراحل العليا، وفي الوقت نفسه قدّم بعض الأضواء لإجراء إصلاح في التعليم الثانوي والجامعي.

- أنهى مرحلة طويلة من التردد والإرتباك والصراع اللغوي، إذ فصل نهائيا في قضية لغة التعليم.

- وضع حدّا للعلاقة المفروضة بحكم التاريخ والتبعية والموقع الجغرافي مع المنظومة الفرنسية الموروثة.

- ربط إصلاح المنظومة بمجالات الحياة الإجتماعية والإقتصادية والروحية.

- قضى على الحواجز في الإنتقال من مرحلة لأخرى خاصة من الإبتدائي إلى المتوسط، ومن المتوسط إلى الثانوي، وبذلك تحرّر من سياسة التعليم النخبوي الموروث عن الإستعمار.

- وضع حدّا للقرارات التربوية التي تملى من المكاتب وكثيرا ماتكون بعيدة عن الواقع، ليس لها من دعم إلاّ النزوات الشخصية.

- مهّد لعملية الإصلاح بتشخيص شامل، وبطرح النقاش على مستويات عديدة استمرت سنوات.

محتوى أمرية 16 أفريل 1976 [2]

إنّ الأمرية التي تضمن التنظيم الجديد للتربية والتكوين نصّ عام هدفه تحديد الفلسفة الشاملة للمنظومة التربوية الجديدة واتجاهاتها ومبادئها الرئيسة. كما يحدد بنيتها ومضامينها وطرائقها.

أهم المبادئ:

تتمثل مهمة المنظومة التربوية الجديدة في العمل ضمن قيم الحضارة العربية الإسلامية على مايلي:

- تنمية شخصية الأطفال والمواطنين.

- منح المعارف العامة والتقنية والتكنولوجية.

- الاستجابة لمطامح الجماهير في العدالة والتقدم.

---

[1]- محمد الطيب العلوي -التربية بين الأصالة والتعريب-م.س. الحلقة 29.

[2]- وزارة التربية الوطنية - النشرة الرسمية للتربية الوطنية -تنظيم التربية والتكوين في الجزائر .م.س.

- تنشئة الأجيال على حبّ الوطن.

وتبرز الأمرية من جهة أخرى عددا من المبادئ التي ستخضع لها نشاطات التربية والتكوين، وأهم تلك المبادئ هي:

1. الحق في التربية والتكوين، وهو حق معترف به لكل جزائري.
2. إلزامية التعليم بالنسبة لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 16 سنة كاملة.
3. ضمان الدولة لمبدأ المساواة في شروط الالتحاق بمرحلة التعليم التي تلي المرحلة الأساسية.
4. مجانية التعليم في جميع المستويات، وفي جميع أنواع المؤسسات التعليمية.

كما تؤكد الأمرية على:

- تنظيم تعليم لغة أو عدّة لغات أجنبية تبعا للشروط التي يحدّدها مرسوم.
- النظام التربوي من اختصاص الدولة، ولايسمح باي مبادرة فردية أو جماعية خارج الإطار المحدد بهذا الأمر.
- يرتبط النظام التربوي بالمخطط الشامل للتربية.
- يرتبط النظام التربوي بالحياة العملية، ويتفتح على عالم العلوم والتقنيات ويخصص جزءا من المناهج للتدريب على الأعمال المنتجة المفيدة اجتماعيا واقتصاديا.
- يؤكد على وجوب أن تقوم مؤسسات التعليم باشراك الأسرة في عملها التربوي، وتنظم مساهمة الأولياء ضمن شروط محددة بنصوص يصدرها الوزير المكلف بالتربية.

وتنصّ الأمرية أيضا على أن اللغة العربية هي لغة التعليم في جميع مستويات التربية والتكوين، وبالنسبة لجميع المواد، كما تنص على ضرورة مساهمة الأسرة في عملية التربية التي تمارسها المدرسة.

وتنص الأمرية كذلك على إجراء يعتبر من أهم المبادئ الرئيسية التي تضمنتها وهو يتعلق بالغاء كل مبادرة خاصة أو حرّة كما تسمى في مجال نشاطات التربية والتكوين وهكذا فإن فتح المدارس، والقيام بنشاط تربوي أو تكويني قد اصبحا بعد الان من اختصاصات الدولة وحدها.

جوانب التنظيم في المدرسة الجزائرية[1]

حدّدت الأمرية التنظيم الجديد على مستوى بنيات التربية والتكوين بحيث تحتوي المنظومة المدرسية في المستقبل:

- تعليما تحضيريا.

---

[1]- نفس المصدر السابق ص52.

• وتعليما أساسيا.

• وتعليما ثانويـا.

التعليم التحضيري:[1]

وتتلخص مهمته في اثراء البنيات التربوية، بغية إعطاء التعليم الأساسي قاعدة متينة يرتكز عليها، فهو تعليم يحضر الأطفال للتعليم المدرسي اعتمادا على نفسية الطفل فيما بين الرابعة والسادسة من العمر، وهو يرمي أيضا إلى تحرير المرأة وتوعيتها بمشاكل الطفولة.

التعليم الأساسي:[2]

وهو يدوم تسع سنوات وتتلخص مهمته في:

- منح الثقافة العلمية والتقنية التي يتوفر فيها الجانب العملي والمستوى الرفيع في نفس الوقت .
- اطلاع التلاميذ على القوانين التي تتحكم في عمليات الانتاج المادي وخصائص العلاقات الاجتماعية.
- ضمان الترابط بين المعارف العلمية وامتداداتها التكنولوجية والتطبيقية وبين النظرية والتطبيق، وبين التفكير والعمل.
- إرساء القواعد للحوافز المهنية بواسطة تربية تحضر كل مواطن للحياة النشيطة.

التعليم الثانوي:[3]

وله ثلاثة فروع:

أ- التعليم الثانوي العام الذي يدوم ثلاث سنوات،ويتم فيه تحضير التلاميذ إلى مختلف شعب البكالوريا ويمثل هذا الفرع الخزان الذي يغذي الجامعة بالعناصر اللازمة، وهو يتيح تدعيم المعلومات ذات المستوى المتوسط، واكتشاف الاستعدادات التي تمكن صاحبها من مواصلة مايلائمه من التكوين العالي.

ب- التعليم الثانوي المتخصص: الذي يهدف على الأخص إلى إتاحة الازدهار للمواهب البارزة التي يتم اكتشافها لدى الشبان أثناء تعلمهم في المرحلة الأساسية وينبغي أن يدعم هذا التعليم تلك المواهب، وأن ينمي شخصية أصحابها بواسطة الطرائق المناسبة والتدريبات الملائمة، ويدوم هذا النوع من التعليم ثلاث سنوات أيضا.

---

[1]- نفس المصدر السابق ص52.

[2]- نفس المصدر السابق ص52.

[3]- نفس المصدر السابق ص52.

جـ- التعليم التكنولوجي والمهني-والهدف منه تحضير الشبان لشغل المناصب في مختلف قطاعات الإنتاج، فهو يقوم بتكوين التقنيين والعمال المهرة، كما يحضر-أيضا- لمواصلة الدراسات العليا، وتتراوح مدة هذا التعليم بين سنة وأربع سنوات، وذلك حسب مستوى التكوين المقصود، والاختصاص المطلوب، ويكون هذا الفرع من التعليم منظما بحيث يكون وثيق الصّلة بالمؤسسات الانتاجية، والهيئات العمومية، والمنظمات العالمية.

البنيات المساندة:[1]

وبالإضافة إلى البنيات العادية التي توجد في أغلب الأنظمة التربوية، فإن الأمرية قد نصت على مؤسسات ومصالح مساندة، تتمثل مهمتها على الأخص في تكوين الأفراد، وإجراء البحث التربوي، والقيام بالتوجيه المدرسي والمهني، والنهوض بالخدمات الاجتماعية المدرسية.

فأما تكوين الأفراد، فإن الأمرية تعبّر عن مشاغل السلطات العمومية، وحرصها على أن تعطي لهذه القضية كل الأهمية التي تستحقها، وبالفعل، فإن قيمة التعليم من قيمة المعلم الذي يمنحه، لذلك يجب أن يكون تكوين الأفراد، كما نصت عليه الأمرية بحيث يؤدي إلى إكسابهم فنيات المهنة، والحصول على مستوى عال من الثقافة والكفاءة والوعي الكامل بالرسالة المسندة إليهم، والالتزام الدائم بمبادئ الثورة.

وقد حدّدت الأمرية الظروف التي يتم فيها تنظيم هذه النشاطات التكوينية وتضمنت إمكانية منح الموظفين المرسمين فرصة الحصول على عطل دراسية لتحسين المستوى، وتجديد المعلومات.

أمّا البحث التربوي، فإنه لازم لأن كلّ منظومة تربوية هي في حاجة إلى التجديد باستمرار، وتتلاءم مع الحياة المتغيرة، ذلك أنّ نشاطات التربية والتكوين تنمو بشكل دائم، وهي تستلزم أن يعاد فيها النظر مما يساير أحدث المعطيات العلمية والاقتصادية والسياسية، ولن يكون ذلك بالإمكان الا باللجوء إلى البحث والتجريب ونشر النتائج التي ثبتت نجاعتها، ولقد خصّ الفصل السابع من الأمرية لهذا الموضوع حيث أكدّ النص على ضرورة إجراء البحوث التربوية في مؤسسات ملائمة، وذلك بالاتصال مع مؤسسات التكوين، ومعاهد التعليم العالي، والبحث العلمي، والهيئات المتخصصة التابعة للوزارات الأخرى.

---

[1]- نفس المصدر السابق ص53.

وسيظل النشاط التربوي عملية ناقصة إذا لم يهتم بنوعية العناصر التي يتألف منها المحيط الذي يمارس فيه، وردود الفعل الصادرة منه، فالتوجيه المدرسي والمهني هو الذي يتحمل مسؤولية السعي إلى ملاءمة النشاط التربوي مع القدرة الذاتية للتلاميذ وإعطائه الفعالية المنشودة التي تعود بالفائدة على المتعلم، كما تعود بالفائدة على المجتمع الذي سينمو فيه المواطن الذي تمّ تكوينه.

وهكذا فإن الأمرية تقضي بمايلي:

1. إعداد الإجراءات التي تتم بموجبها إستشارة الجماعة المدرسية.
2. تدعيم مؤسسات التوجيه المدرسي والمهني التي يجب عليها أن تساهم إلى جانب مؤسسات البحث التربوي في أعمال البحث والتجريب والتقييم المتعلقة بنجاعة الطرائق التربوية، واستعمال الوسائل التعليمية، وتعديل البرامج، وإجراء الامتحانات.

وأخيرا فالأمرية قد اشتملت على فصل خاص بالنشاط الاجتماعي المدرسي وتحدّد باعتباره مجموعة من الخدمات المكملة للعمل التربوي الذي تقوم به الدولة وترمي تلك الخدمات إلى أن تيسر على التلاميذ مواصلة دراستهم بالقضاء على الفروق التي مردها إلى الحالة الاجتماعية أو الاقتصادية أو الجغرافية مما يخفف الأعباء المالية على الأسر المحرومة.

وهكذا فإن الخدمات الاجتماعية ستؤمن للتلاميذ المساعدات الضرورية في مجالات التعليم، والادارات المدرسية، والنقل والتغذية والملابس، والايواء، والترفيه، والاسعاف الطبي، والتأمين الاجتماعي.

تلك أهم التدابير التي اشتملت عليها الأمرية المتضمنة للتنظيم الجديد في ميادين التربية والتكوين، ويتوقف تطبيقها العملي على عدد كبير من النصوص المترتبة على هذه الوثيقة الأساسية، ولا تمثل المراسيم السبعة التي صدرت مع الأمرية إلاّ جزءا من النصوص الكثيرة التي يجري الآن إعدادها.

المراسيم التطبيقية الأولى:[1]

وهي مراسيم تتعلق بمايلي:

- المجانية.
- إلزامية التعليم.

---

[1]- نفس المصدر السابق ص54.

- الشروط التنظيمية لتسيير مؤسسات التعليم التحضيري والتعليم الأساسي والتعليم الثانوي.
- إعداد الخريطة المدرسية.
- إحداث مجلس للتربية.

فالمرسومان المتعلقان بمجانية التعليم والزاميته نابعان من المبادئ الرئيسية التي تضمنتها الأمرية، وهما يجسدان التدابير المتخذة في نطاق منح الصفة الديمقراطية الحقيقية للتربية والتكوين والقضاء على التسرب والأمية، وهما اجراءان يستجيبان لمطامح المجتمع الاشتراكي العادل، وضرورة تعبئة كل الامكانيات البشرية والعقلية للمساهمة الفعالة في بناء مجتمع عصري ومثقف سائر على درب التقدم باستمرار.

وهناك ثلاثة مراسيم تتعلق بتنظيم وتسيير مؤسسات المراحل التعليمية الثلاث في المنظومة المدرسية.

فالمرسوم المتعلق بتنظيمات المدرسة التحضيرية وكيفية سيرها يؤكد المبدأ الذي نصت عليه الأمرية والذي يجعل نشاطات التربية والتكوين وقفا على الدولة وحدها، وهذا قرار له أهمية كبيرة، إذ يعرف الجميع أن هذا النوع من التعليم الذي كان خاضعا للمبادرة الخاصة قد انحرف عن غايته الأولى بالرغم من المراقبة التي كانت تمارس عليه، وأصبح عملا تجاريا يدر ارباحا كبيرة، فاقتصر على بعض الأطفال الذين ينتمون إلى الأسر الغنية، وخلت منه المدن الصغيرة في البلاد، فضلا عن الأرياف بطبيعة الحال.

وهكذا جاء هذا المرسوم لإلغاء هذا التناقض في الجزائر المستقلة، إذ جعل مبادرة إنشاء مدارس التعليم التحضيري، بعد الحصول على رخصة الوزير المكلف بالتربية، من حق الهيئات العمومية والدواوين والشركات الوطنية وتعاونيات الثورة الزراعية، ولجان التسيير، والمنظمات الجماهيرية، وذلك دون سائر الأفراد والجمعيات والشركات الخاصة، وقد حدّد النص أيضا التدابير الخاصة بالبرامج التربوية، وتنظيم المؤسسات وتكوين المربين.

ويتضمن المرسوم الخاص بالتعليم الأساسي الشروط اللازمة لتنظيم وتسيير المدرسة الأساسية التي هي الحجر الأساسي في بناء المنظومة التربوية الجديدة، إن المدرسة الأساسية يدوم التعليم فيها تسع سنوات، وهي إجبارية على كل من بلغ 6 سنوات من العمر.

ثم هناك المرسوم الخاص بالتعليم الثانوي، والذي تحدث عن هذه المرحلة من التعليم من منظومة الاصلاح، وحدّد أهدافه، وبيّن الطرق التي يكون بها تنظيم وتسيير مؤسسات التعليم الثانوي.

أما شبكة المؤسسات المدرسية في البلاد، والقواعد التي يتمّ بها تسجيل التلاميذ لضمان الاستعمال الأمثل للمنشآت المدرسية، فإنها تتحدّد في الخريطة المدرسية ، وتتلخص مهمة الخريطة المدرسية في البحث عن أحسن الظروف لقبول التلاميذ في مختلف أرجاء الوطن وذلك اعتمادا على مجموعة من البيانات الاحصائية والسكانية والاقتصادية والاجتماعية ولايمكن القيام بهذا العمل إلا في إطار تشريعي واسع يدعو جميع الهيئات والمصالح العمومية إلى إعطاء المعلومات اللازمة، والتعاون من أجل نجاح هذه العملية ذات الفائدة العمومية.

وأخيرا نشير إلى مجلس التربية الذي ينص المرسوم على احداثه لدى الوزير المكلف بالتربية، ويرأس الوزير هذا المجلس الذي تتمثل مهمته فيمايلي:

الإسهام في تطبيق الإصلاح التربوي.

دراسة القضايا التعليمية الكبرى.

ابداء الراي الفني في مختلف المسائل المتعلقة بالتربية والتكوين.

وسيضم هذا المجلس عددا من الشخصيات التي تبثت كفاءتها في ميادين التربية والتكوين، وسيضمّ كذلك كبار المسؤولين في أهم قطاعات النشاط الوطني وممثلين عن المنظمات الجماهيرية.

مكملات المدرسة الأساسية:

لاتستطيع المدرسة الأساسية وحدها الاضطلاع بكامل الأعباء الملقاة على جهازنا التربوي، لذا لابدّ أن تكون هناك بنيات تعليمية وتكوينية أخرى تكون أعمالها ممهدة للمدرسة الأساسية أو موازية أو مكملة لها، ومن هذه البنيات التعليمية مايلي:

أ- التعليم التحضيري:

الغاية من التعليم التحضيري إدراك جوانب النقص في التربية العائلية، وتهيئة الأطفال للدخول إلى المدرسة الأساسية وذلك بتنيمة الإستعدادات الذهنية والحركية وايقاظ الحس الاجتماعي والخلقي، ولاشك أن الأطفال الذين أتيحت لهم فرص الإستفادة من هذا التعليم يكونون أكثر استعدادا من غيرهم، وبذلك يستفيدون من التعليم الأساسي استفادة تامة، وينمون نموّا منسجما، وهكذا نجد التفاوت بينهم وبين الذين حرموا من هذا التعليم.

غير أن ترتيبات أمرية 16 أفريل 1976 لاتجعل تنظيم ونشر هذا النوع من التعليم من اختصاص وزارة التربية والتعليم الأساسي وحدها إذ "يجوز للإدارات والهيئات العمومية والجماعات المحلية

والمؤسسات الإشتراكية، وتعاونيات الثورة الزراعية ولجان التسيير والتعاضديات ومنظمات الجماهير، ماعدا الأشخاص والجمعيات أو الشركات الخاصة، أن تفتح مؤسسات للتعليم بعد الحصول على رخصة من الوزير المكلف بالتربية"[1] على أن تكون لغة التعليم هي اللغة العربية فقط.

"ويتولى الوزير المكلف بالتربية الإشراف التربوي على مؤسسات التعليم التحضيري، ويحدّد شروط قبول التلاميذ والمواقيت، ويضع البرامج والتوجيهات التربوية، ويشرف على تكوين المربين المخصصين لهذا التعليم، ويقترح القانون الأساسي الخاص بهم".[2]

وهكذا يعمل التعليم التحضيري على ترسيخ ديمقراطية التعليم وإذابة الفوارق الاجتماعية الناجمة عن اختلاف مستويات الأسر الثقافية والاقتصادية من جهة أخرى.

ب- التعليم المكيّف:

إن تنصيب المدرسة الأساسية من بين أهدافها ديمقراطية التعليم، هذه الديمقراطية التي تستلزم تنصيب نظام تعليمي مكمل خاص بالأطفال الذين يوجدون في السّن الالزامي، والذين أظهروا عجزا في التحصيل المدرسي بسبب الظروف النفسية والاجتماعية التي يعيشونها والتي أصبحت تؤثر في وتيرة التعليم لديهم أو نتيجة ظروف مدرسية غير ملائمة جعلتهم يتأخرون عن زملائهم الأمر الذي يحتم تنظيم تعليم خاص بهم مكيف مع ظروفهم (في مناهجه، وطرائقه ووسائله، وتنظيم حصصه) يسعى إلى علاج ضعفهم وتمكينهم من تدارك مافاتهم بعد فترة طويلة من الرعاية المركزة والمجهود الإضافي، وبكيفية تجعلهم يكتشفون قدراتهم على التعليم ويسيرون في الاتجاه الذي يهيئهم تدريجيا للاندماج في الأقسام العادية وعلى العموم فإن هذا النوع من التعليم يوجه إلى فئتين من التلاميذ.

أ- فئة بصفة دائمة:

وهي فئة من التلاميذ اللذين يوجدون في سن الزامية التعليم والذين يشتكون من عاهات مختلفة، فعلي هذا النوع من التعليم أن يصل بهم إلى مستوى دراسي قريب من شهادة التعليم الأساسي أو إعدادهم للتكوين المهني.

ب- فئة بصفة ظرفية:

وهي فئة التلاميذ الذين يحتاجون لسبب أو لآخر لتربية خاصة بإمكانها دمجهم من جديد في التعليم العادي.

---

[1]- نفس المصدر ص19.

[2] - نفس المصدر ص19.

وهكذا فإن هذا النوع من التعليم موجه إلى كلّ تلميذ أثبت التقويم المستمر والملاحظة اليومية أنه لم يستوعب أساسيات المنهاج المقرّر، ولم يستفد من المجهودات المدرسية المبذولة الاستفادة التي تجعل تحصيله الدراسي في مستوى امكاناته وقريبا من زملائه، فيظهر الفرق بينه وبين المتوسطين من زملائه في الصف.

ج- التكوين المهني البسيط:

وهي عبارة عن مؤسسات متخصصة في التكوين المهني البسيط جعلت للتلاميذ الذين لم يتيسر انتقالهم إلى المرحلة الأخيرة من التعليم الأساسي حتى يكوّن منهم حرفيون أو عمال متخصصون.

ويستوجب احداث هذه المؤسسات تعاونا بين وزارة التربية والجهات الأخرى المشرفة على التكوين المهني، مدة التكوين في هذه المؤسسات ثلاث سنوات.

تنظيم المدرسة الأساسية:

تعتبر المدرسة الأساسية كلاّ لايتجزأ، فهي تكون وحدة عضوية، تقدم تربية قاعدية مشتركة من السنة الأولى إلى السنة التاسعة وتتم الدراسة فيها تبعا للأطوار التالية:

الطور الأول: *(الطور القاعدي من السنة الأولى إلى السنة الثالثة)*

إن الهدف الرئيسي لهذا الطور يتمثل في اكتساب التلميذ وسائل التعبير الأساسية (قراءة، كتابة، حساب) كما يهدف إلى تنمية الروح الجماعية وذلك بإدراج المواد التالية: التربية الإسلامية، التربية الاجتماعية، إن خصائص مستوى النضج في هذه المرحلة تستلزم طرائق نشيطة منها الألعاب الاجتماعية التربوية، والتربية في هذا الطور تتمّ باللغة العربية دون غيرها.

الطور الثاني: *(طور التيقظ من السنة الرابعة إلى السنة السادسة)*

يهدف هذا الطور إلى تعضيد المكتسبات السابقة وإدراج أنشطة جديدة تتلاءم وسن الطفل (دراسة الوسط الطبيعي -التكنولوجيا- التاريخ،الجغرافيا) هذا إلى جانب الشروع في تعلم لغة أولى أجنبية.

الطور الثالث: *(الطور التوجيهي من السنة السابعة إلى السنة التاسعة)*

يتميز هذا الطور باتساع وتعمق الأفق الثقافي للتلميذ وهو يهدف إلى:

- تعضيد وتعميق المكتسبات السابقة.

- تجسيد المناهج والمعارف في إطار التربية التكنولوجية.
- إدراج اللغة الأجنبية الثانية.

وهو مايوضحه الجدول التالي:

الجـــدول:[1]

بنيـــة المدرســـة الأساسيـــة المتعـــددة التقنيـــات		
العمـــر	**المرحلـــة**	**الخصائـص السيكـــو-بيولوجيـــة**
6 سنوات إلى 9 سنوات	المرحلة الأولية أو الدرجة الأولى	• نمو الجوانب السيكولوجية الحركية- التحكم في الحركة الجسدية • الذكاء العلمي والحدسي-حب الاطلاع- الروح الاجتماعية
9 سنوات إلى 13/12 سنة	مرحلة التيقظ أو الدرجة الثانية	• فترة ماقبل البلوخ-اندفاع الجسم في النمو • نمو الفكر المجرد-قابلية انعكاسية الفكر الخلقي • روح الجماعية
13/12 سنة إلى 16/15	المرحلة النهائية للتوجيه أو الدرجة الثالثة	• فترة البلوغ- القدرة على الاستدلال- تكون نظرة خلقية شخصية- الرغبة في التحكم والتأثير في العالم، وفي تجسيد المكتسب من المعرفة • تنبه الحوافز المهنية

تطبيق المدرسة الأساسية:

إنّ المدرسة الأساسية المتعددة التقنيات ليست تجربة جزائرية بحتة، كما يعتقد البعض؛ بل أنّها طبقت في العديد من بلدان العالم قبل أنّ يتبناها نظامنا التربوي، وأثبتت جدواها وفعاليتها في الكثير من هذه البلدان.

إلاّ أنّ إنشاء منظومة تربوية جديدة، ذات أهداف عميقة مثل هذه ليست أمرا سهلا، بل هو من أكثر المشاكل صعوبة وتعقيدا، وذلك ماجعل المدرسة الأساسية تعيش مرحلة انتقالية معقدة جمعت بين رواسب الماضي وكثيرا من مظاهر الحياة الجديدة بما شهدته منظومة التربية من التحويرات المتلاحقة الأمر الذي أدّى إلى بروز تناقضات حادة في المحتويات والمناهج غير منسجمة مع التطورات الجارية في الميادين الأخرى.

---

[1]- وزارة التعليم الابتدائي والثانوي -اصلاح التعليم- أفريل 1974 ص25.

ولهذا، فإن التطبيق الفعلي للمدرسة الأساسية قد تأخّر كثيرا بسبب حساسية ميدان التعليم، ولما له من مساهمة أساسية في صياغة أجيال المستقبل، ومايتطلبه هذا الأمر من تروّ وتريث.

وهو ماعبّر عنه وزير التربية[1] في الندوة الصحفية التي عقدها يوم 9 سبتمبر 1976 حيث صرّح قائلا:[2]

"الواقع، فإن تطبيق المدرسة الأساسية ليست بالعملية السهلة كما يتصور البعض من أولياء التلاميذ والمعلمين، إن لم نقل جلّهم، فالمدرسة الأساسية تتطلب تحضيرا أكثر من خمس سنوات لتهيئة أجهزة الاستقبال من معلمين ومدارس، ولهذا، فإن نجاح تطبيق المدرسة الأساسية مرهون أساسا بمدى توفر الشروط".

لهذا جندت لها وسائل مادية وبشرية معتبرة، ووضعت لها نصوص جديدة حيّز التطبيق، وشكلت عملية تكوين الأساتذة وانجاز الوسائل التعليمية المسايرة للتوجهات الجديدة للمنظومة التربوية سندا للتجديد الذي تمّ احداثه، كما استفادت من الأولوية المطلقة في برنامج عمل القطاع.

وهكذا، فإن تطبيق الأمرية جاء بعد نضج التجربة ووضوح الرؤية لتجسيد مبادئ التنظيم الجديد، وتكون هي المرتكز الأساسي التشريعي للفلسفة التربوية والتكوينية للمجتمع، ثم أن الأمرية في ذاتها عبارة عن جزأرة للتشريع الوطني وذلك يعدّ من أبعاد الاصلاح.

إنّ الأمرية في نهاية المطاف هي بمثابة فلسفة شاملة للمنظومة التربوية الجديدة وتحديد لاتجاهاتها ومبادئها الرئيسية وبنيتها ومضامينها وطرائقها.

وعموما، فإن تطبيقها مرّ بالمراحل التالية:

I- مرحلة تمهيدية:

بدأت خلال السنة الدراسية 1972-1973، حيث شرع في تطبيق الإجراءات الأولية التدريجية للتعليم الأساسي، بالرفع التدريجي من نسب القبول والدخول والانتقال إلى السنة الأولى المتوسطة على النحو التالي:[3]

40 % خلال 1972/1973

45 % خلال 1973/1974

50 % خلال 1974/1975

---

[1]- وزير التربية في هذه الفترة هو عبد الكريم بن حمود.

[2]- محمد الطيب العلوي -المدرسة بين الأصالة والتغريب- م.س.الحلقة 30.

[3] - بمهل بقادة -اصلاح التعليم -همزة الوصل عدد 14-1979-1980- ص10.

55% خلال 1975/1976

II- مرحلة تجريبية:

شرع في تجريب المدرسة الأساسية قبل تعميمها في مؤسسات (متوسطات) موزعة على مختلف جهات الوطن الأمر أدّى إلى الوقوف على السلبيات، وتحديد الصعوبات، والعمل على ايجاد الحلول المناسبة وإجراء التعديلات على ضوء ماأسفرت عنه التجربة الميدانية التي استمرت عدّة سنوات من 1976-إلى-1980، وبعد التقييم والمراجعة شرعت الوزارة في تطبيقها وتعميمها ابتداء من الدخول المدرسي 1980/1981 ويمكننا أن نلاحظ على هذه التجربة مايلي:[1]

أ- أنها تمت على مستوى الطور الثالث، أي على تلاميذ تابعوا دراستهم الابتدائية في المنظومة الموروثة، وانتقلوا إلى التعليم المتوسط مزودين بمعارف ومهارات الحساب، اللغة الوطنية، واللغة الفرنسية.

أمّا بقية النشاطات التربوية، فقد كان المعلمون يهملون تدريسها بسبب مسابقة الانتقال إلى التعليم المتوسط التي كان يعتمد فيها على الحساب واللغة فقط.

ب- إن منهاج هذا الطور كان عبارة عن المنهاج القديم (أي مقررات أربع سنوات مقسمة على ثلاث) أمّا المضامين الجديدة فقد تمثلت في التربية الاقتصادية والاجتماعية والفيزياء والتكنولوجيا.

ج- عدم اشراك مؤسسات التكوين الأولى في التجربة، وبالتالي كان خريجوها يكونون وفق البرامج القديمة، ويدرّسون برامج جديدة (لم يطلعوا عليها، ولم يشاركوا في وضعها".

كما أن هذا التطبيق لم يعمل باقتراحات رجال التربية الميدانيين، ومن هذه الاقتراحات، تلك التي ارسلوها عن طريق مديرية التربية لولاية الجزائر في شكل تقرير موجز ضمنوه عدة توصيات، وأكدوا أنه لايمكن أن يتحقق هذا التغيير دون الاهتمام بالتوصيات التالية:[2]

- ***التوصية الأولى:***

تطبيق المدرسة الأساسية يجب أن يكون مسبوقا بتطبيق التعليم الحضاني، لأن هذا الإجراء يعتبر من الناحية التربوية تمهيدا لإدماج الطفل الصغير في السنة الأولى من التعليم الأساسي.

---

[1]- الطاهر زرهوني -التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال-م.س.ص 125.

[2]- مديرية التربية لولاية الجزائر -مشروع تنصيب المدرسة الأساسية- تقرير موجز -مطبوعة دون تاريخ-

• ***التوصية الثانية:***

ينبغي أن يبنى التعليم الأساسي على دراسة علمية لمراحله، وأن يكون للتلميذ الحق في إعادة السنة مرتين مدة التعليم الاستدراكي، مع إحداث مناصب لمعلمين متخصصين في التعليم الاستدراكي لتصحيح معارف التلميذ وتقوية المواد الأساسية منها وتحسينها.

• ***التوصية الثالثة:***

إحداث مدارس لتعليم التلاميذ المعوقين والمتخلفين ذهنيا ونشرها في كافة مناطق القطر، وهذا يخفف الضغط على مرحلة التعليم الأساسي زيادة على كون عدد هام من تلامذتنا متخلفين جسميا وعقليا يتطلب تعليمهم وتربيتهم في مؤسسات خاصة.

• ***التوصية الرابعة:***

إنّ تغيير المدرسة العادية إلى التعليم الأساسي بطريقة آلية ومنظمة يعتبر غلطة فادحة في الميدان التربوي، لأن هذه الطريقة الميكانيكية تخلق تحليلا محدودا ومرحليا مع أن تطبيق المدرسة الأساسية يتطلب دراسة مدققة وشاملة، لأن البرامج المجربة حاليا لانستطيع تقييمها وإعطاء فكرة واضحة عنها خاصة وأن مرحلة التقييم لاتستقى من تصحيح البرامج، وذلك نظرا لكون ظروف التقييم غير متوفرة، وهذا النوع من الخطأ قد وقع فعلا، حيث شرع في تطبيق المرحلة الثالثة بينما غضّ الطرف عن المرحلتين السابقتين.

• ***التوصية الخامسة:***

هذه التوصية مرتبطة باختيار المدارس النموذجية التي ستقع فيها التجربة وهذه المؤسسات المختارة يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية:

أ- أن تحتوي على تلاميذ من كلّ طبقات المجتمع، وفئاته المختلفة.

ب- أن تكون لها نخبة من المدرسين الذين لهم كفاءة مهنية وخبرة تربوية كافية، وينبغي أن يكون لهم استقرار دائم في مناصبهم.

جـ- تأسيس تعاونيات في مختلف المؤسسات التعليمية لتلعب دورها الإيجابي في الميدان التربوي والتعليمي.

ملاحظـة هامـــة:

إن المشروع المقدم يظهر أنه قد أهمل الجانب التقني للمدرسة الأساسـية مـع العلـم بـأن هـذه التقنية هي التي تسمح لنا باكتشاف المواهـب الحقيقيـة للتلميـذ زيـادة علـى كونهـا تسـمح لـه بتفتـح أفكاره.

III- المرحلـــة الفعليـة:

تمّ تنصيب المدرسة الأساسية بصورة فعلية وشاملة ابتداء من السنة الأولى خلال العام الدراسي 1980/1981 بعد أن قرّرت اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في دورتها الثانية المنعقدة بين 26-30 ديسمبر 1979 بقصر الأمم مايلي:[1]

1. تطبيق المدرسة الأساسية بمحتواها المتعدّد التقنيات، ومدتها التسع سنوات، وبلغتها الوطنية لتعليم جميع المواد والتخصصات.
2. مواصلة الجهود بطريقة أفقية لتوسيع نسبة القبول بالتعليم المتوسط مع إدخال التحسينات الضرورية على البرامج التعليمية والطرائق البيداغوجية بغية الإسراع بتوفير الشروط المساعدة على تعميم هـذا الإصلاح.
3. اعطاء عناية خاصة للتعليم التقني والمهني في إطار إصلاح التعليم الثانوي والعمل على توسيع مجالاته، وتمكينه مستقبلا من استقطاب أغلبية خريجي المدرسة الأساسية.
4. الشروع في إصلاح التعليم الثانوي العام باعتباره -حلقة وصل بين التعليمين الأساسي والعالي...".

وهكذا توالى تنصيب المدرسة الأساسية على النحو التالي:

السنة الثانيـــة خلال السنة الدراسية 1981 ⟷ 1982

السنة الثالثـــة خلال السنة الدراسية 1982 ⟷ 1983

السنة الرابعـــة خلال السنة الدراسية 1983 ⟷ 1984

السنة الخامسـة خلال السنة الدراسية 1984⟷ 1985

السنة السادسة خلال السنة الدراسية 1985⟷ 1986

أما التعليم المتوسط، والذي أصبح يسمى الطور الثالث فقد شرع في تعميمه ابتداء من السنة الدراسية 1982/1983 حسب خطة اعتمدت التدرج بمقدار ربع المتوسطات الموجودة أي حوالي 300 مؤسسة يشملها التعميم كل سنة، وذلك للتحكم في الدفعات المتخرجة من التاسعة أساسي ومن الرابعة متوط-سابقا- إلى غاية جوان 1989م.

---

[1]- حزب جبهة التحرير الوطني -مقررات الدورة الثانية للجنة المركزية-م.س.ص66.

تقويم برامج المدرسة الأساسية:

ما أن نصبت المدرسة الأساسية خلال الدخول المدرسي 81/80 -حتى وضعت لها برامج جديدة، مغايرة تماما لما كان مطبقا من قبل سواء من حيث التوجهات أو الأهداف أو المضامين أو الوسائل والطرق أو التقويم، برامج تلائم هذا النمط الجديد من التعليم المستحدث.

غير أنّ هذه البرامج لم تعرف تقويما حقيقيا يبيّن مواضع القوة والضعف فيها منذ شرع في تطبيقها إلى سنة 1989 إلاّ مرتين شمل التقويم خلال المرّة الأولى برامج المرحلة الأولى (أي السنوات الثلاث الأولى) أو ما يسمى بالطور الأول من التعليم الأساسي قامت به مديرية الامتحانات والتوجيه المدرسي والمهني ابتداء من شهر سبتمبر 1982 أي مع وضع برامج السنة الثالثة أساسي موضع التطبيق وانتهت في شهر ديسمبر 1983، حيث تمّ وضع استبيان من طرف مختصين في هذه المديرية غطّى مختلف المجالات التربوية وهي الأهداف، المضامين، المواقيت، الوسائل التعليمية، التأطير، ومسّ المواد التالية: التربية الرياضية، اللغة العربية، التربية الإسلامية، الرسم، التربية البدنية.

وقد أكدت نتائج التقويم عن وجود نقائص عديدة في مختلف المواد الأمر الذي حدا بالوزارة إلى إصدار مناشير موجهة للمعلمين وهيئة التأطير قصد معالجة بعض الاختلالات التي كشفت عنها عملية تقويم البرامج، ويمكن حصر أهم جوانب العلاج المقترحة في النقاط التالية:[1]

"للمعلم حرية التصرف في توزيع مضمون البرنامج على السنة الدراسية .

تكثيف عمليات تكوين المعلمين وهيئة التأطير بتعميق معارفهم العلمية وتوسيعها وخاصة في البرامج التي عرفت مضامينها مستجدات مثل التربية الرياضية ودراسة الوسط الطبيعي والتكنولوجي وإقامة تداريب للمعلمين في مواد النشاط (تربية موسيقية، تربية بدنية، رسم وأشغال يدوية.)"

أما التقويم الثاني فقد جرى بعد تعميم تنصيب التعليم الأساسي بسنواته التسع، وتخرج أوّل دفعة من التلاميذ الذين طبق عليهم نظام التعليم الأساسي بمراحله الثلاث وكان ذلك في شهر جوان 1989، حيث قامت وزارة التربية بعملية تقويم شملت برامج السنوات التسع من التعليم الأساسي (اللغة العربية، الرياضيات، دراسة الوسط-التكنولوجيا- التاريخ والجغرافيا) بهدف معالجة النقائص التي يكشف عنها التقويم ومراجعة المناهج وإعادة توزيعها توزيعا يلائم مستوى المتعلمين، وقد استعملت أداتان في تقويم البرامج تمثل أحدها في استبيان أعدّه مختصون كما أعدت وطبقت مجموعة من

---

[1]- وزارة التربية الوطنية -المجلة الجزائرية للتربية- السنة الأولى، العدد الثاني-مارس 1995-ص27.

الاختبارات لتقويم أداء التلاميذ في نهاية مرحلة التعليم الأساسي (السنة التاسعة) من أجل الحكم على ماتحقق من أهداف و لم تظهر نتائج هذا التقويم بصورة عامة وشاملة إلاّ في أواخر سنة 1993.

الفصـــل الخامس

التعليـم الثانـوي
واستكمال تعريب المنظومة التربوية

التعليـــم الثانـــوي:

يعتبر التعليم الثانوي إحدى الحلقات الرئيسية في سلسلة المنظومة التربوية والتكوينية والشـغل، ذلك لأنه من جهة يأتي بعد التعليم الأساسي، وهـو يستقبل بمعيـة التكويـن المهـني جـزءا معتـبرا مـن تلاميذه، وهو من جهة أخرى يزود التعليم العالي بأعداد الطلبـة الملتحقـين بـه، كمـا يلتحـق عشـرات الآلاف من المتخرجين منه بعالم الشغل.

وعليه، فبالإضافة إلى التكوين العام للإنسان والمواطن يسعى التعليم الثانوي إلى تدعيم أهداف المدرسة الأساسية في الميادين التالية:

- التمكـــن مـــن اللغة الوطنيـة واللغات الأجنبية.
- التمكـــن مـــن تقنيـــات التحليـــل والتفكيـــر.
- تعميق المعارف في مختلف المواد الأدبية والعلمية.

وهو نوعان[1]

أ- تعليم ثانوي عام يدوم ثلاث سنوات غايته تحضـير التلاميـذ للتكويـن العـالي، يـدرس في ثانويـات التعليم العام ويتوج في آخر الطور بشهادة البكالوريا في أربع شعب هي:

- شعبة الرياضيات بنسبة 28 %.
- شعبة العلـــــوم بنسبة 43 %.
- شعبة الاداب بنسبـــة 27 %.
- شعبة العلوم الإسلامية بنسبة 02 %.

وهو يتميز بتدريس مواد مختلفة تنقسم إلى أربعة ميادين هي:

ميدان المواد العلمية:

40 % مـن الوقـت المخصـص للدراسة فـي الشعـب العلميـة رياضيـات، علـوم، علوم إسلامية و 30 % في الشعب الأدبية مخصصة للمواد العلمية ومنها: الرياضيات، العلوم الفزيائية، الكيمياء، العلوم الطبيعية.

ميدان المواد الأدبية:

30 % من الوقت المخصص للدراسة في الشعب العلمية و 50 % في الشعب الأدبيـة ومـن هـذه المواد: الأدب العربي-اللغات الأجنبية-الفلسفة.

---

[1]- الجزائر -وزارة التربية والتكوين- النظام التربوي الجزائري- م.س.ص16.15.

ميدان المواد الاجتماعية:

15 إلى 20 % من الوقت المخصص حسب الشعب لتدريس هذه المواد وهي: التاريخ، الجغرافيا، التربية الإسلامية، التربية السياسية والاجتماعية.

ميدان المواد الرياضية والثقافية:

5 إلى 15 % من الوقت مخصص لهذه المواد وهي: التربية البدنية والرياضية، التنشيط الثقافي.

تعطى كل هذه المواد على شكل دروس نظرية، وحصص أعمال توجيهية أو حصص أعمال تطبيقية، وتتراوح المواقيت الأسبوعية حسب الشعب بين 32 و 34 ساعة.

ب- تعليم ثانوي تقني:[1]

ينقسم التعليم الثانوي إلى جزئين من التكوين:

الأول تكوين عام، وهو نظري خاص بمواد الثقافة العامة والتكنولجية، والثاني تكوين عملي تقني يتم تقديمه بالورشات، وهو خاص بالدراسة التطبيقية وانجاز الأهداف التقنية.

والهدف من هذا التعليم هو تحضير التلاميذ حسب الشعب للاندماج المهني بعد مدة قصيرة من التكيف في منصب الشغل، كما يحضرهم -أيضا- لمتابعة دراساتهم بالشعب التقنية في التعليم العالي.

يقدم التعليم الثانوي التقني في مؤسسات خاصة، مجهزة (ثانويات تقنية أو متاقن) ويتوج بامتحان بكالوريا التعليم الثانوي في الفروع التالية:

تقني رياضي، اقتصاد، بيوكيميا كيميا صناعية، أشغال عمومية، بناء ،ري، علوم فلاحية، إعلام آلي.

أما الفروع الأخرى (صناعة ميكانيكية، الكترو تقني، الكترونيك، محاسبة...) فتتوج ببكالوريا التقني.

ويتميز بتدريس مايلي:

التكوين العام:

من 25 إلى 30 % ويشمل المواد:

اللغة العربية، اللغات الأجنبية، التربية الدينية، التربية السياسية والاجتماعية، التربية البدنية والرياضية.

التكوين العلمي:

من 25 إلى 30 % ويشمل المواد:

الرياضيات، العلوم المطبقة (ميكانيك-كهرباء،كيمياء...).

---

[1]- نفس المصدر السابق ص16-17.

التكوين التقني المهني:

من 40 إلى 50 % يخصص جزءٌ منه للأعمال التطبيقية في المخابر والورشات المتخصصة. تتراوح أعمال التلاميذ في التعليم الثانوي التقني مابين 32 إلى 39 ساعة أسبوعيا، وهو توقيت يعتبر ثقيلا نوعا ما.

الهياكـــل:

يجرى التعليم الثانوي العام في مؤسسات ذات أنواع ثلاث من حيث البناية وهي:

ثانويات بنيت أصلاً لهذا الغرض، وهي تفي في معظمها بالغاية التي أنشئت من أجلها، غير أن بعضها قد يشكو من تصدعات نتيجة قدمها أحيانا أو نتيجة الخلل الموجود في بنائها ولو كانت جديدة.

الثانويات التي هي متوسطات أصلا.

الثانويات التي هي مدارس ابتدائية أصلا، وفي الحالتين الأخيرتين تشكو هذه الثانويات من نقص المرافق والقاعات المتخصصة، خاصة بالنسبة لتلك التي يرجع أصلها إلى الطور الابتدائي.

كما أنّ هناك مايقرب من 50 % ملحقة للتعليم الثانوي، وهي عبارة عن متوسطات أو مدارس ابتدائية، تستقبل زيادة على تلاميذها تلاميذ من الطور الثانوي تخصص لهم عدد من القاعات والمرافق داخل المؤسسات المستقبلة.

ويضاف إلى هذه حالات نادرة، تتعلق بمؤسسات لم تكن أصلا مؤسسات تعليمية، ولكنها حوّلت إلى ثانويات من جراء الحاجة، وضغط الأعداد الهائلة من التلاميذ.

ويظهر تطور الهياكل من خلال الجدول التالي:[1]

السنـــة الدراسيـــة	عـــدد الثانويـــات
1962 ⟷ 1963	35
1970 ⟷ 1971	65
1973 ⟷ 1974	84
1977 ⟷ 1978	158
1979 ⟷ 1980	185
1984 ⟷ 1985	309
1987 ⟷ 1988	440

[1]- الجزائر -وزارة التربية والتكوين- تقرير التعليم الثانوي العام.م.س.ص12.

اللغـــات الأجنبيـــة:[1]

تعتبر اللغات الأجنبية إحدى وسائل التفتح على ثقافات الشعوب الأخرى، والتعامل معها بما لايتنافى مع قيمنا واختياراتنا الأساسية، كما تعتبر هذه اللغات إحدى الوسائل للاطـلاع على العلوم والتكنولوجيا العصرية والاستفادة منها.

أمّا عن واقع تعليم اللغات الأجنبية في التعليم الثـانوي فهـو يتمثـل مـن جهـة أولى في تدريـس اللغة الفرنسية كلغة أجنبية أولى، باعتبارها اللغة الأجنبية التي ادرجت منذ الطـور الثـاني مـن المدرسـة الأساسية، ومن جهة ثانية هناك تدريس إحدى اللغات الأجنبية الأخرى باعتبارها لغة أجنبية ثانية قـد شرع في تدريسها في الطور الثالث من المدرسة الأساسية أو في التعليم المتوسط.

وهذه اللغات هي الانجليزيـة، الألمانيـة، الإسبانية، هـذا إلى جـانب إدراج تدريـس عـدد مـن اللغات الأجنبية الأخرى ضمن التعليم الاختياري مثل اللغة الروسية وغيرها.

التعليـــم الاختيـــاري:[2]

ادخل التعليم الاختياري على مستوى التعليم الثانوي العام في إطار المستجدات الـتي شـهدها هذا التعليم منذ 1985 وهو يهدف أساسا إلى:

النمو الشخصي للتلميذ ومساعدته على إبراز مواهبه.

توفير تأهيل تكميلي إلى حدّ ما.

والمواد الاختيارية الموجودة خلال هذه الفترة (1989) هي الموسيقى، الإعـلام الآلي، العلـوم الإسـلامية، الفنون التشكيلية، والالكترونيك، والتربية البدنية والرياضية وبعض اللغات الأجنبية كالروسية.

يعطى اختيار أو اختيارين أو حتى ثلاثة أحيانا في المؤسسـات المعنيـة ويطلـب تشـكيل أفـواج لايتجاوز عددها 30 تلميذا، ويصبح التلميذ ملزما باختياره بمجرد مايقوم به، وهذا طيلـة الطـور كلّـه، ويراقب في مادة الاختيار بنفس الطريقة التي يراقب بها في باقي المواد.

تركيبـــة سلـــك التدريـــس:[3]

إن الأستاذ هو حجر الزوايا في المنظومة التربوية، إذ هو الذي يجسد محتويات المناهج والبرامج على شكل معارف ومهارات وسلوكات بناءة من خلال مستواه العلمي والمهني والبيداغوجـي وتتميز تركيبة الأساتذة بمايلي:

---

[1]- نفس المصدر ص28.

[2]- نفس المصدر ص37.

[3]- نفس المصدر ص42.

- تعدد الانماط من مهندس الدولة إلى الممرن في الرياضة البدنية مرورا بأساتذة التعليم الثانوي الذين يشكلون الأغلبية، وأساتذة التعليم الأساسي ويمثل عددهم حوالي 11% من مجموع الأساتذة ومعلمين من الدرجة الأولى والثانية والثالثة وعددهم يفوق قليلا 01% من مجموع الأساتذة.

- وجود أجانب حتى من نوع أساتذة التعليم الأساسي، ويمثل عدد الأجانب أقل من 10 % من مجموع الأساتذة.

- وجود المستخلفين، وعديمي الاختصاص.

وبالنسبة للأساتذة خصوصا الذين يوظفون سنويا يمكن تصنيفهم إلى أنماط فرعية عديدة- حاملي ليسانس جامعي، حاملي ليسانس تعليم من خريجي المدارس العليا للأساتذة، مهندسو الدولة، صيادلة، حاملي ليسانس في مختلف الاختصاصات (علم الاجتماع، علم النفس، الآثار، الحقوق...) والذين يحملون شهادات شتى لاعلاقة لها بما يدرسون.

يتم تكوين أساتذة التعليم الثانوي في المدارس العليا للأساتذة التابعة للتعليم العالي، ويلتحق بهذه المدارس المترشحون الناجحون في مسابقة تنظم لحاملي شهادة البكالوريا أو لأساتذة الطور الثالث من التعليم الأساسي المقترحون للترقية المهنية.

تدوم الدراسة أربعة سنوات، وتعتبر السنة الأخيرة سنة التكوين المهني للطالب الأستاذ، وتنظم بمشاركة وزارة التربية والتكوين.

التفتيش:[1]

يعتبر المفتش همزة وصل بين القاعدة الميدانية ومختلف المصالح المركزية بالوزارة، فهو الذي يضطلع بتطبيق السياسة التعليمية التي ترسمها الوزارة، وتنفيذ مقرراتها، والسهر على حسن سير المؤسسات من حيث قيامها بالمهام التربوية والادارية والثقافية المسندة لها، ومن مهام التفتيش أيضا- الإشراف على تكوين الأساتذة والأطر التعليمية تكوينا متواصلا ومستمرا، فعدد المفتشين سنة 1989 يزيد عن 260 منهم من يهتم بالجوانب الإدارية والتسييرية والمالية على الخصوص، ومنهم من يهتم أساسا بالجانب التربوي، ويتم تعيينهم باعتبار الأقدمية والكفاءة والتجربة الميدانية، وتتمثل مهامهم على وجه الخصوص في المراقبة والتوجيه والترقية والتعميم والتكوين الأولي والتكوين أثناء الخدمة.

---

[1]- نفس المصدر ص48.

الفريـــق الإداري:

لإدارة المدرسة أهمية كبرى وخطورة متزايدة لأنه يقـع علـى عاتقهـا التسـيير الحسـن والجـاد للمدرسة والثانوية والمتقنـة، والفريـق الإداري يتكـون أساسـا مـن مديـر المؤسسـة ومديـر الدراسـات والمقتصد (أو المسير المالي) والمستشار الرئيسي للتربية.

ويتم تعيين الفريق الإداري عن طريق تسـجيلهم في قائمـة التـأهيل، ويوظـف بـاقي الإداريـين حسب مؤهلاتهم، ومستوياتهم.

إصـلاح التعليـم الثانـوي:

عرف التعليم الثانوي جهودا جبارة لتطويره منذ 1962، غير أنّ التغييرات التي ادخلـت عليـه لم تتسم بالشمولية بحيث بقي في مجموعة أقرب إلى منطقية النظام الموروث قبل 1962 منـه إلى مـاينبغي أن يكون عليه بعد الإستقلال ورغم ذلك فقد تحققت عدة نتائج إيجابية منها:

أ- الـتزايد الهـائل لمعـدود التلاميـذ الـذي انتقـل مـن 1397 تلميـذ سـنة 65/64 إلى 32086 تلميـذ سـنة 1984/1983 ولعدد الأساتذة الذي كان 1216 أستاذ سـنة 1962 وصـار 16892 أسـتاذ سـنة 1983 والتوسـع المعتبر لشبكة مؤسسات التعليم الثانوي حيث بلغت سنة 1983 286 مؤسسة بعدما كانت سنة 1962-34 مؤسسة فقط.

ب- تعريب التعليم باعتماد اللغة العربية لغـة تعليـم في كـل شـعب المرحلـة وبـإعداد وانجـاز الكتـب المدرسية باللغة العربية لكل مواد التعليم العام ولعدد كبير من مواد التعليم التقني.

جـ- جزأرة تكاد تكون كلية لسلك الأساتذة إذ ارتفع عدد الأساتذة الجزائريين من 532 أسـتاذ سـنة 1962 إلى 12597 أستاذ سنة 83 وفي نفس الوقت تقلصت نسبة الأساتذة المتعاونين تقلصا كبيرا.

غير أن هذه النتائج الإيجابية رافقتها بعض المظاهر السلبية والمتمثلة فيمايلي:

أ- انخفاض مستوى التعليـم، وضعـف مـردوده ويتجلـى ذلـك -مثـلا- في نسـبة النجـاح في شـهادة البكالوريا التي كانت سنة 1981/80- 39,34 % فانخفضت سنة 84/83 إلى 20,15 %.

ب- الاهتمام بالتعليم النظري على حساب التعليم التقني والمهني خاصة في التعليم الثانوي، حيـث أن نسبة المتوجهين إلى التعليم الثانوي المهني والـتي تكـاد لاتذكـر مقارنـة بنسـبة المتوجهـين للتعليـم العـام النظري.

جـ- التركيز على جانب الكم دون الكيف، ذلك أن الأعداد المتخرجة سنويا من التعليم ضخمة إلا أن كفاءتها محدودة جدّا.

وهناك عوامل عديدة مسؤولة على هذه الوضعية بعضها تنظيمية وبعضها الآخر تربوية.

العوامل التنظيمية:

تتمثل خاصة فيمايلي:

- الهيكلة الحالية للتعليم الثانوي التي تبقى ثقيلة رغم التخفيفات التي ادخلت عليها.
- التخصص الدقيق والمبكر الذي أدى إلى تنوع الشعب وكثرة عددها وكثرة المواد التعليمية وكذا كثافة حجم المواقيت.
- التوجيه المبكر ابتداء من نهاية السنة التاسعة أساسي.
- الغموض الذي يكتنف مهام التعليم الثانوي حيث أن أغلبية التلاميذ الذين يلتحقون به يرغبون في مواصلة الدراسة بالتعليم العالي ولكن 75- إلى 80% منهم لايحققون مايصبون إليه ولايتمكنون من الاندماج في عالم الشغل لأنهم لم يؤهلوا مهنيا.
- النقص الملحوظ في التواصل والانسجام بين هيكلة التعليم الثانوي وهيكلة التعليم العالي.
- النقص في الانسجام والتكامل بين التكوين الممنوح في التعليم الثانوي والتكوين المهني لعدم توضيح العلاقة الهيكلية بينهما.
- عدم تلاؤم بعض أنماط التكوين الممنوح في التعليم الثانوي مع حاجات قطاع الشغل.

العوامل التربوية:

وتتمثل خاصة فيمايلي:

- ثقل البرامج التعليمية التي تتميز بنقص في التكامل مع برامج التعليم الأساسي وبنقص الانسجام الأفقي بين المواد التعليمية وقلة ملاءمتها مع حاجات المجتمع وتطور المعارف.
- النقائص الملحوظة في التكوين الأولي للأساتذة وذلك من حيث أنماط التكوين ونوعيته من جانبه العلمي والبيداغوجي.
- غياب تقويم موضوعي للمردود الفعلي للأساتذة وتشخيص نقائص تكوينهم الأمر الذي لم يسهل إعداد مخطط ملائم لتجديد معلوماتهم وطرقهم التربوية وتحسين أدائهم.
- غياب البحث التربوي الفعال الضروري لتحسين نوعية التعليم وذلك على مستوى كل المنظومة التربوية.
- عدم نجاعة أساليب تقويم وغياب منهجية للمعالجة التربوية.

- اعتماد التوجيه على أسلوب لايتعدى مجرد التوزيع الآلي للتلاميذ على مختلف الشعب دون التدقيق في قدراتهم الفعلية ورغباتهم وفرص النجاح المتاحة لهم.

- عدم توفر الكتب المدرسية بالعدد الكافي وهذا رغم المجهودات التي بذلك في مجال النشر وعدم مراجعة محتوياتها بصورة دورية ومستمرة وغياب توثيق مكمل في خدمة التلميذ والأستاذ.

- صعوبة تسيير بعض المؤسسات خاصة منها المتاقن.

وهكذا بدئ التفكير الحقيقي في اصلاح التعليم الثانوي منذ 1982 حيث كونت الحكومة لجنة وزارية مشتركة أثناء جلستها المنعقدة يوم 1982/12/18 عهدت إليها مهمة القيام بإعداد مشروع شامل لإصلاح التعليم الثانوي العام والتقني، وقد وضعت هذه اللجنة توصيات واقتراحات في شكل وثيقة تضمنت "مشروع إصلاح التعليم الثانوي" وحوصلة تعكس الرؤية الشاملة لمستقبل التعليم الثانوي، وقد طرح ملف الاصلاح على الحكومة للمصادقة عليه، فتمت تلك المصادقة سنة 1984.

دواعـــي الإصـــلاح:[1]

هناك عدة دواعي لإصلاح التعليم الثانوي يمكن إجمالها فيمايلي:

1- تطبيق النصوص الرسمية المتعلقة بإصلاح التعليم الثانوي خاصة ماورد منها في الميثاق الوطني لسنة 1976 حيث جاء فيه:

"يتضمن التعليم الثانوي فروعا تحدد وتنوع بكيفية تفتح أفق التكوين لجميع الأطفال المتخرجين من المدرسة الأساسية طبقا لمؤهلاتهم وأذواقهم مع اعتبار الاحتياجات التي يستلزمها الاقتصاد، وضمن هذه الفروع ستطور تلك التي تهيء للحرف التقنية ولمهام التأطير المتوسط، وتحظى بتقدير جيّد، ويتولى التعليم الثانوي إعداد التلاميذ للانتقال إلى التعليم العالي"[2]

وكذا ماورد في أمرية 16 أفريل 1976، التي حددت مهام التعليم الثانوي كونه "معد لاستقبال التلاميذ بعد نهاية التعليم الأساسي على أساس الشروط التي يحددها الوزير المكلف بالتربية، ومهمته هي: زيادة على مواصلة المهمة التربوية العامة المسندة للمدرسة الأساسية.

أ- دعم المعارف المكتسبة.

ب- التخصص التدريجي في مختلف الميادين وفقا لمؤهلات التلاميذ وحاجات المجتمع ويساعد بذلك التلاميذ:

---

[1]- الجزائر -وزارة التربية والتكوين- مشروع اصلاح التعليم الثانوي- ديسمبر 1984 ص11

[2]- الجزائر -جبهة التحرير الوطني- الميثاق الوطني- 1976.م.س.ص11.

- إما على الانخراط في الحياة العملية.

- أو مواصلة الدراسة من أجل تكوين عالي"[1]

أما قانون 7 جانفي 1984 فقد سطر الأهداف العامة لمختلف أطوار التعليم والتكوين ووضع الإطار الذي ينبغي أن تندرج فيه الأهداف الكمية والكيفية الخاصة بكل طور، وقنن التوجيه بجعله وسيلة لتوزيع دفعات التلاميذ حسب حاجة التنمية الاقتصادية المخططة وترقية الإنسان"[2]

2- عدم مواكبة التعليم الثانوي ومسايرة التطور الحاصل في التعليم الأساسي والتعليم العالي فقد عرف التعليم الابتدائي والمتوسط عدة إصلاحات هامة أهمها الإصلاح الجذري الذي نصت عليه أمرية 16 أفريل 1976، كما عرف التعليم العالي إصلاحا منذ 1971 يهدف إلى تأسيس جامعة جزائرية حديثة، وكان لابد من الشروع في إصلاح التعليم الثانوي لكي يتجانس مع التطور الذي عرفه التعليم الابتدائي والمتوسط والعالي.

3- المشاكل التي يعاني منها هذا النوع من التعليم، والمتمثلة أساسا في اكتظاظ الأقسام والمؤسسات واستعمالها فوق طاقتها الاستيعابية، وكذا الافتقار إلى التأطير التربوي المؤهل، والاستعانة بمتعاونين آتيين من بلدان أجنبية عديدة، وقبول تلاميذ ليس لهم المستوى المطلوب الذي يؤهلهم للدراسة في هذا الطور مما زاد من التسرب المدرسي سواء في بداية أو نهاية المرحلة الثانوية، هذا إلى جانب ضعف المستوى والاختلالات الملاحظة على البرامج والطرائق وغيرها من الأمور التربوية التي تستدعي إصلاحا عاجلا وجذريا ينقذ التعليم الثانوي مما هو فيه من تردي ويعيده إلى تبوأ المكان اللائقة به ويمكنه من تحقيق مايلي:

- "خلق انسجام وتكامل في المنظومة التربوية أي بين فروع التعليم الأساسي والثانوي والجامعي.

- تحسين نوعية ومردودية التعليم الثانوي، فضلا عن تدعيم التعليم التقني والشّعب العلمية.

- ضمان تعليم وتكوين مندمجين في السياق الكلي للتنمية الوطنية من جهة ومتكيف وعاكس واقع البلاد واختياراتها الأساسية"[3]

4- قرارات اللجنة المركز لحزب جبهة التحرير الوطني التي خصصت دورة خاصة بين 30/26 ديسمبر 1979 لدراسة قطاعات التربية والتعليم العالي والتكوين حيث اشارت إلى "أن التربية بمفهومها الواسع وماينضوي تحتها من تعليم وتكوين هي العنصر الأساسي في تكوين الفرد، وتشكيل الفكر، وتحديث

---

[1]- الجزائر -وزارة التربية الوطنية- تنظيم التربية والتكوين في الجزائر- الأمر رقم 35-76.م.س.ص21.

[2]- الجزائر وزارة التربية الوطنية -مشروع إصلاح التعليم الثانوي- مصدر سابق ص7.

[3]- الطاهر زرهوني -التعلم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال- مرجع سابق ص145.

السلوك، وهي دعامة أساسية في كل المجتمعات على اختلاف مشاربها وتطورها، وأن رقـي الشعوب ونموها يقاس بنوعية تربيتها، ومضامين تعليمها، وفعالية تكوينها ومدى ملاءمة نظمها لقيمها الأصيلة وتطلعاتها المعاصرة"[1]

وضمن هذا السياق ألحت على ضرورة "اصلاح التعليم الثانوي العام باعتباره حلقة وصل بين التعليمين الأساسي والعالي، وذلك بتطوير مناهجه وادخال اصلاحات جذرية على مضامينه بتدعيم الشعب العلمية والرياضية والتقنية والأدبية"[2]

ونظرا لما للتعليم التقني والمهني من أهمية في توفير مختلف الإطارات والكفاءات المهنية، والافتقار الواضح الذي تعاني منه البلاد في هذا الميدان، والتهميش الملاحظ لهذا النوع من التعليم منذ الاستقلال، فقد أكدّت اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني على ضرورة "إعطاء عناية خاصة للتعليم التقني والمهني في إطار إصلاح التعليم الثانوي، والعمل على توسيع مجالاته، وتمكينه مستقبلا من استقطاب أغلبية خريجي المدرسة الأساسية وذلك تمشيا مع حاجات البلاد، وإتاحة الفرصة حسب اسلوب فعال في التوجيه للمتفوقين منهم للحاق بالجامعة لمواصلة الدراسة والتكوين في مجال اختصاصاتهم"[3]

كما أشارت اللجنة -ضمن الإصلاح- إلى ضرورة "توفير الإطار الضروري واللازم من أساتذة التعليم الثانوي وخاصة في المواد العلمية بالعربية، ويتم ذلك بوضع برنامج واسع مشترك بالتعاون والتنسيق بين وزارة التربية ووزارة التعليم العالي، وذلك لتكوين الأعداد المطلوبة في هذه الأنماط"[4]

كما ألحت على ضرورة "الأخذ بعين الاعتبار -في إطار الإصلاح الجديد- التزام التكامل بين المواد المختلفة النظرية والتطبيقية والتوازن بين الحصص التعليمية البحثة والأعمال التربوية المكملة قصد إشراك التلاميذ في النشاطات الاجتماعية والانتاجية داخل المدرسة وخارجها"[5]

أي أنّ اللجنة المركزية للحزب رأت ضرورة وحتمية التعجيل باصلاح التعليم الثانوي العام والتقني، ووضعت الكيفيات والآليات التي لابدّ من انتهاجها ليحقق هذا الإصلاح أهدافه الآنية والمستقبلية.

---

(1)- الجزائر-حزب.ج.ت.و.مقررات الثانية للجنة المركزية-م.س.ص42.

(2)- نفس المصدر ص 67.

(3)- نفس المصدر ص67.

(4)- نفس المصدر ص69.

(5)- نفس المصدر ص68.

ونفس التوجه -تقريبا- الحت عليه لوائح المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد بالجزائر سنة 1983 حيث جاء فيها مايلي:[1]

"مواصلة الجهود الرامية إلى إصلاح عميق في هذا القطاع (يقصد قطاع التعليم الثانوي) من أجل الانسجام مع الإصلاحات الجارية أو المنجزة في مختلف المراحل من جهة ومن أجل ضمان تماسكه الداخلي من جهة مع تحديد مهمات كل هيكل، وتنظيم العلاقة التي ينبغي أن تقام فيما بينها."

و لم يكتف المؤتمر بهذا بل أوصى كذلك بضرورة "تحديد فروع التعليم العام والتقني والمهني وفقا لطبيعة الاختصاصات المطلوبة، ولاحتياجات النشاط الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع كله."[2]

محتوى الإصلاح:

نتيجة لكل ذلك وضعت وثيقة هامة لإصلاح التعليم الثانوي سميت بـ "مشروع الإصلاح" صادقت عليها الحكومة سنة 1984 قسمت إلى ثلاثة أبواب.

تضمن الباب الأول نظرة عن الاختيارات السياسية الأساسية لنظام التربية والتكوين بحيث "يكون وطنيا في مضامينه، وديمقراطيا في شموليته، وعصريا علميا في جوانبه"[3] كما تضمن نظرة حول التنظيم الحالي للتعليم الثانوي والتقني وسيره، هذا إلى جانب ذكر النقائص والعيوب التي يعاني منها في شتى المجالات -التنظيم- التأطير- التوجيه- التكوين- تطوير اللغة الوطنية- الربط بين النظرية والتطبيق، إدراج الثقافة التكنولوجية الخ... وخلص الباب إلى نتيجة مفادها "أنه رغم التطورات التي سجلها هذا التعليم من حيث الكم والتحسينات التربوية التي طرأت عليه يبقى في منطق تنظيمه وتسييره امتدادا للنظام الموروث سنة 1962."[4]

أما الباب الثاني فقد تناول المبادئ الأساسية المسند إليها في عملية إصلاح التعليم الثانوي، وأهمها اللغة الوطنية التي يجب الاضطلاع بها بصفتها لغة تلقين العلوم والتكنولوجيا، وضرورة الانسجام بين التعليم الأساسي والثانوي، وضرورة الاستغناء عن التعاون الأجنبي، وتحديد استراتيجية واحدة لتكوين الموظفين، وتحقيق تكافؤ فرص القبول لدى جميع الذين يتوفرون على ماهو مطلوب من معارف أساسية ومهارات، كما تناول هذا الباب -أيضا- مهمات وأهداف التعليم الثانوي المتمثلة

---

[1]- الجزائر -حزب جبهة التحرير الوطني- لوائح المؤتمر الخامس.م.س.ص 54.

[2]- نفس المصدر ص 54.

[3]- الجزائر وزارة التربية الوطنية -مشروع إصلاح التعليم الثانوي-م.س.ص6.

[4]- نفس الصدر ص16.

خاصة في "إعداد التلاميذ خريجي التعليم الأساسي إلى القبول في التكوين العالي أو إلى الاندماج المهني وذلك وفقا للحاجات المخططة في نطاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية."[1]

وتناول -أيضا- التنظيم المستهدف للتعليم الثانوي بحيث "يتخذ شكل شعب متخصصة، ويكمل التكوين ضمنه بدروس الهواية ذات الطابع الإجباري المنظمة خارج إطار برامج الشعب."[2]

أمّا الباب الثالث فقد احتوى على آليات تطوير التعليم الثانوي، والبحث التربوي، وإعداد المناهج التربوية، وتكوين الموظفين، والتوجيه لدى الدخول إلى طور التعليم الثانوي وأثناءه وبعده نحو التعليم العالي كما تناول الخريطة المدرسية والمنشآت وعلاقات التعليم الثانوي بمختلف الهيئات، كما خصّص حيزا هاما لطريقة "سير عملية تطبيق إصلاح التعليم الثانوي خاصة العمليات المزمع إدراجها ضمن المخطط الخماسي 1985-1989."[3]

تنفيذ الإصلاح:

ابتداء من السنة الدراسية 1985/1984 دخلت بعض الجوانب من مشروع إصلاح التعليم الثانوي حيّز التطبيق من خلال سلسلة من الإجراءات منها:

- فتح شعب جديدة في التعليم التقني.
- إعادة النظر في تنظيم شعبة تقني رياضيات.
- إنشاء فروع للتعليم التقني في مؤسسات التعليم الثانوي العام.
- إدراج التربية التكنولوجية في التعليم الثانوي العام.[4]

كما أدخلت في نفس السنة الدراسية 85/84 شعب تجريبية وذلك في بعض الميادين، وهذا الشعب هي:

- الإعلامية.
- العلوم الفلاحية.
- الكيمياء الحيوية، والكيمياء الصناعية.
- الري.

---

[1]- نفس المصدر ص 21.

[2]- نفس المصدر ص23.

[3]- نفس المصدر ص51.

[4]- الجزائر -وزارة التربية الوطنية- تقرير تاعليم الثانوي العام- مارس 1988 -ص5،6.

• البناء.

• الأشغال العمومية.

أمّا خلال السنة الدراسية 87/86 فقد تمّ تعريب لغة التدريس وتوحيدها بالنسبة للمواد العلمية في التعليم الثانوي بالسنة الأولى في جميع الشعب، وتواصلت عملية التعريب خلال السنة الموالية 88/87 حيث عربت السنة الثانية، أما السنة الثالثة فقد عربت خلال السنة الدراسية 89/88، وبذلك قضي على الازدواجية التي كانت سائدة في هذا التعليم.

أمّا بالنسبة للبرامج فقد ادخلت تغيرات على برامج التعليم الثانوي بهدف التجاوب والانسجام مع التحاولات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية التي يشهدها المجتمع الجزائري غير أن هذه التعديلات لم تتم دائما بصفة معمقة وتنسيق كاف بين المواد التعليمية وبين القطاعات التي يهمها الأمر وكان من نتيجة ذلك أن بقيت الشعب جامدة إلى حدّ ما.[1]

كما ادخلت سنة 1985 التربية التكنولوجية لفائدة تلاميذ الشعب العلمية على مستوى 28 مؤسسة ثم على مستوى 48 مؤسسة في سبتمبر 1985 ثم 220 مؤسسة سنة 88/87 تمديدا للتعليم الأساسي البوليتكني.

وقد وضحت أهداف التربية التكنولوجية على النحو التالي:[2]

- دعم وتعميق مكتسبات التعليم الأساسي على مستوى المعارف والسلوكات.
- إعادة الاعتبار للعمل اليدوي، وتقديم تربية للعمل وبالعمل.
- تزويد التلاميذ بالمعارف الضرورية التي تمكنهم من اكتساب ثقافة تكنولوجية.
- إحداث تغيير في السلوكات الفردية والجماعية إزاء الثنائية: النظري/التطبيقي، العمل الفكري/العمل اليدوي.
- المساهمة في تكوين فكر علمي وتكنولوجي لدى التلاميذ، وفي نموهم العقلي، وذلك بتدريبهم على المنهجية التكنولوجية من خلال التبادلات الدائمة بين العمل والتفكير وبين المحسوس المجرد، وبين النظري والتطبيقي.
- تزويد التلاميذ بالمعارف العلمية والتكنولوجية والمهارات الضرورية لاستعمال بعض المواد والأدوات.

---

[1]- نفس المصدر السابق ص18 .

[2]- الجزائر النشرة الرسمية -المنشور رقم 86/123 المؤرخ في 1986/6/21 عدد 10 سبتمبر 1985.

كما تمّ تعميم وتعميق المواد التي تدخل في إطار التكوين الإيديولوجي والسياسي كالتاريخ الوطني، والتربية الإسلامية، والمدنية.

كما أدخل التعليم الإختياري على مستوى التعليم الثانوي العام في إطار المستجدات التي شهدها هذا التعليم منذ 1985، ويهدف التعليم الاختياري إلى:

- النمو الشخصي للتلميذ ومساعدته على إبراز مواهبه.
- توفير تأهيل تكميلي إلى حدّ ما.

ويشمل التعليم الاختياري الموسيقى والإعلام الآلي والعلوم الإسلامية والفنون التشكيلية والالكترونيك والتربية البدنية والرياضية واللغات الأجنبية (الألمانية والاسبانية والروسية) حيث أعطى اختيار أو اختياران وحتى الثلاثة أحيانا في المؤسسة المعنية، وتشكل أفواج لايتجاوز عدد أفرادها 30 تلميذا، ويصبح التلميذ ملزما باختياره بمجرد مايقوم به وهذا طيلة الطور كله، ويراقب في مادة الاختيار بنفس الطريقة التي يراقب بها في سائر المواد، وذلك بهدف إظهار ميول التلاميذ وتنمية مواهبهم.

تقويم التعليم الثانوي:

جرت مناقشات واسعة عبر الوطن لتقويم التعليم عامة والثانوي خاصة ابتداء من سنة 1987، وتمّ على أساس هذا التقويم الذي شاركت فيه أسرة التربية إعداد ملف قدّم إلى اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في دورتها العشرين المنعقدة في 22/21 جوان 1988-جاء فيه مايلي:[1]

رغم الصعوبات تمكّن التعليم الثانوي والتقني من تحقيق عدة انجازات نذكر منه مايلي:

- الارتفاع الضخم لعدد التلاميذ في هذا الطور.
- جزأرة التأطير.
- انجازات عدة ومختلفة في الهياكل والوسائل.

إلاّ أن نموه السريع تسبّب في إفراز بعض السلبيات وهي:

- اكتظاظ الأقسام.
- تسرّب ضخم.
- ضعف مستوى التأطير والمؤطرين.

---

[1]- الجزائر -اللجنة الوطنية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي- التقرير الاستخلاصي- مشروع تمهيدي- ماي 1989-ص9.

- انخفاض مستوى التدريس والدارسين.
- منهجية جزافية للقبول والتوجيه.
- نقص في الوسائل والمعدات.
- انعدام بحث تربوي حقيقي.

لكل هذه الأسباب ينبغي أن نفكر في إعادة تنظيم هذا الطور وهيكلته، ليكون أكثر انسجاما مع الواقع المعيش.

وبعد التنويه بالجهود المبذولة في ميدان التربية والتكوين والتعليم والنتائج المسجلة في هذا المجال أوصت اللجنة المركزية للحزب بمايلي:[1]

- ضمان حق التعليم الإلزامي في مرحلة التعليم لكل الأطفال.
- ضمان تكافؤ الفرص للإلتحاق لما بعد التعليم الأساسي بحسب الاستعدادات والقدرات والامكانيات المتوفرة.
- تطوير برامج التربية السياسية والإسلامية في مختلف مراحل المنظومة ترسيخا للقيم الحضارية للأمة ونشر مبادئ نوفمبر.
- مراجعة المناهج بإعادة بنائها حسب المتطلبات البيداغوجية والعمل على توزيعها توزيعا يتماشى ومستوى الدارسين لتحقيق مردود مدرسي جيّد.
- العمل على معالجة مشكلة الاكتظاظ الذي تعرفه أقسام مختلف المراحل.
- مراجعة نظام الانتقال في مختلف المستويات باتباع مقاييس تراعي مستوى التحصيل والتأهيل.
- تجديد معارف المدرسين والأساتذة وتحسينها باستمرار، وإعادة النظر في تكوين سلك التعليم وتنظيم عملهم بما يضمن النوعية ورفع المستوى.
- تجنيد وسائل الإعلام لمساندة المدرسة والجامعة، وتعزيز دورهما وذلك بإعادة النظر في الحصص والبرامج الموجهة للأطفال والشباب مع ترشيد المادة الترفيهية بما يخدم المنظومة التربوية.
- إصلاح التعليم الثانوي وتوسيعه ليشمل مرحلة مابعد الأساسي بكاملها وذلك بوضع استراتيجية تحدّد البنية الجديدة لهذه المرحلة، وتضبط الفروع والمنافذ الموصلة إلى التعليم العالي أو إلى الشغل تحقيقا للتكامل والإنسجام.

---

[1]- جريدة الشعب رقم 7670- 9 ذو العقدة 1408 الموافق لـ 23 جوان 1988.

- توسيع شبكة التعليم الثانوي التقني وتوفير التجهيزات الملائمة باعتباره تعليما متخصصا قد يوصل إلى التكوين العالي.

- تغيير مقاييس القبول في مرحلة مابعد الأساسي بإحداث نظام جديد يأخذ بعين الاعتبار نتائج شهادة التعليم الأساسي وأعمال التلاميذ خلال الطور الثالث مع اعتماد معايير بيداغوجية في توجيه وتوزيع التلاميذ على الشعب والفروع المختلفة وفي النسب المحددة لكل فرع بما يتماشى واستعدادات التلاميذ وحاجيات البلاد.

- تنظيم التوجيه المدرسي والجامعي للاضطلاع بمتابعة أعمال التلاميذ والطلاب في مختلف المراحل والفروع.

- مواصلة الجهود المبذولة في مجال تحقيق الجزأرة بمفهومها الشامل.

- توسيع استعمال اللغة الوطنية في اختصاصات التكوين والتعليم.

- وضع خطة وطنية متناسقة لتنظيم تعليم اللغات الأجنبية بما يضمن التحكم فيها والاستفادة منها في مجالات البحث والعلوم.

- تحديد الدور المنوط باللغات الأجنبية إلى جانب اللغة الوطنية التي يجب أن تأخذ مكانتها في الاختصاصات العلمية والتكنولوجية.

- إعطاء الأولوية لتكوين المكونين والإطارات في مختلف مراحل التعليم والتكوين وتحسين مستواهم وتجديد معارفهم باستمرار.

- توسيع قدرات المدارس العليا للاستفادة، وتعزيز دورها لتوفير الأعداد الكافية من الأساتذة وخاصة أساتذة المواد العلمية.

- وضع خطة طويلة المدى يتم بموجبها إعادة تكوين المعلمين والأساتذة والعاملين والإطارات المشرفة وتكييفهم مع المهمات الجديدة واشتراط قاعدة عملية متينة في المترشحين لهذه المهام مع تمديد فترة التكوين الأولى وتطوير مضامينه.

- تنظيم سلك التفتيش البيداغوجي وإعطائه الوسائل للتكفل بتسيير المهام التربوية، وتطوير المستوى، وتقييم الأعمال والمساهمة في البحث والتجديد.

- استحداث أساليب وشروط جديدة في تعيين المشرفين والمؤطرين لضمان المستوى العلمي والإداري والتربوي الذي يسمح بالتسيير الجيد.

- العمل على حسن انتقاء رجال التعليم ورعايتهم، وتحسين ظروفهم الاجتماعية والمهنية.

- تأسيس نظام شامل للبحث التربوي تعطى له الإمكانيات المادية والتربوية وتحديد مسؤوليته في مجال التجديد والتطوير، ودعم البحث والتنسيق والتنشيط والتخطيط وتشجيع التنافس في مجال الإبداع والتأليف المدرسي وانتاج الوسائل والمواد البيداغوجية.

- الحرص على المشاركة الجزائرية الفعالة في الندوات والملتقيات والمؤتمرات الدولية العلمية.

- التكفل بالدراسات والتأليف والترجمة والنشر.

- استغلال شبكة مراكز التكوين المهني وتنظيم توزيعها عبر الوطن لاستيعاب الأعداد التي ستوجه إلى هذا التكوين مع تعديل القوانين التي تحدد سن الانخراط في هذه المراكز لتنسجم مع أعمار التلاميذ المتخرجين.

إصـــلاح 1989:

تطبيقا لقرارات اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني المنعقدة في جوان 1988 تمّ تنصيب لجنة وطنية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي من طرف رئيس الحكومة قاصدي مرباح في 15 جانفي 1989 كلفت بوضع الأسس العامة للشروع في الإصلاح المعتزم تطبيقه المتمثلة خاصة فيمايلي:[1]

- إقرار الثوابت المبدئية.

- تدعيم الجوانب الإيجابية للمدرسة الأساسية.

- اقتراح إعادة هيكلة التعليم مابعد الأساسي (أي التعليم الثانوي) بقصد ضمان الانسجام مع التعليم العالي، وعالم الشغل.

- صياغة شكل جديد لتنظيم التعليم العالي بحيث يستجيب لمقتضيات التطور العلمي والتقني ويلبي ترقية الثقافة ويثريها.

- تعميم التعريب وتطوير اللغة العربية.

- اقتراح الإجراءات والتدابير الكفيلة بتحسين طرق التقويم وأساليب التوجيه من أجل ضمان التكفل باستعدادات التلاميذ وقدراتهم لتسهيل إدماجهم مهنيا.

وقد توصلت هذه اللجنة بعد تنصيبها من حصر عدد من الترتيبات والإجراءات في المجالات الآتية:

---

(1)- اللجنة الوطنية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي- التقرير الاستخلاصي م.س.ص2.

- التعليم الأساسي.
- التعليم مابعد الأساسي.
- التعليم العـــالـــــــي.
- تكوين المكـــونيـــــن.
- الشؤون الاجتماعيـــة.
- التخطيط والتمويـــل.

لهذا تفرعت إلى ثماني لجان فرعية تخصصت كل واحدة منها في ميدان معين ومن هذه اللجان اللجنة الفرعية الثانية[1] التي اهتمت بدراسة مابعد الطـور الأساسـي أي التعليـم الثـانوي، وقـد تمثلـت أهدافها في إعادة هيكلـة هـذا الطـور، وكـذا في تحديـد الشـعب، ودراسـة الوحـدات ذات الأسـبقية، وتنظيم البرامج وتعديلها والاهتمام بمناهج التوجيه، وبرمجة تطبيق الإصلاح."

وقد حددت هذه اللجنة المبادئ العامة لإعادة هيكلة طور مابعد الأساسي- (التعليم الثـانوي) على النحو التالي:[2]

- تحديد أهداف واضحة لطور مابعد التعليم الأساسي.
- طور مابعد الأساسي يعد التلاميذ لتعليم جامعي، ويعدهم كذلك لإكتساب مهارات تتيح لهم شغل منصب عمل، لكن ذلك يتم في أنماط تعليمية وشعب منفصلة.
- يتسم طور تعليم مابعد الأساسي بصفة تقلص التسرب إلى أقصى درجة مـن جهـة وبصفـة تسـمح بامتصاص التسرب الذي تكدس في السنوات الماضية من جهة أخرى، ولن يتم ذلك إلاّ:

أ- بالإستعمال العقلاني والمتكامل لكل إمكانيات التكوين لطور التعليم مـابعد الأساسـي وطاقتـه، وذلك عند نهاية السنة التاسعة الأساسية.

ب- بإدخال تحسينات تربوية من شأنها أن ترفع مستوى التعليم في طور التعليم مابعد الأساسي.

جـ- بوضع خطة تسمح بإعادة توجيه التلاميذ إذا اقتضى الأمر ذلك.

د- برفع نسبة المتخرجين من هذا الطور وتكييف ملمحهـم وشـهاداتهم مـع الحاجيـات الاقتصاديـة وعالم الشغل.

هـ- بإنشاء حلقات تكوينية مكيفة تسمح بامتصاص المتسـربين السـابقين مـن طـور التعليـم الثـانوي والتقني.

---

[1]- الطاهر زرهوني -التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال- م.س.ص185.

[2]- اللجنة الوطنية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي- م.س.ص9.

• لايمكن وضع تصوّر لطور التعليم مابعد الأساسي إلاّ بوضع نظام موضوعي وعقلاني لتوجيه التلاميذ

وقد حدّدت هذه اللجنة هيكلة التعليم مابعد الأساسي (التعليم الثانوي) على النحو التالي:

1- طور التعليم ماقبل الجامعي:

تتمثل مهامه في إعداد التلاميذ لمواصلة دراسات عليا ومتابعتها للوصول إلى مستويات عليا، لهذا الغرض، وقصد تمكينه من القيام بالدور المنوط به فهو يستقبل أحسن التلاميذ الذين ينهون طور التعليم الأساسي، تدوم الدراسة بهذا الطور ثلاث سنوات، وتتوج بشهادة البكالوريا، ويتضمن هذا الطور شعبا للتعليم العام وأخرى للتعليم التكنولوجي.

2- التعليم مابعد الأساسي المهني الطويل:

يهدف هذا النوع من التعليم إلى إعداد فنيين (تقنيين) تدوم الدراسة في هذا النوع من التعليم ثلاث سنوات وتتوج بشهادة تقني، يضمن هذا النوع من التكوين شعبا متعددة الإختصاصات، وشعبا متخصصة، وشعبا مكيفة ويشمل التخصصات الآتية:

- تخصصات الميكانيك.
- تخصصات الكهرباء.
- تخصصات الهندسة المدنية.
- تخصصات الكيمياء والبيولوجية.
- تخصصات التسيير والإدارة.
- التخصصات الاجتماعية.
- تخصصات الإنتاج، وتحويل المنتوجات الزراعية.

3- التعليم مابعد الأساسي المهني القصير:

يهدف هذا النوع من التعليم بالدرجة الأولى إلى تكوين عمال مؤهلين من الصنف الثاني والثالث، كما يسمح بتكوين فنيين من الصنف الربع.

وكتطبيق لذلك اتخذت بعض الإجراءات الأولية خلال السنة الدراسية 90/89 مست ميدان التقويم والانتقال في التعليم الأساسي، وقبول التلاميذ في مرحلة مابعد الأساسي.

ففيما يخص النقطة الأولى صدر منشور عن مديرية التعليم الأساسي[1] أكدّ إلى أنه تقرّر اتخاذ مجموعة من التدابير المتعلقة بتطوير أساليب التقييم والانتقال خلال أطوار التعليم الأساسي وتهدف هذه التدابير إلى:

1. إعادة الاعتبار لجهود المعلم والمتعلم داخل القسم، ونشاط مجالس المعلمين، والمعايير التربوية في مجال تصنيف التلاميذ
2. إعادة تحديد إجراءات الانتقال من مستوى إلى آخر، وتوضيح مفهوم التكرار حتى يصبح النجاح مرتبطا بالجهد، وقائما على الاستعداد.
3. إعطاء مسؤوليات واسعة لمجالس المعلمين، ومجالس الأقسام في مجال التقويم وتحديد قائمات المنتقلين والمعيدين.
4. ضمان السير الحسن لتمدرس التلاميذ، والرفع من مردود التعليم في هذه المرحلة القادمة التي تنعكس نتائجها على مراحل التعليم الأخرى.

وعليه، فإن تحسين أساليب التقييم عملية إصلاحية يجب أن تأخذ مكانتها لأنها تعطي للعملية التربوية بعدها النوعي.

أمّا فيما يخصّ النقطة الثانية والمتعلقة بقبول التلاميذ في مرحلة مابعد الأساسي، فقد ادخلت إجراءات جديدة تفاديا لنقائص الطريقة التي كان معمولا بها والتي تعتمد على قبول 50 % من تلاميذ السنة التاسعة أ. من كل مدرسة أساسية، وفق ترتيب التلاميذ، حيث عوضت هذه الطريقة باجراءات أخرى تمثلت في:

- يتم قبول 25 % من التلاميذ من كل مدرسة أساسية وفق ترتيب التلاميذ على مستوى مدرستهم الأساسية.
- يتم 25 % الثانية بعد ترتيب باقي التلاميذ غير المقبولين في المرحلة الأولى وذلك على مستوى المقاطعة.

وقد لقيت هذه الطريقة في البداية معارضة من طرف التلاميذ وأوليائهم والأساتذة، لذا تطلب الأمر القيام بعملية توعية وإعلام شامل لإبراز محاسن هذه الطريقة وأهدافها، الأمر الذي خفف من معارضتها، بل لقيت أستحسانا وتجاوبّا كبيرين من طرف الجميع.[2]

---

[1]- منشور صادر عن مديرية التعليم الأساسي رقم 009/م.ت.أ/89/20 بتاريخ 6 أوت 1889.

[2]- نفس.م.س.

الجدول بالعرض

من كل ماتقدم يتضح أن مرحلة 1976-1989 تميزت بإقامة المدرسة الأساسية المتعددة التقنيات ذات التسع سنوات، هذه المدرسة التي قضت على الرواسب والتناقضات الموروثة عن المدرسة الاستعمارية، كما قضت على الحلول الجزئية المرتجلة التي وضعت منذ الاستقلال والتي لم تحقق الهدف الذي وضعت من أجله.

كما تميزت هذه المرحلة، بتثبيت الهوية الثقافية والحضارية للشعب الجزائري، هذه الهوية التي استهدفها الغزو الاستعماري وعمل بكل الوسائل لطمسها، بل وللقضاء عليها، ولا أدلّ على ذلك مما أوصى به قادة الاحتلال جيشهم الزاحف "علموا لغتنا حتى تحكم الجزائر، فإذا حكمت لغتنا الجزائر فقد حكمناها حقيقة"[1] وقد كان الاستعمار محقا في ذلك لأنه "ما ذلت لغة شعب إلاّ ذلّ ولا انحطت إلاّ كان أمره في ذهاب وإياب."[2]

وتميزت -أيضا- بالاصلاحات المتتالية والحقيقية التي عرفها التعليم الثانوي هذه الإصلاحات التي مكنته من استيعاب أعداد كبيرة ممن يتخرجون من المدرسة الأساسية، وجعلته يصبح -بحق- تعليما جزائريا من حيث المحتوى، والمناهج، والأطر، ولغة التعليم، هذه اللغة التي أصبحت العربية بدون منازع وبذلك تم تحرير آخر معقل من معاقل الوجود الاستعماري والهيمنة الثقافية، فاسترجعت السيادة ووصلت طلائع المدرسة الأساسية إلى أبواب الجامعة.

---

[1]- د.مازن المبارك-دور اللغة العربية في التعليم العالي والجامعي- (المؤتمر التربوي لتطوير التعليم العالي والجامعي/دمشق 1971-ص562-563.

[2]- مصطفى صادق الرافعي-كتاب وحي العلم-ج.3 دارف المعرف 1972.

الفصـــل السّادس

تقييـــــــم المنظومـــــــــــة
-التربويـــــــة-

احتدم النقاش واختلفت الأراء حول المنظومة التربوية بصفة عامة والمدرسة الأساسية بصفة خاصة، فهناك من صبّ جامّ غضبه عليها فوصفها بـ "المنكوبة"، الفاشلة، المريضة، العقيمة، المتخلفة عن روح العصر والتطور العلمي الذي يجري في العالم، فهي لاتنمي فكرا ولاتصنع جيلا ووصف القائمين عليها بشتى الأوصاف، ونعتهم بمختلف النعوت التي لاتليق بمقامهم ومكانتهم.

وهناك من تعصّب لها تعصّبا أعمى، وتحيّز لها تحيّزا مفرطا، فراح يثني على انجازاتها، ويذكّر بكل ماحققته من انتصارات علمية وثقافية، وما قدمته للوطن والمواطن من انجازات جليلة تستحق الشكر والثناء والتنويه بل واعتبرها قد أدّت كلّ ماكلفت بأدائه من أدوار، فهي في نظره لاتختلف كثيرا عن أرقى المنظومات التربوية في العالم.

وقد جرى هذا النقاش على شكل حملات إعلامية عبر الصحف والإذاعات والتلفزة، وعبر المنتديات العامة والخاصة، والملتقيات الجهوية والوطنية وغيرها من وسائل التبليغ الأخرى، ووصل الأمر بين الطرفين المتناقضين إلى حدّالتراشق بالألفاظ والعبارات الجارحة.

وعموما يمكن تصنيف الذين تناولوا المنظومة التربوية بالنقد والتقييم إلى أربعة اتجاهات رئيسية وهي:

أ- الإتجاه المعارض للمنظومة التربوية ومانجزته من أعمال.

ب- الإتجاه المؤيد والمدافع عن المنظومة التربوية ومأنجزته من أعمال.

جـ- الإتجاه الذي يرى أن لها إيجابيات يجب تنميتها وسلبيات يجب علاجها.

د- الإتجاه الذي تمثله الوزارة الوصية على التعليم.

أ- الإتجاه المعارض للمنظومة التربوية ومانجزته من أعمال:

يمثل هذا الاتجاه سياسيون، ومثقفون، وأولياء تلاميذ وأشخاص عاديون منهم ***الأستاذ/ مصطفى الأشرف***[1] الذي ما أن تمّ تعيينه على رأس وزارة التربية في أفريل 1977 حتى شنّ حملة واسعة على المنظومة التربوية عبر وسائل الإعلام[2] انتقد فيها المعربين بدون استثناء فوصفهم بـ"حفاري القبور" و "بالقانعين بالحثالة والمعرفة التقريبية" و بـ "البرجوازيين المتخلفين"[3]

---

(1)- الأستاذ مصطفى الأشرف، مجاهد، ومثقف وسياسي، عمل في التعليم والصحافة وتقلد مناصب السفارة والوزارة اشتغل وزيرا للتربية الوطنية من 1977 إلى 1979.

(2)- انظر المقالات المنشورة بجريدة المجاهد اليومية بالفرنسية أيام 11/10/9 أوت 1977 والتي ترجمت إلى اللغة العربية ونشرت في مجلة الثقافة عدد 41 شوال ذو العقدة -1397هـ أكتوبر نوفمبر 1977.

(3)- انظر نفس المرجع

كما استشهد بمقال في الأهرام كتبه الدكتور حسين نصّار حول أزمة اللغة العربية ليستدل على مشاكل وضعف اللغة العربية، متناسيا أن اللغة الفرنسية نفسها قد كتب المختصون فيها عشرات المقالات والدراسات عن أزمة اللغة الفرنسية ورأى الحل في تبني الازدواجية حيث كتب يقول:[1]

"ينبغي أن نكون صريحين مع أنفسنا، إن التعريب المرتجل، القائم على العاطفة لن يتمكن من السيطرة على التعليم سيطرة محكمة ولن يتحد به اتحادا كليا، وبالتالي سوف يتعرض -للأسف- إن آجلا أو عاجلا للصد من طرف أهله وذويه".

ووصل إلى نتيجة مفادها مايلي:[2]

"ولهذا، فلربما كانت الضرورة، لا الاختيار والتصميم هي التي تفرض اليوم نوعا من الازدواجية اللغوية المؤقتة، وذلك من أجل تجميع ما نحتاجه من الوسائل العقلانية والمستحدثات التربوية التي يجب أن تستوعب في المستقبل وأن "تؤمم" لتصبح وطنية الفحوى، ودون الانسياق وراء الغرور أو "التمسكن".

وسار في هذا الاتجاه الكثير من الناقمين على المنظومة التربوية، المنتقدين لها ومنهم ***السيدة/مليكة قريفو*** التي ألفت كتابا براقا[3] تعرضت فيه لمشكلة تعليم التعبير، ووجهت نقدا لاذعا لطريقة التدريس في المدرسة الجزائرية كما دعت في استجواباتها إلى الابتعاد عن صدم الأطفال بتعليمهم لغة غريبة عن لغة الأم، وتعني بذلك ضرورة تعليم العامية. كما أكدت أن لغة تدريس العلوم تتم "باللغة الفرنسية، مادام التوثيق موجودا، والكفاءة العلمية متوفرة وذلك مالانجده عند مدرسي الفيزياء أو الرياضيات باللغة العربية"[4].

وسار في الاتجاه المعادي للمنظومة التربوية اتحاد أولياء التلاميذ لولاية الجزائر الذي أصدر بيانا "طالبوا فيه باستقالة الشخصيات التي تسببت في فشل المدرسة، وذلك بفرضها إصلاحات عشوائية"[5]

أما محمد داودي[6] فيرى "أن منظوماتنا التربوية التي وضعت في خدمة الخطة الاقتصادية والإنمائية بالجزائر لم تحقق أهدافها، ذلك لأنها ركزت على جانب واحد هو عملية جزأرة المناصب ولو على حساب النوعية التربوية والدليل على ذلك هو إعادة النظر في محتوى ومناهج المنظومة

---

[1]- نفس المصدر ص 32.

[2]- نفس المصدر ص 36 .

[3]- المدرسة الجزائرية من ابن باديس إلى بافلوف.

[4]- الخبر الأسبوعي -حوار مع مليكة غريفو- عدد 27 -من 8 إلى 14 سبتمبر 1999- ص9.

[5]- جريدة الخبر اليومية الاثنين 12 جوان 2000 الموافق لـ 9 ربيع الأول 1421 هـ ص6.

[6]- محمد داودي: أستاذ بمعهد علم النفس، وعلم التربية بجامعة الجزائر له العديد من الدراسات والمقالات المنشورة في الصحف والمجلات.

التربوية مرات عديدة مما يثبت عملية الارتجال عند إعداد الخطة الإصلاحية للتعليم، وهذا قد انعكس سلبا على مناحي الحياة الاجتماعية وغيرها".

وهناك من وصف المدرسة بأنها "منكوبة"[1] وبالتالي فلا بدّ من إعادة النظر في كل محتوياتها وآلياتها وإدخال إصلاحات جذرية عليها، وعدم الاكتفاء بالتحسينات الظرفية التي تزيد الطين بلّة، بل أن البعض تمادى في انتقادها إلى درجة عدم الاكتفاء بوصفها بالضعف، بل رأى بأنها أصبحت تعمل على تكريس الرداءة، ومن هؤلاء ***السيد/ ج.علي*** أحد أولياء التلاميذ الذي قال[2]: إنّ المدرسة جعلتني أحتار في كيفية توجيه إبني ومتابعته، فعلى سبيل المثال عندما أطلب من إبني أن يقرأ الصورة الموجودة في الكتاب المدرسي يجد صعوبة في تركيب الحروف قصد قراءة تلك الصورة، لكن بمجرد أن أقول له ما إسم الشيء الموجود في الصورة فيسرع في الرّد بسهولة، وهنا الخلل الموجود كيف يمكن للطفل أن يعبّر بالصورة ولا يحسن قراءة تلك الصورة وهي مكتوبة. "إن الإشكال موجود في طبيعة المنهج، البرنامج المتبع، وكذلك المعلم الذي لايبذل أي مجهود للدفع بالتلميذ إلى استيعاب المعنى وفهم الرموز البيداغوجية".

وهناك من الأولياء من أصدر أحكاما قاسية على المنظومة التربوية بقوله:[3] عندما دخلت إبنتي إلى المدرسة لأوّل مرّة، فقدت حيويتها، ولم تعد تسأل، فاحترت، وبعد إطلالة على برنامجها أصبحت متخوفا، فتطورها لن يكون أبدا كما انتظرناه، وقررت أن أسحبها من المدرسة لأعهد بها إلى مدرسة "***غريفو***" الخاصة. كانت تلك مخاطرة كبرى، وكان على أن أخاطر ولم أندم على فعلتي، فقد ألحقت بها أختها بعد سنوات.

وعموما، فإن هؤلاء يسوقون العديد من الحجج للدلالة على عقم المنظومة التربوية وإخفاقها، ومن هذه الحجج مايلي:[4]

- تدني نسبة النجاح في البكالوريا التي انخفضت من 48,31 % سنة 1972 إلى 15,70 % سنة 1988.[5]
- ضعف المستوى التحصيلي في جميع المراحل.
- تزايد أعداد الملفظين من النظام المدرسي.
- ضعف الحس الوطني والأخلاقي والوعي الحضاري.

---

(1)- من الذين أطلقوا هذه التسمية على المنظومة التربوية الرئيس الراحل محمد بوضياف الذي اغتيل يوم 29 جوان 1992 بعنابة.

(2)- الخبر الأسبوعي -من ينقذ هذه المدرسة المنكوبة- عدد 27.

(3)- المصدر السابق ص8.

(4)- د.عبد القادر فضيل -م.س.ص10.

(5)- الطاهر زرهوني -التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال- م.س- ص158.

ب- *الإتجاه المؤيد والمدافع عن المنظومة التربوية ومالأنجزته من أعمال:*

يمثل هذا الاتجاه -أيضا- سياسيون ومثقفون وغيرهم. ومن هؤلاء ***السيدة/زهور ونيسي***[1] التي تقول:[2]

"أعتقد من دون مبالغة لو سئل المرء عن أهمّ انجاز حققته الثورة الجزائرية خلال مسيرة هذا الربع قرن لكان الجواب على الفور ومن دون أدنى تردّد هي المدرسة، هو التعليم، هو البناء الإنساني، البناء الحضاري".

وتواصل[3] "لنحصي عدد خريجي المدرسة الجزائرية من الإطارات الرفيعة المستوى الذين يمكن إدراجهم من دون عقدة نقص أو عقدة مبالغة في عداد العلماء والخبراء والاختصاصيين في جميع مجالات العلم والمعرفة". ويؤيدها في ذلك ***السيد/الحبيب شنيني***[4] إذ يقول:[5]

"وهل يمكن -مع هذا كله- أن نعتبر أنّ المدرسة الجزائرية لم تنجز شيئا أو أن كل انجازها كان ضئيلا ورديئا؟! إن مثل هذا الاعتقاد لايمكن أن ينبع إلاّ من نكران للحقيقة وجحود للواقع، أو أنه يصدر عن نوايا مغرضة.

لقد انجزت المدرسة الجزائرية ماطلب منها أن تنجز، وما طلب منها أن تنجزه يتمثل في البعد الكمي: لقد انتشر التعليم في كلّ أصقاع البلاد، بما فيها النائية، وارتفعت نسبة التمدرس إلى مستوى عال، رغم حدّة النمو الديموغرافي وضغوطه، والتأخر في انجاز البناء المدرسي والمشاكل الناجمة عنه، ووقعت الترقية الاجتماعية، وخاصة بالنسبة للعنصر النسوي، في حدود معقولة، وقد وفرت المدرسة أيضا -من الايطار في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، والعلمية، ما جعل البلاد تستغني -في مدة قصيرة- عن التعاون التقني والثقافي الأجنبي الذي كان يكلفها الكثير في الميدان المالي والاقتصادي.

أما من حيث النوعية، فإن النتائج المحصل عليها تعكس حقيقة السياسة التربوية المشوهة، والمقيدة بالقيود الايديولوجية ومحدودية الوسائل المسخرة وضآلة الإمكانيات الموفرة، ولم يكن للمدرسة أن تكون -في هذا المجال- أحسن وضعا ولا أفضل انتاجا من القطاعات الوطنية الأخرى

---

(1)- السيدة/ زهور ونيسي، أديبة، ومثقفة، وسياسية، تولت تسيير وزارة التربية الوطنية من 1986/1/18 إلى 1989/09/16.

(2)- السيدة/ زهور ونيسي -المنظومة التربوية- منطق الثورة وأبعاد استراتيجية سياسية التعليم والتكوين في الجزائر - مجلة الثقافة عدد 99- السنة السابعة عشر. ص46

(3)- نفس المصدر ص47.

(4)- الحبيب شنيني من الذين رافقوا المنظومة التربوية منذ إنشائها حيث تدرج في المناصب التربوية، وتقلد عدة مسؤوليات بها منها مدير تربية وغيرها.

(5)- الحبيب شنيني -المدرسة الجزائرية وأقدارها- الخبر الأسبوعي العدد 30- من 9/29/ إلى 1999/10/25.

التي استفادت -في حقيقة الأمر- أكثر مما استفادت منه المدرسة من وسائل بشرية ومالية، ومادية ومعنوية، و لم يكن لها -مع ذلك- إداء أحسن ولا إنتاج أرقى".

ونفس الرأي -تقريبا- يراه ***السيد/ محمد الطيب العلوي***[1] الذي يقول:[2]

"كثرت الكتابات إذن المتحاملة على الثقافة الوطنية عموما وعلى المدرسة الأساسية خصوصا، وحمّلتها كل الذنوب والأوزار التي تعيشها البلاد وتسربت إلى انتقادها من خلال ثغرات ونقائص لاتعود إلى المنظومة التربوية بقدر ماتعود إلى التطبيق غير النزيه وغير الشامل، هل يمكن توجيه الاتهام إلى المدرسة الأساسية التي لم يطبق منها شطرها الهام وهو التعليم الموازي، التعليم المكيف أو الخاص، التعليم الاستدراكي، التعليم التحضيري.؟!!

هل ننقد المدرسة الأساسية وهي التي حرمت من استغلال العناصر الأساسية في أمريتها الصادرة في 16 أفريل 1976 والخاصة بالبحث التربوي والتوجيه والتقويم والتكوين والمجلس الوطني؟! فعلى من تقع مسؤولية التهاون في التطبيق؟ وهل تقع على المنظومة. أم على مسؤولي الدولة بكاملها؟ أم على الذين كانوا يخربون التربية من داخل المؤسسة التعليمية؟ ومن هنا، فالنداءات المتكررة بإصلاح التعليم وتجديده، نداءات تنقصها الموضوعية، إذ أنها لم تستند في تحليلها وموضوعيتها على البحث التربوي الجاد، المبني أساسا على النتائج التي تفسر عنها عمليات التقييم الشامل، العلمي، الصحيح للمنظومة التعليمية، وذلك للخروج من بؤرة الفرضيات غير المؤسسة، ومن الذاتية الثقافية".

ويسير في نفس الاتجاه ***السيد/عبد المالك حمروش***[3] الذي يقول:[4]

"إن إقامة المدرسة الأساسية وتعميمها يمثل القاعدة والمنطلق للثورة الثقافية، والدليل على ذلك هو أن المدرسة الأساسية قضت على الرواسب والتناقضات الموروثة عن المدرسة الإستعمارية، أو عن الحلول الجزئية القاصرة التي وضعت تدريجيا منذ الاستقلال، وانهت مشكلة المشاكل، وهي معضلة اللغة، ومضايقة لغة المستعمر للغة الوطنية".

أما ***السيد/خير الدين هني***[5] فيقول:[6]

---

(1)- محمد الطيب العلوي، أستاذ، وباحث، ومسؤول عال سابق بوزارة التربية الوطنية ساير تطور المدرسة الجزائرية منذ نشأتها، نشر العديد من الدراسات والأبحاث في ميدان التربية عامة، والمدرسة الجزائرية خاصة.

(2)- محمد الطيب العلوي -التربية بين الأصالة- والتغريب- م.س.الحلقة الأولى ص1.

(3)- عبد المالك حمروش: استاذ، وباحث، وكاتب، مسؤول عال سابق بوزارة التربية الوطنية.

(4)- عبد الملك حمروش: التربية والشخصية الجزائرية العربية الإسلامية- م.س.ص95.

(5)- خير الدين هني: مفتش التربية والتعليم بولاية البلدية- الجزائر.

(6)- خير الدين هني: المدرسة الجزائرية ليست متخلفة وليست مسؤولة عن الانهزامات المتوالية -جريدة الأحرار- عدد 687 الخميس 1 جوان 2000 ص 21.

"عندما أرادوا أن يقضوا على نظام التعليم الأساسي المعرب اتهموه بالأصولية الإسلامية، وشحوا عليه بتوفير الوسائل والتجهيزات حتى يجدوا الذريعة لتحطيمه وتكسيره مثلما حطمت الآلة الاقتصادية والأرض الفلاحية، فأصبح كل شيء عقيما وضعيف المردودية، فكانت بذلك المدرسة ضحية ومجنى عليها مثل الإسلام، والعروبة، والحضارة و لله في خلقه شؤون".

وقد تصدت الكثير من الشخصيات العلمية والسياسية والتربوية للدفاع عمّا حققته المنظومة التربوية والرّد على متهميها بالضعف والقصور ومن هؤلاء ***الدكتور: عبد الله شريط***[1] الذي كتب مقالا للردّ على ماجاء في مقالات ***الأستاذ/ مصطفى الأشرف*** وذلك في جريدة الشعب ثم ترجم المقال إلى اللغة الفرنسية ثم طبع في كتيب صغير بعنوان "نظرية حول سياسة التعلم والتعريب"[2] ناقش فيه مختلف القضايا التي اثارها الأستاذ مصطفى الأشرف ومما جاء في هذا الرّد مايلي:[3]

- الدعوة إلى فتح نقاش حول القضايا التي أثارها الأستاذ الأشرف.

"والحقيقة أن الأستاذ الأشرف يثير في هذه المقالات قضايا تستحق منه ومن الجميع مناقشة واسعة ووقفة أعمق لأنها لاتخلو من تعقيد، وخاصة عندما ننظر إلى قضية التعليم والتعريب من خلال الوظيفة الاجتماعية كما يحاول أن يفعل الأستاذ الأشرف".

- تقيد المزاعم الداعية بأن التعريب سبب ضعف التعليم حيث يقول:[4]

فليس من السهل، ولا من الأمر البسيط، أن نتكلم على التعليم في الجزائر ونحصر نقائصه في التعريب وحده، لأن هذا يجعلنا نتصور أنه لولا التعريب لسار التعليم في الجزائر بدون عوائق ولا مشاكل".

- العربية بين من يخنقها عناقا ويقتلها عداء[5]

فإذا كان من المعربين عندنا من يخنق العربية بمعانقتها، فإنه عندنا -أيضا- من المفرنسين من يهين هذه العربية عندما يدير إليها ظهره، ويرفض التكلم بها حتى مع أفراد عائلته".

- مشكل التعليم ليس مشكلا بسيطا[6]

---

(1)- عبد الله شريط: كاتب، وباحث، ومثقف جزائري وأستاذ سابق في الجامعة.

(2)- عبد الله شريط: نظرية حول سياسة التعليم والتعريب- المؤسسة الوطنية لكتاب -1984.

(3)- المرجع السابق ص39.

(4)- المرجع السابق ص40.

(5)- المرجع السابق ص 51.

(6)- المرجع السابق ص 58.

"إذا أردنا أن نعالج مشكلة التعليم معالجة ثورية فإنه عندئذ من منـاخ ثـوري عـام لايتنـاول التعليـم المدرسي وحده، بل يتناول سياسة تكوين الإنسان برمتها، بل يتناول سياسة الدولـة ومنهجيتهـا في البناء الوطني بصفة شاملة لأن التعليم ليس كالسياحة أو المواصلات توكل لوزارة أو لسياسة وزيـر التعليم، إما أن يكون سياسة دولة أو لايكون".

كما أثار الكثير من القضايا الأخرى المرتبطة بالموضوع كقضية الازدواجية وغيرها.

كما تطرق ***السيد/ عبـد الحميـد مهـري***[1] لنفس القضيـة، فـألقى محـاضرة لـلرد علـى الأسـتاذ مصطفى الأشرف بعنوان "بعض نواحي التجربة الجزائرية في ميدان التربية والتعليم يوم 22 مـارس 1978 بقاعة كابري تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: تعرض لمحتواها السـيد/محمـد الطيـب العلوي في سلسلة المقالات التي كتبها في جريدة السلام تحت عنوان "التربية بين الأصالة والتغريـب"[2] حيث ردّ على معظم النقاط بأدلة وحجج ومنطق سليم بعيـدا عـن الصخـب والضجيـج ومما جـاء في ردّه.[3]

"إن تقييم التجربة الجزائرية في ميـدان التربيـة، وخاصـة بعـض الجوانـب الـتي تتمـير بهـا هـذه التجربة، لايمكن أن يتم فقـط بواسـطة المقـالات والمحـاضرات بـل يتطلـب القيـام ببحـوث ودراسـات ميدانية، بعيدة يمكن أن تشترك في إعدادها أكثر الـوزارات قربـا مـن موضوعاتهـا، وتنـاقش في ملتقـى وطني يكلف باستخلاص النتائج التي تسفر عنها".

واختتم محاضرته بالدعوة إلى القيام بإصلاح شامل للمنظومة التربوية حيث يقول:[4]

"لا أريد أن اختتم هذه الكلمة بدون التأكيد على أن المشاكل والصعوبات الكبرى التي يعرفهـا قطـاع التربية هي صعوبات موضوعية، وأن جميع وسائل وطرق العمل التربوي قابلة للتحسين، وستبقى قابلـة للتحسين والتحديث دائما، ولكن هذه الوسائل وهذه الطرق التربوية مهما تنوعت وتحسنت فإنها لـن تحلّ هذه المشاكل إذا بقيت بنيات النظام التعليمي بدون تغيير، ومن هنا يتحتم في رأيي إعطاء الألويـة الكاملة لتطبيق الإصلاح باعتباره كلا متكاملا، املته التغيرات الكبرى التي يشـهدها المجتمع الجزائـري،

---

[1]- عبد الحميد مهري مجاهد، وسياسي، ومربي، رافق المدرسة الجزائرية منذ إنشائها سنة 1962 كأستاذ، ومدير دار المعلمين ببوزريعة- وأمين عام بوزارة التربية الوطنية بين 1965-1976 فتجمعت لديه معلومات قيمة عن المنظومة التربوية في مختلف أطوارها.

[2]- هذه المحاضرة لم تنشر كاملة، وقد نشر مقاطع هامة منها الأستاذ الطيب العلوي في الحلقة 36 من السلسلة التي كتبها حول المنظومة التربوية تحت عنوان "التربية بين الأصالة والتغريب" بجريدة السلام عدد 1413 يوم الأربعاء 26 جوان 1996.

[3]- محمد الطيب العلوي.م.س.الحلقة 26.

[4]- نفس المصدر ص26.

وتطبيق الإصلاح متوقف على تجنيد كل العاملين في حقل التربية وحلّ مشاكلهم الاجتماعية والمهنية، وإنارة الطريق أمامهم بمواقف واضحة لاتترك مجالا للتردد ولا للتأويل".

ج- الإتجاه الذي يرى أنّ لها ايجابيات يجب تنميتها وسلبيات يجب علاجها:

تمثل هذا الاتجاه -أيضا- شرائح مختلفة من المجتمع منهم ***السيد/مقداد سيفي***[1] الذي قال:[2]

"لقد عرفت منظومتنا التربوية تطورا ملحوظا منذ الاستقلال، وحققت نتائج لابأس بها، وبكل موضوعية، خاصة إذا ما أخذنا العامل الزمني ومؤاثراته بعين الاعتبار، ولكن هذا التطور الملحوظ للمنظومة التربوية لم يتم بصفة منسجمة في كل الأطوار والمستويات بحيث نقف الآن على عدم الإنسجام بين مختلف مراحل التعليم، وأصبحنا نرى تفككا ضمن مختلف النظم الفرعية وفيما بين أجزائها الشيء الذي أدّى إلى تطرّر كل طور بشكل مستقل عن الطور الآخر.

ولعلّ أهم نقائص منظومتنا تظهر فيمايلي:

- طموح أهداف التعليم.
- كثافة البرامج.
- حجم المواقيت.
- عدم التلاؤم أحيانا بين قدرة التلاميذ وبعض المفاهيم المقدمة لهم.
- مستوى مختلف الأسلاك.
- ضعف البحث التربوي.
- عدم التطابق بين المنظومة التربوية والتشغيل".

أما ***الدكتور مصطفى عشوي***[3] فيقول:[4]

"أنا من الذين لايصدرون أحكاما مسبقة على ضعف المنظومة التربوية دون عملية تقويم تربوي، ومع الأسف، فإن عملية التقويم التربوي على أساس علمي لم تجر لحدّ الآن في الجزائر، ولقد نادينا في إطار المعهد التربوي الوطني وفي ندوات تربوية مختلفة بضرورة إجراء عملية تقويم تربوي من طرف باحثين مختصين وفق منهجية معينة بعيدا عن أي تعصب لأحزاب أو تكتلات سياسية أو لأغراض ومصالح شخصية، وبعيدا عن الأهواء والانتماءات الايديولوجية الضيقة والأحكام المسبقة،

---

(1)- السيد/ مقداد سيفي تولى رئاسة الحكومة من 11 مارس 1994 إلى 1995/12/30 كما ترشح لرئاسة الجمهورية سنة 1999.

(2)- وزارة التربية الوطنية -مجلة أخبار التربية- العدد الثاني- سبتمبر 1994-ص1.

(3)- د.مصطفى عشوي أستاذ علم النفس بجامعة الجزائر، له عدة كتب ودراسات ذات علاقة بالتربية منها: المدرسة الجزائرية إلى أين؟.

(4)- مجلة الإرشاد -المنظومة التربوية بين ارتجال القرارات وضعف الإمكانيات- عدد 14 أكتوبر 1992 ص26.

وفي الواقع ضعف المنزومة التربوية يقاس بعدة عوامل، ويكاد الجميع يتفق على هذا الضعف انطلاقا من ملاحظات فقط، ولكن تشخيص العوامل الأساسية لهذا الضعف، وترتيب هذه العوامل حسب الأهمية، ينبغي أن يقوم -كما أسلفت- على منهجية معروفة تسمى في البحث العلمي بـ "التحليل العاملي" أي تحديد العوامل وترتيبها حسب أهميتها.

أمّا ***السيد/ بوبكر بن بوزيد***[1] فيقول:[2]

"فتفاؤلنا بما حققته منظومتنا التربوية من نتائج لايعني أن نزيل من أذهاننا ضرورة مقارنة النتائج بما حققته المنظومة التربوية في المجتمعات الأخرى التي وصلت إلى مستوى رفيع من الأداء التربوي بفضل انتهاجها الأساليب العلمية في التخطيط والتنظيم والتنفيذ والتقييم لكل مشاريعها بما في ذلك مشاريعها التربوية.

وعليه، فنحن مطالبون بانتهاج مثل تلك الأساليب العلمية إذا أردنا النجاح لمنظومتنا التربوية، وتلبية تطلعات مجتمعنا، والتكيف المستمر مع المتغيرات السريعة في عالم اقتربت فيه المسافات وأزيلت فيه الحواجز".

أما ***السيد/الطاهر زرهوني***[3] فيرى بأن المنظومة التربوية[4] "حققت فعلا تطورا من ناحية عدد التلاميذ، ومن ناحية عدد المؤطرين، والمؤسسات التعليمية.... لكن إنشاء مدرسة وطنية عصرية لاتتوقف فقط على هذه الجوانب، وإنما ينظر إلى مواضيع أخرى كنوعية التعليم، وطبيعة التكوين، وتحسن المستوى التعليمي والتثقيفي للتلاميذ وإلى أشياء أخرى نلاحظ أنها الآن في حاجة إلى تحسين ودعم مستمر، وبذل مجهودات جبارة".

أما السيد/ساعد زغاش[5] فيقول:[6]

"صدر الكثير من الأحكام على المنظومة التربوية، وعلى النتائج التي حققتها، تلك الأحكام نابعة في اعتقادنا من عاملين:

- الغيرة التي يكنها كل مواطن للمنظومة التربوية،والتي مفادها أن تكون النتائج المحققة إيجابية جدّا.

---

(1)- د.بربكر بن بوزيد -حاصل على دكتوراه الدولة في الالكترونيك وماستر Master في التكنولوجيا تقلد منصب وزير في عدة حكومات منها حكومة رضا مالك، وحكومة مقداد سيفي وحكومة أحمد أويحي وحكومة بن بيتور وحكومة بن فليس.

(2)- المركز الوطني للوثائق التربوية -الكتاب السنوي 1998- رسالة السيد/ معالي وزير التربية الوطنية بمناسبة الدخول المدرسي لسنة 98/97 ص120.

(3)- الطاهر زرهوني -مثقف وكاتب، تقلد العديد من المناصب السامية في وزارة التربية الوطنية، كان عضوا في اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح التعليم سنة 68-69 وسنة 74-75 له دراسات عديدة حول التربية والتعليم.

(4)- الطاهر زرهوني -التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال م.س.ص 139.

(5)- ساعد زغاش -كان مديرا للمركز الوطني للوثائق التربوية، حاليا يشغل مدير التعليم الثانوي بوزارة التربية.

(6)- وزارة التربية الوطنية -نافذة على التربية- عدد 7 أكتوبر 1998-ص1.

- الصورة التي يضعها كل فرد عن المنظومة التربوية انطلاقا من مقارنتها مع ما يعرفه أو يسمع عن المنظومات التربوية الأخرى.

إن هذه الظاهرة ليست شاذة، ولاتنفرد بها الجزائر، بل أنها ظاهرة عامة انبثق عنها نشاط يدعى التقويم التربوي المقارن.

إن الحكم الموضوعي على نتائج المنظومة التربوية يجب أن يعتمد على معايير موضوعية ترتكز على التقويم التربوي المقارن، ومدلول هذا المفهوم هو أن نقارن نتائج المنظومة التربوية في المجتمع مع النتائج التي حققتها منظومة تربوية في مجتمع آخر اعتمادا على -مدخلات النظام التربوي- سيرورته- مخرجاته".

أما ***الدكتور/ الحاج صالح***[1] فلا يحمل المنظومة التربوية التناقضات التي يعيشها المجتمع، بل اللوم كل اللوم في نظره يقع على المسؤولين الذين أساؤوا التخطيط وفي هذا يقول:[2]

"مشكلة اللغة سببها المسؤولون السابقون الذين وضعوا أقساما معربة موازاة مع بقاء أقسام مفرنسة فخلقوا جيلين في جيل واحد، وكان عليهم أن يضعوا العربية في كل المستويات، ثم تقوقع كل طرف على نفسه لأن كلّ فئة كانت تعرف لغة واحدة فقط مما منع الطرفين من القيام بمقارنة بين الثقافات الأخرى، فحدث اختلال في التصرفات وأحدث الهوة بين المعرب والمفرنس".

أمّا ***السيد/ عبد الكريم بن محمود***[3] فيرى[4] "إن قطاع التعليم عندنا مايزال يعاني من ضعف نسبي، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى كثرة الأطفال الذين يؤمون المدارس تبعا لتزايد النمو السكاني، بالإضافة إلى نسبة قليلة من المعلمين الأكفاء والمربين الناشطين يغادرون التعليم إلى نشاطات أخرى، وعدم الاستقرار هذا، ثم تزايد الأطفال البالغين سن الدراسة يؤثر بدون شك على المستوى التعليمي، وبالتالي على مردودية النجاح.

أمّا الدكتور/جمال قنان[5] فيتعرض لأخطر قضية واجهتها المنظومة التربوية واختلفت حولها الآراء، واشتد حولها النقاش آلا وهي قضية التعريب فيقول:[6]

---

[1]- الدكتور الحاج صالح عبد الرحمن، أستاذ جامعي عين يوم 14 ماي 2000 على رأس اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.

[2]- جريدة الأصيل اليومية الاثنين 29 جوان 1998 ص03.

[3]- السيد/ عبد الكريم بن محمود كان وزيرا للتربية في عهده نصبت المدرسة الأساسية.

[4]- محمد الطيب العلوي.م.س.الحلقة 30.

[5]- الدكتور/جمال قنان: باحث، ومؤرخ، وأستاذ جامعي، كان عضوا مؤسسا لجمعية الدفاع عن اللغة العربية، له العديد من المؤلفات التاريخية منها: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830- قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر. العلاقات الفرنسية-الألمانية الخ بحيث فاقت مؤلفاته عشرين دراسة بعضها طبع والبعض الآخر مايزال مخطوطا، اشرف وما زال يشرف على طلبة الماجستير.

[6]- د.جمال قنان.م.س.ص303.

"لقد فرضت قضية التعريب نفسها على الساحة الوطنية منذ السنة الأولى من الاستقلال وإذا كان الجانب المبدئي للمسألة لم يعد قابلا للنقاش بعد استعادة الاستقلال الوطني فإن المدة الزمنية المطلوبة والطرق التي يجب أن تتبع لانجاز هذه المهمة الوطنية قد استحوذت على هذا النقاش الوطني الذي لاتزال بعض من جوانبه مستمرة حتى اليوم".

ويواصل قائلا:[1]

"...لقد وضعت الأسس لتعريب المدرسة الجزائرية في مستوييها الأساسي والثانوي، وتمّ تحقيق خطوات كبيرة نحو الهدف في هذين القطاعين و لم يبق سوى لمسات خفيفة لاستكمال عملية التعريب التام للمدرسة الجزائرية في هذين المستويين".

د- الاتجاه الذي تمثله الوزارة الوصية على التعليم (وزارة التربية الوطنية):

لاتختلف أراء هذا الاتجاه من حيث الطرح عن الاتجاه الذي سبقه فكلاهما يقر بوجود ايجابيات وسلبيات، ورغم أن الوزارة لحدّ الآن لاتملك دراسة تقييمية جادة علمية، تحكم من خلالها على نجاح أو فشل المنظومة التربوية إلاّ أنها -مع ذلك- أكثر من غيرها دراية بالموضوع، واطلاعا على آلياته ومصاعبه، ومعرفة بمكاسبه المختلفة، وقد عبرت عن رأيها في العديد من وثائقها منها مايلي:

جاء في وثيقة العمل بمشروع المؤسسة تحت عنوان "وضعية المؤسسات التربوية"[2] "إن النتائج الإيجابية التي حققتها المدرسة الجزائرية الحديثة في إطار المنظومة التربوية التي نصت عليها أمرية 16 أفريل 1976 وحددت أهدافها ومعالمها، مازالت لاتعكس الطموحات المرجوة، فإذا تأملنا واقعنا وتمعنا في المنهجية التي تسير بها نجد أن مجالات المبادرة والاجتهاد الرامية إلى التحسين والتطوير تكاد تكون راكدة بسبب عدم مسايرة الأساليب المنتهجة في التسيير لمتطلبات العصرنة، وكذا عدم مواكبة التحولات والمستجدات التي مست القطاع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي.

وقد نتج عن هذا الوضع بروز سلبيات في جوانب عديدة من الحياة المدرسية منها:

- كثرة التلاميذ الذين يعانون صعوبات في الدراسة.
- ضعف التحصيل، وانخفاض نسب النجاح في الامتحانات.
- تزايد عزوف التلاميذ عن الدراسة وعن التعليم.

---

[1]- المصدر السابق ص304.

[2]- وزارة التربية الوطنية -وثيقة العمل بمشروع المؤسسة جوان 1997- ص4.

- اعتماد طرائق وأساليب التقييم التحصيلي واغفال التقييم التشخيصي والتكويني وقلة الاهتمام بالجانب السلوكي.
- ضعف اقبال التلاميذ على المكتبات، وأعراضهم عن المطالعة.
- كثافة البرامج وضعف انسجامها فيما بينها رغم التخفيف والتعديل الذي ادخل عليها.
- النقص في تكوين الأساتذة وخصوصا في الميدان البيداغوجي.
- انعدام الفعالية في الدعم المقدم، وضعف المعالجة التربوية.
- قلة متابعة الأولياء لأبنائهم.

الجانب التنظيمي والتسييري:

- الرتابة المملة التي طغت على تسيير المؤسسات التعليمية والتكوينية.
- سوء الاستغلال للكفاءات والامكانات المتوفرة.
- التطبيق الشكلي للنصوص التشريعية وعدم متابعة وتقييم نتائجها.
- قلة اهتمام مختلف المتعاملين بالمؤسسة (من أولياء- سلطات محلية ومؤسسات أخرى) وضعف مساهمتهم في تدعيمها ماديا ومعنويا.
- صعوبة ظروف تمدرس التلاميذ (بعد المسافة- تقليص الداخليات...).
- عدم التوافق بين الاحتياجات الحقيقية والاعتمادات المالية الممنوحة، وسوء استعمالها.
- نقص تكوين المسيرين ومحدودية إطلاعهم على التقنيات الحديثة للإدارة المدرسية.
- ارتفاع نسبة الغيابات التي تؤثر سلبا على مردود التعليم، وخاصة منها المتعلقة بغيابات التأطير التربوي.

جانب الاتصال والإعلام:

- نقص في الاتصال والإعلام.
- عدم نجاعة طرق التبليغ.
- عدم وجود استراتيجية ناجعة للاتصال.

أما النشرة الرسمية للتربية الخاصة بالمدرسة الأساسية المندمجة[1] فقد قيمت الوضع على النحو التالي:

"بعد التقسيم الشامل كشفت التقييمات التي انجزت لحدّ الآن أنّ النموذج النظري بالرجوع إلى المادة 26 من أمرية 16 أفريل 1976 غير محقق بصفة كاملة ويمكن القول أن ما انجز من الجانب الأقل من المشروع الأصلي، وأسباب ذلك كثيرة منها ماهو راجع إلى غياب المستلزمات الأساسية ومنها ماهو إفراز ماأقيم من المدرسة الأساسية لسلبيات عديدة:

- عدم الانسجام داخل الأطوار الثلاث.
- عدم الانسجام مع القطاعات الأخرى.
- عدم الانسجام مع مراحل التعليم الأخرى.

وإذا تناولنا الجانب التنظيمي فقط، فإن ماسبق ذكره في التقييم أدّى منذ تنصيب السنة الأولى إلى الإبقاء على النظام الموروث بكل تناقضاته حيث بقيت الحواجز قائمة بين المدرسة الابتدائية التي سميت خطأ ملحقة ومدرسة الطور الثالث التي بقيت في الواقع متوسطة، وسيرت كل واحدة شؤونها بالطرق التقليدية وبوسائل مالية ومادية وبشرية متباينة".

أمّا اللجنة الوطنية لإصلاح منظومة التربية والتكوين، فقد أصدرت تقريرا خاص بتقويم التعليم الأساسي (تشخيص-تقويم-اقتراحات) جاء فيه مايلي:[2]

"وفي حقيقة الأمر إن التعليم الأساسي مهما قيل عنه يعدّ أحد المكاسب التي تحققت في مجال التربية، والتي تستطيع الجزائر أن تفخر بها لأنها ضمنت بهذا النظام الحق لجميع الأطفال في الاستمرار في الدراسة لمدة أطول، وتلقي تكوين شامل يكتسبون بواسطته رصيدا من المعارف والمهارات التي تهيئهم للمواطنة الواعية، وتجعلهم قادرين على شق الطريق في مجال مواصلة التحصيل العلمي أو التهيؤ للدخول المبكر في معركة الحياة لأن فرص التعليم التي كان يوفرها التعليم الابتدائي للأطفال الذين تمكنوا من الإلتحاق بهذه المرحلة لاتستجيب لحاجاتهم نظرا لقصر المدة، وضآلة الحصيلة المعرفية، وطغيان الطابع النظري واللفظي على مناهج هذه المدرسة، وليس من المستبعد عودة من انتهى بهم المطاف في نهاية هذه المرحلة إلى الأمية من جديد وفي ذلك خسارة مزدوجة.

---

[1]- النشرة الرسمية للتربية -عدد خاص مارس 1996- مصدر سابق- ص3.

[2]- اللجنة الوطنية لإصلاح منظومة التربية والتكوين، تقرير اللجنة الفرعية الأولى الخاص بتقويم التعليم الأساسي (تشخيص-تقويم-اقتراحات) الجزائر ماي 1989.

وهكذا تبرز أهمية التعليم الأساسي، وضرورة الاهتمام به ورعايته وتوفير مـايلزم لنجاحـه... وإذا كانت هناك ملاحظات تشير إلى الضعف الذي برز في نتائج هذا التعليم أو التفـاوت بـين ماكنـا نهدف إليه وبين المكاسب التي تحققت ليس مرد ذلك إلى البنية التعليمية في حدّ ذاتها أو الفلسفة التي تقوم عليها وإنما مرده جملة من العوامل التي تعدّ بمثابة مآخذ.

أ- الظروف التي انطلقت فيها، والتي لم تكن مهيأة بالقدر الكافي.

ب- الامكانيات التي يسير بها، والتي لم تتغير كثيرا عما كان عليه الأمر قبل التعميم.

جـ- الفراغ الذي ظل قائما في مجال عمليـات المتابعـة والبحـث والتقويـم الـتي هـي شـرط ضـروري لنجاح كل تجديد وتعضيد كل تجربة.

د- معظم المعلمين والمشرفين الذين هم في واقع الأمر عمدة هـذا التجديـد لم يسـتوفوا مـدة التكويـن المطلوبة وشروط الاستجابة للتغيير الواعي، ولم يكن لديهم التأهيل الكافي الذي يسمح لهم باسـتيعاب التطور الحاصل في المناهج والأهداف.

هـ- وحتى البرامج التدريبية التي نظمت، بعد انطلاق التعليم الأساسي بهـدف تكييـف المعلمـين مـع المهمات الجديدة لم تكن شاملة ولا كافية ولم تتلمـس مواطـن الضعـف الحقيقيـة، ومـن ثـمّ لم تسـهم بالقدر الكافي في رفع مستوى المعلمين الذي مازال يطرح إشكالا في مجال التكوين.

و- لقد طورت الأهداف والمناهج وطرائق العمل ولكن مستوى المعلم لم يتطور كثـيرا لأن الاهتمـام ظل مركزا حول توسيع خريطة التعليم الأساسـي، وإعـداد المنـاهج الجديـدة وتجديـد الكتـب ومـا إلى ذلك.

ز- إننا لم نرع هذا النظام منذ نشأته الرعاية الحقة، ولم نتبع سيره، ولم نوفر له كل ماينبغي أن يوفـر له، ولم نحدث تغييرا في المحيط الذي يتفاعل معه، والذهنيات التي تعايشه أو تنفذه، وكان من المفروض أن تهيأ الظروف من البداية وتعد العناصر البشرية إعدادا شاملا يمكنها من استيعاب المفاهيم والمبـادئ التربوية التي تميز هذا التعليم.

بعد استعراضنا لأهم المراحل والخطوات التي قطعتها المنظومة التربويـة الجزائريـة منـذ اسـتعادة الاستقلال الوطـني سـنة 1962 إلى تـاريخ تخـرج أوّل دفعـة مـن المدرسـة الأساسـية ووصولها إلى عتبـة الجامعة، واستكمال تعريب التعليم الثانوي تعريبا شاملا سنة 1989.

بعد كل هذا يجدر بنا أن نتساءل، هل تمكنت هذه المدرسة من إقامة النظـام الـتربوي المـأمول الذي نصّت عليه كل الوثائق الأساسية، ابتداء من وثيقة الصومام سنة 1956 ووثيقـة طرابلـس 1962 إلى

ميثاق الجزائر سنة 1964 إلى الميثاق الوطني 1976، وأمرية 16 أفريل 1976، وكذا مقررات الدورة الثانية للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني لسنة 1979 وغيرها، والتي أكدت كلها على أن التعليم ينبغي أن يكون وطنيا في مضامينه، ديمقراطيا في شموليته علميا في جوانبه؟

وهل تخلصت المدرسة من ظاهرة الانضواء على نفسها، والانطواء والانغلاق والتركيز على تقديم المادة العلمية للتلاميذ فقط، وبالتالي هل خرجت من قوقعتها وتفتحت على المجتمع وقامت بالمهمة الموكلة لها، فطابقت أهدافها بحاجيات ومطالب المجتمع وأصبحت تهتم بتربية وإعداد الأجيال الصاعدة من جميع الجوانب الجسمية والاجتماعية والانفعالية إلى جانب الاهتمام بالتكوين العلمي؟.

الواقع أنه لم يجر لحدّ الآن تقويم نوعي، عملي تربوي، جاد يساعد على معرفة مدى تحقيق الأهداف العلمية والتربوية في المنظومة التربوية من النواحي المادية والعلمية والبيداغوجية والنفسانية والاجتماعية بطريقة محددة وشاملة تمككنا من كشف عيوب التنظيم في الهيكل التربوي وبالتالي بيان نقاط الضعف وإبراز جوانب القوة والنفع، كما أننا لم نستعن بأخصائيين في علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الإحصائيات لتأكيد أو نفي ذلك كل مالدينا لايعدو أن يكون مجرد أفكار انطباعية وأحكام نسبية فيها جانب معين من الحقيقة، ولكنها ليست كل الحقيقة، ورغم ذلك فإن لهذه المدرسة جوانب إيجابية وأخرى سلبية يمكن إبرازها فيمايلي:

الجوانب الإيجابية:

وهـــي:

1- تحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم:

إذ أن مقارنة بسيطة بين أعداد التلاميذ التي لم تكن تتجاوز 808426 [1] تلميذا خلال السنة الدراسية 63/62 في التعليم الابتدائي والثانوي، وأعدادهم خلال السنة الدراسية 1989/88 التي بلغت 6022980[2] تلميذا تؤكد مما لايدع مجالا للشك أن هذه الديمقراطية قد تحققت فعلا في ظرف وجيز قلّ نظيره في العديد من دول العالم الثالث.

2- جزأرة التعليم:

مما لاشك فيه أن المدرسة تمكنت من قطع أشواط هامة في ميدان جزأرة التعليم، إذ تمكنت من جزأرة كل المناصب ذات المسؤولية، وعلى جميع المستويات كما تمكنت من جزأرة التعليم الابتدائي جزأرة تامة ابتداء من سنة 1977 و من جزأرة التعليم المتوسط بنسبة 95% ومستويات التعليم

---

[1]- وزارة التربية الوطنية -وضعية قطاع التربية الوطنية مسح شامل من 62 إلى 98- م.س.ص2.6.

[2]- نفس المرجع ص2.6.

الأخرى بنسبة 75 % في سنة 1983 كما تمكنت من جزأرة البرامج والوسائل التعليمية والكتب المدرسية وغيرها.

3- إدخال اللغة العربية في التعليم:

قطعت المدرسة أشواطا هامة -أيضا- في ميدان تعريب التعليم، إذ تمكنت من تعريبه تعريبا كليا في مختلف مراحله الأساسي والثانوي، وأصبح التلاميذ كلهم يدرسون باللغة العربية، وأصبحت اللغة الفرنسية لغة أجنبية كغيرها من اللغات الحية الأخرى.

4- التوجه العلمي والتقني:

بذلت -أيضا- مجهودات جبارة في هذا الميدان، أعطت نتائج إيجابية للغاية، تعكسها الوضعية المسجلة خلال الدخول المدرسي 1987/86 حيث كان توزيع التلاميذ المقبولين في السنة الأولى ثانوي على النحو التالي:[1]

56 % في الفروع العلمية والرياضية.

24 % في الفروع التقنيـــــــــــة.

20 % في الفروع الأدبيـــــــــــة.

غير أن أغلب التلاميذ الموجهين نحو الفروع العلمية والتقنية لايتمتعون بالمؤهل المطلوب الذي يمكنهم من متابعة الدراسة في هذا التخصص وهو ما زاد من نسبة التسرب الذي تعانيه المنظومة التربوية.

5- توحيد التعليم:

تم قطع أشواط هامة في هذا الميدان، إذ بعد أن كان التعليم مشتتا من حيث التسيير والإشراف، فهناك التعليم العام المسير من طرف الدولة، والتعليم الخاص التابع للخواص، والتعليم الديني المسير من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الدينية والتعليم التابع لبعض البعثات التبشيرية جاءت أمرية 16 أفريل 1976 فوحدت التعليم، وأصبحت نشرف عليه وزارة التربية الوطنية وحدها دون منافس.

6- محو الأمية:

ساهمت المدرسة كثيرا في التخفيف من حدة ظاهرة تفشي الأمية التي تجاوزت 96 % غداة استرجاع الاستقلال الوطني، إلاّ أنها انخفضت كثيرا سنة 1989 بفضل إنشاء المركز الوطني لمحو الأمية في 31 أوت 1964 التابع لوزارة التربية والذي قام بالعديد من المهام في مجال محو الأمية وتعليم الكبار،

---

[1]- حزب جبهة التحرير الوطني، الأمانة الدائمة للجنة المركزية -مشروع ملف المنظومة التربوية والتكوينية- مصدر سابق ص27.

هذا إلى جانب إنشاء المركز الوطني للتعليم بالمراسلة سنة 1966 وما قام به من مجهود في ميدان محو الأمية.

7- البحث التربوي وصناعة الكتاب:

شهد هذا الميدان -أيضا- تحسنا ملحوظا وشاملا، فبعد أن كان الكتاب المدرسي كله مستوردا من الخارج وخاصة من بلد المستعمر السابق وبعض البلدان الشقيقة والصديقة خلال المراحل الأولى من الاستقلال أصبح سنة 1989 جزائريا في معظمه شكلا ومضمونا بفضل الجهود الجبارة المبذولة في هذا الميدان، ومنها إنشاء المعهد التربوي الوطني سنة 1962 والذي شمل على مديريات فرعية للوثائق والمنشورات تقوم بالانتقاء والتحليل والترجمة والنشر، وكذا الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية الذي يتولى طبع الكتب وجمع الوسائل التعليمية الأخرى ونشرها وتوزيعها.

8- التطور الهام للهياكل والمنشآت:

شهد ميدان الهياكل والمنشآت تطورا هاما، فبعد أن كان يعاني نقصا فادحا أرغم القائمين على التربية في بداية الاستقلال إلى استغلال كل مايمكن استغلاله من أقسام مهجورة وثكنات مخربة، ومبان قصديرية تركها الجيش الفرنسي وغيرها. انطلقت حملة واسعة جدّا منذ سنة 1965 لتشييد الآلاف من الأقسام وغيرها من الهياكل والمنشآت التربوية بلغت سنة 1988/1989[1] 85723 قسما دراسيا و 12240 مدرسة ابتدائية و 2108 إكمالية و 574 ثانوية و 131 متقنة.

أما الجوانب السلبية فما زالت عديدة يعاني منها النظام التربوي منها ماهو حقيقي ومنها ماهو مفتعل ومن أبرزها مايلي:

- اكتظاظ التلاميذ داخل القسم الواحد، والذي تجاوز 50 تلميذا أحيانا.
- ضعف التكوين البيداغوجي والعلمي للأساتذة والمعلمين والمشرفين بسبب ضعف التكوين وقلة المتابعة.
- وجود مقررات ومضامين متفاوتة من حيث الحجم من سنة إلى أخرى، وغير متناسبة مع مقررات الطور الذي سبقها والذي يليها.
- انخفاض المستوى مما أدّى إلى التسرب المدرسي والإعادة والطرد.

---

[1]- وزارة التربية الوطنية -تقرير لجنة التعليم الأساسي حول مسيرة التعليم الابتدائي والمتوسط بصفة عامة والتعليم الأساسي بصفة خاصة مرجع سابق- ص43.

- تدني نسبة النجاح في شهادة التعليم الأساسي، وكذا في شهادة البكالوريا، حيث انخفضت -مثلا- نسبة النجاح في شهادة التعليم الأساسي من 52,17% سنة 1970 إلى 24,71% [1] سنة 1980.

- الإصلاحات الأخرى المتواصلة والمرتجلة التي شهدتها المنظومة التربوية من 62 إلى 1989 حتى أصبح التلاميذ وكأنهم حقل للتجارب (إصلاح 62- إصلاح64- إصلاح 69 إصلاح 74- إصلاح 76 إصلاح 89) هذا إلى جانب الإصلاحات الأخرى التي عرفها التعليم الثانوي خلال نفس الفترة.

- التهميش الذي يعاني منه التعليم التقني والتركيز على التعليم العام.

- الاهتمام بالجانب النظري وعدم إعطاء العناية اللائقة للجانب التطبيقي مما جعل خريجي مختلف المدارس يعجزون عن الربط بين النظري والتطبيقي.

- المبالغة في توزيع فروع التعليم الثانوي والتي بلغت، خلال الدخول المدرسي 86/1987- 24 فرعا مفتوحا.

ولكي نتمكن من إقامة منظومة تربوية وطنية تحقق الغايات والأهداف المنشودة علينا أن نعيد النظر في الأساليب المتبعة في إعداد المعلم والمناهج والكتب وكل ماله علاقة بميدان التربية والتعليم، وبذلك تساهم هذه المنظومة -فعلا- في تطوير المجتمع لأن الحكمة تقول: ***إن وراء كل مجتمع عظيم تربية عظيمة***. وهذا يستلزم منا اتخاذ جملة من الإجراءات على النحو التالي:

أ- على المستوى التنظيمي:

- التخفيف من المواقيت المثقلة التي أصبحت ترهق أذهان التلاميذ وتنفرهم من المدرسة والدراسة، على أن يخصص جزء منها للعمل الشخصي والنشاطات الثقافية والرياضية على غرار ماهو معمول به في العديد من بلدان العالم.

- القضاء على ظاهرة الاكتظاظ بحيث يصبح الهدف 30 تلميذا في القسم الواحد.

- تمديد فترة التعليم الأساسي إلى عشر سنوات بدل تسعة بإضافة سنة رابعة للطور الثالث لأن ثلاث سنوات غير كافية نظرا لأهمية هذه المرحلة.

- إعطاء أهمية خاصة للسنتين الأوليتين لاسيما في مجال التنظيم والتأطير واسنادها إلى أكثر المعلمين كفاءة وتجربة وإخلاصا.

- تنظيم التعليم الاستدراكي حتى يؤدي دوره في معالجة الضعف.

- تنظيم التعليم المكيف لمكافحة أسباب الفشل والتسرب الدراسي.

---

[1] -نفس المرجع السابق ص43.

- إعطاء عناية خاصة للأقسام الخاصة بأبناء المغتربين لإعادة دمجهم في الأقسام الدراسية العادية.

- العدول على نظام التوجيه الحالي الذي يوزع التلاميذ المقبولين وفق النسب المحددة وحسب معدلاتهم، دون النظر إلى استعداداتهم، ومدى انسجام هذا الاستعداد مع الشعب التي يوجهون إليها، واعتماد معايير بيداغوجية في ذلك.

- تخصيص معلم للتربية البدنية والرياضية على مستوى الطور الثاني، وإنشاء سلك المستشارين في هذه المادة.

- إحداث محفزات للمعلمين المجدين لدفعهم للاعتماد على العمل الشخصي والاجتهاد والبحث، وإبراز القدرات الابتكارية.

ب- على المستوى التربوي:

- المراجعة الشاملة للمناهج من حيث المضمون والبناء، ومستوى التناول بإشراك المختصين، العاملين في مختلف مراحل التعليم والتكوين.

- العمل على تحقيق الانسجام والتكامل بين برامج التعليم الأساسي وبرامج التعليم الثانوي.

- ضرورة وضع سياسة وطنية واضحة لتعليم اللغات الأجنبية، وضمان الاستفادة من تجارب الأمم لتحقيق تطلعاتنا في المجال التكنولوجي، وهو مايعني عدم الاقتصار على اللغة الفرنسية وحدها، وتميزها عن غيرها من اللغات الحية.

- إيلاء عناية خاصة للكتاب المدرسي من حيث المحتوى والشكل والطبع وتجريبه قبل تعميم استعماله لتدارك النقائص إن وجدت.

- تكوين مختصين في بناء الاختبارات المختلفة.

- تجسيد البعد التكنولوجي المتمثل في تعدد التقنيات في التعليم الأساسي على مستوى البرامج والمنهجية والتجهيز.

- إعادة النظر في التقويم المستمر بمفهومه الصحيح الذي يعطي صورة واضحة عن إمكانيات التلميذ وقدراته في مختلف المجالات، وليس ذلك التقويم الظرفي (فرض + اختبار) الذي لايؤدي الدور التربوي اللائق بعملية التقويم.

- الاستعانة بمختصين في مجال علم النفس وعلوم التربية لاكتشاف الصعوبات التي يواجهها بعض الأطفال وعلاجها.

- تدريب المربين على استعمال الوسائل التعليمية المستخدمة في التعليم الأساسي والثانوي.

- التكفل الجيّد بالمتفوقين على شروط تعتمد أساسا على القدرات التعليمية المتميزة بعيدا عن كل فرز اجتماعي.

جـ- على مستوى التكوين والتأطير:

- تكثيف عملية تكوين المؤطرين (المفتشين) لتغطية الاحتياجات الواسعة في هذا الميدان وتدريبهم على البحث الميداني التطبيقي، وانتقاؤهم من أحسن كفاءات التربية، وتخصيص فترة كافية لزيادة تكوينهم علميا وتربويا.
- جعل الرسكلة وإعادة التكوين وتحسين المستوى عملية إجبارية يخضع لها كل مدرس، وكل إطار في ميدان التربية.
- تخصيص عطل تكوينية لصالح الأساتذة والباحثين في إطار نشاطهم العلمي ولصالح المعلمين الذين هم في حاجة إلى استكمال تكوينهم.

د- على مستوى الإصلاح:

كل إصلاح يجب أن يستهدف مايلي:

- تأكيد الثوابت الوطنية واحترام الشخصية الجزائرية ومقومات الأمة الجزائرية.
- تصحيح جوانب النقص الملحوظ في النظام القائم.
- ضمان الانسجام الأمثل بين مركباته، وتحقيق التكامل بين أجزائه.
- تحديد الوسائل الضرورية التي يجب توفيرها وتطورها وفق خطة مبينة ولمدة معينة من الناحية التنظيمية والتشريعية ومن ناحية الموارد المالية والمادية.
- تصور التأثيرات الناجمة عن التغيرات المرتقبة وتقييم الانعكاسات المختلفة.
- مراعاة الطموح التنموي الوطني والتطور العلمي.
- التخلص من عقدة تقليد كل ماهو موجود في المنظومة التربوية الفرنسية، هذه المنظومة التي ثار ضدها الفرنسيون أنفسهم سنة 1968 معلنين فشلها، ومتهمين إياها بالضعف والقسور بسبب تركيزها على الجانب النظري وإهمالها للجانب التطبيقي.

بقي أن نشير إلى أن التربية والتعليم هما أساس بناء الشخصية الوطنية، وهما أفضل أنواع الاستثمارات وأبقاها على الإطلاق استثمار يتعلق ببناء العقول المتفتحة المتوازنة التي ستتحمل مسؤولية الأمة في المستقبل القريب، لذا لابدّ من التخلص من العشوائية في هذا الميدان الاستراتيجي والحساس وإقامة منظومة تربوية علمية تخطط للمستقبل وتمكن الأجيال القادمة من مواجهة المتغيرات التي ستواجههم، وهو مايتطلب تحديث المناهج ورفع كفاءة المعلمين وحمل التلاميذ على الإبداع والابتكار

وتأكيد ذاتيتهم الشخصية، وبذلك-فقط نتمكن من القضاء على الفجوة العلمية والتكنولوجية التي تفصلنا على العالم المتقدم، ونحتفظ بدورنا الحضاري وبمكانة وجودنا على خارطة العالم، هذا العالم الذي لن نحقق فيه مكانا مالم نمتلك علوم العصر ومعارفه وتقنياته التكنولوجية.

وإذا كان الدكتور طه حسين قد دعا قبل عقود إلى "جعل التعليم كالماء والهواء، حقا للجميع" فإننا اليوم في حاجة إلى التعامل مع التعليم كعنصر أساسي تتصارع الدول والأمم على امتلاكه والتفوق فيه.

الخاتمـــة:

سعت المنظومة التربوية الجزائرية خلال مسارها التاريخي إلى رفع الغبن الذي سلط على الشعب الجزائري من الناحية الثقافية والتعليمية طوال الحقبة الاستعمارية، وتحقيق طموح وآمال الشعب بتوفير مقعد دراسي لكل طفل بلغ سن التمدرس في مختلف أرجاء الوطن كما سعت إلى تجسيد الاختيارات الأساسية للبلاد التي وردت في مختلف النصوص الأساسية للبلاد والتي تتمحور حول:

- البعد الوطنـــي
- البعد الديمقراطي
- البعد العصـــري

وقد مرّت بمراحل عديدة، عرفت خلالها تعديلات كان معظمها خاضعا للضغوط والحالات الظرفية العارضة، غير أن أبرز محطة يمكن التوقف عندها كانت ميلاد المدرسة الأساسية المتعددة التقنيات التي جاءت لتنظم التربية والتكوين، وتضع استراتيجية تربوية تمثلت في إعطائه الطابع الوطني، ومجانيته، وتوحيده وديمقراطيته وإلزاميته.

إلاّ أنّ التسرع الذي صاحب تنصيب المدرسة الأساسية وعدم تطبيق أهم مانصت عليه أمرية 16 أفريل 1976، وضعف التسيير والتحكم في النظام التربوي، وغياب تصوّر شامل لتطوره وتعرض المدرسة للعديد من الإصلاحات المرتجلة الآنية الظرفية التي لم تعتمد على تقييم حقيقي علمي، وكذا تهميش رجل التعليم ووضعه في إحدى الدرجات الدنيا من السلم الاجتماعي معنويا وماديا، كل ذلك حال دون تحقيق جل الأهداف المنتظرة ورغم ذلك فقد تمكن النظام التربوي من تحقيق نتائج باهرة منها:

أ- جزأرة محتويات التعليم والمعلمين.

ب- التوسع المتواصل لطاقات الاستيعاب.

جـ- الرفع المتواصل للمستوى الدراسي.

د- النسبة العالية التي اصبحت تحتلها المرأة داخل هذا القطاع كتلميذة ومعلمة وأستاذة وإدارية.

و- المكانة التي يحتلها الشباب الجزائري في السوق الدولية للعلوم والتكنولوجية والتي لاتقل عن نظيرتها في العديد من الدول.

وفي نفس الوقت لوحظت جملة من الاختلالات والنقائص منها:

- عدم قدرة نظام التربية على ترجمة غاياته المنصوص عليها في السياسة التربوية إلى استراتيجيات منسجمة ومتماسكة، وعدم تمكن هذا النظام من تحقيق الأهداف النوعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية المأمولة.

- عدم التطبيق الكلي للمدرسة الأساسية المتعددة التقنيات ذات التسع سنوات، والاقتصار في هذا الميدان على الجانب النظري فقط.

- نقص الانسجام بين الأجزاء المختلفة بين النظام التربوي (التحضيري- الأساسي- الثانوي- العالي- التكوين المهني).

- لم يكن مستوى أداء المتخرجين من النظام التربوي مرضيا تماما ويظهر ذلك من خلال معدلات الاخفاق في الامتحانات في مختلف المستويات، وضعف المستوى الدراسي، والتسرب الكبير الخ...

- ظاهرة عدم الالتحاق بالمدرسة في بعض المناطق الريفية، وفي مستوى بعض الفئات الاجتماعية مثل البنات، أبناء الرّحل، أبناء العائلات ذات الامكانيات المحدودة.

- ضعف التكوين البيداغوجي، وعدم فعالية "الرّسكلة" لدى المعلمين والأساتذة والمشرفين والإداريين.

كل ذلك انعكس سلبا على سمعة المدرسة الجزائرية، وشكك في فعاليتها وجدواها، بل فتح الباب على مصراعيه أمام المتربصين بها، والحاقدين عليها، وعلى توجهاتها الوطنية، فوجهت لها أصابع الإتهام، بأنها عاجزة، قاصرة، بل منكوبة تماما، وبالتالي بدأت الأصوات تتعالى مطالبة بإلغائها تماما واستبدالها بأخرى تكون مخالفة لكل ماتحمله هذه المدرسة من توجهات ومبادئ بحجة العصرنة والتفتح على العالم الخارجي، ومواكبة التقدم العلمي الحادث في العالم.

الملاحق

ملحـــق 1

كرونولوجيـا تطـــور المنظومـــة التربويـــة الجزائريـــة

من 1962 ____ إلى _____ 1989

1962:

- صدور وثيقة طرابلس 1962 التي حدّدت التوجهات الكبرى للمنظومة التربوية الوطنية المأمولة.
- المغادرة الجماعية للمعلمين الأجانب (الفرنسيين بصورة خاصة) ومؤطريهم (حوالي 16 ألف) الجزائر إلى وطنهم.
- إنشاء وزارة التربية الوطنية (تشمل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي) بموجب المرسوم المؤسس للحكومة الأولى في عهد الاستقلال المؤرخ في 1962/09/27 والذي يحمل رقم 01/62.
- تشكيل لجنة وطنية بلغ عدد أعضائها حوالي 20 عضوا انحصرت مهمتها في إعداد الموسم الدراسي 63/62 أغلب أعضائها من المعلمين الابتدائيين المرسمين في سلك التعليم الفرنسي المنخرطين في الاتحاد العام للعمال الجزائريين.
- الرئيس بن بلّة يؤكد خلال انعقاد أول مجلس تأسيسي وطني أن مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي ستفتح أبوابها يوم 1962/10/15.
- نشر بلاغ في صحيفة "برقية الجزائر" يدعو المعلمين الأحرار إلى التقدم إلى أكاديميات التعليم كي يسجلوا أنفسهم في مراكز التدريب التربوي.
- توظيف أعداد كبيرة من الممرنين والمساعدين لسدّ النقص الذي تعانيه المدرسة الجزائرية خاصة بعد المغادرة الجماعية للمعلمين الأجانب.
- إدراج اللغة العربية في جميع المدارس بنسبة 7 ساعات أسبوعيا.
- تنصيب اللجنة العليا لإصلاح التعليم يوم 1962/12/15.
- صدور المرسوم 62/166 يوم 1962/12/31 المتضمن تأسيس المعهد التربوي الوطني، وهو أوّل هيكل تربوي وطني يؤسس في ظل الاستقلال.
- إنشاء المدرسة الوطنية المكلفة بتكوين الأساتذة التقنيين.
- الشروع في تنظيم الورشات الصيفية التي عرفتها المنظومة التربوية بين 1962–1968م.

1963:

- إنشاء وزارة الإرشاد الوطني التي تضمّ التعليم الابتدائي والثانوي والعالي.
- صدور المرسوم 410/63 بتاريخ 1963/10/14 المتضمن إصلاح الوظيفة التعليمية.
- إدراج المدارس الحرّة في مؤسسات التعليم العام خلال السنة الدراسية 64/63.

- الشروع في تطبيق برنامج واسع لبناء مدارس ريفية، هذه العملية التي سوف تؤدي إلى انجاز 2000 وحدة تربوية تتألف كل واحدة منها من حجرتي دراسة ومن قاعة متعددة الخدمات ومن سكن وهو ماساعد على تصحيح الاجحاف الكبير المرتكب في حق الخريطة المدرسية للبلاد.
- انطلاق حملة محو الأمية على نطاق واسع للتخفيف من حدة هذه الآفة التي تشكل في حدّ ذاتها معلما من معالم مخلفات الاستعمار.
- تمّ انتاج أوّل كتاب مدرسي في عهد الجزائر المستقلة.
- صدور المرسوم 495/63 يوم 1963/12/31 الذي ألغى العمل بالنظام الفرنسي لشهادة البكالوريا وأحدث بكالوريا جزائرية يمتحن فيها التلميذ مرّة واحدة في امتحانات كتابية كلها.

1964:

- تمّ طبع وثيقة بعنوان "البرامج والمواقيت والتعليمات التربوية للطور الأول من التعليم.
- إنشاء مراكز التكوين الثقافي والمهني لرفع مستوى الممرنين بواسطة دروس مسائية وبالمراسلة وفي ورشات صيفية لتؤهلهم للإرتقاء إلى مستويات التعليم العليا مثل درجة مساعد أو مدرس.
- توظيف أكثر من 7000 متعاون أجنبي أوفدوا من البلدان الصديقة والشقيقة وخاصة من بلاد المستعمر السابق بسبب زيادة التمدرس وحداثة الجهاز التكويني.
- إنشاء ثلاث ثانويات معربة تعريبا كاملا وكانت مدخلات هذه الثانويات من تلاميذ المدارس الحرّة المعربة التي أنشأتها بعض المنظمات الوطنية في عهد الاحتلال.
- تكثيف عملية توظيف الممرنين لسد العجز في التأطير التربوي في المرحلة الإبتدائية.
- الشروع في تأسيس ثلاثين (30) دارا لتكوين المعلمين بمعدل دارين لكل عمالة انذاك (15 عمالة).
- إنشاء المركز الوطني لتحضير شهادة الكفاءة للتفتيش الابتدائي والمتوسط وإدارة دور المعلمين.
- ضبط البرامج الأولى للمدرسة الجزائرية، حيث دخلت هذه البرامج حيّز التنفيذ ابتداء من الدخول المدرسي لنفس السنة.
- الشروع في تعويض مختلف الوسائل التعليمية التي كانت كلها من صنع أجنبي بمجموعات تعليمية وطنية بما فيها الأدوات المتعلقة بتعليم اللغات الأجنبية.
- صدور ميثاق التربية خلال شهر ماي 1964.

- تعريب السنة الأولى من التعليم الابتدائي، مع تدعيم توقيت تعليم اللغة العربية في باقي السنوات بما فيها سنوات التعليم المتوسط.
- صدور الأمر 64/269 المتضمن تأسيس المركز الوطني لمحو الأمية، التابع لوزارة الإرشاد الوطني، حيث تنص المادة الثالثة من مرسوم إنشائه على مايلي:

"مهمة هذا المركز هي إزالة الأمية في أقرب الآجال بطريقة علمية لضمان الثقافة لكل مواطن تمكنه من المساهمة في التنمية الاقتصادية والإجتماعية للبلاد".

- إحداث المدرسة العليا للأساتذة بالقبة.
- إنشاء ست أقسام خاصة لتكوين المساعدين.
- صدور ميثاق الجزائر الذي ركّز في ميدان التعليم على التعريب والديمقراطية والتوجه العلمي والتقني.
- نشر لجنة تقنية للمواقيت تقريرها، كما نشرت لجنة إصلاح التعليم المشكلة سابقا تقريرها الإصلاحي.
- مصادقة المجلس الشعبي الوطني على قانون 84-05 المؤرخ في 1964/10/07 المتعلق بتخطيط الدارسين.
- صدور القرار الوزاري في 64/10/6 الخاص بتأسيس مراكز للتكوين الثقافي المهني ونظمت الورشات الصيفية والدروس بالمراسلة الإجبارية لفائدة المرنين والمساعدين.

1965:

- إنشاء وزارة التربية الوطنية التي تضمّ التعليم الابتدائي والثانوي والعالي.
- بداية تطبيق محتوى الإصلاح الذي نصبت لجنته سنة 1962 وأصدرت تقريرها سنة 1964 (مقدمة الإصلاح).
- صدور الأمرية رقم 65-224 الصادرة في 23 أوت 1965 التي تنص على إنشاء شهادة للثقافة العامة والمهنية لتمكين المرنين والمساعدين والمدرسين من الارتقاء تدريجيا إلى وظيفة مدرس مرسم.
- مواصلة توظيف المرنين لسدّ حاجيات التعليم المتواصلة والتي تزداد من سنة لأخرى.

1966:

- بداية تطبيق البرامج الخاصة لفائدة الولايات العشر الأكثر حرمانا، حيث مسّت هذه البرامج الهياكل المدرسية، وترقية الوظيفة التعليمية بصورة خاصة.
- إنشاء اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة التي تعمل مع المنظمات الدولية والاقليمية ذات الطابع التربوي والثقافي مثل اليونسكو، والأليسكو، يرأس اللجنة وزير التربية الوطنية ينوبه ممثل عن وزارة الشؤون الخارجية.
- إلغاء شهادة بروفي التعليم والطور الأول B.E.P.C بمرسوم 66/38 المؤرخ في 1966/2/11 وعوضت بشهادة التعليم العام B.E.G.
- انطلق المركز الوطني لمحو الأمية في أعماله، هذا المركز الذي أنشئ سنة 1964 لكنه لم ينطلق إلاّ في سنة 1966 بعد حصوله على الاستقلال المالي وذلك نظرا لأسباب عديدة (غياب البرامج- عدم تحديد المضامين بدقة- عدم إعداد منشطين مختصين في هذا الميدان- مشكلة لغة التعليم...) وكانت نسبة الأمية سنة 1966 تقدر بـ 74,61 % منهم 62,30 % ذكور و 85,40 % إناث.

1967:

- بدئ في تعريب دروس الأشياء والحساب داخل التعليم الابتدائي، وكانت البداية من السنة الثالثة على أن يكون التعريب تدريجيا وفعلا تمّ في سبتمبر 1981 .
- استفادت الجزائر عام 1967 من مشروع عالمي عن طريق اليونسكو أطلق عليه إسم "مشروع الجزائر 11" ضمن البرنامج التجريبي العالمي لمحو الأمية بالاشتراك مع اليونسكو و P.N.U.D الذي كان يهدف إلى التكفل بـ 100.000 عامل من القطاعين الفلاحي والصناعي في فترة ثلاث سنوات.
- ترحيد امتحان الدخول إلى السنة الأولى متوسط (أي السادسة سابقا).
- تدشين أول داخلية ابتدائية الأمر الذي يرمز إلى تكافؤ الحق في التعليم بالنسبة لأطفالنا من أبناء الرحل.

تعريب السنة الثانية من التعليم الابتدائي وأخذ مساعي أولية شاملة بصدد تعريب ثلث أفواج السنوات الأخرى مع أخذ الظروف المتعلقة خاصة بالمحيط بعين الاعتبار.

- الشروع في تدريس المواد المسماة بالتوجيهية كالتاريخ والتربية المدنية باللغة العربية عبر مختلف أطوار التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي.

الشروع في انجاز المخطط الثلاثي الأول الذي خصص اعتمادات مالية معتبرة لقطاع التربية الوطنية.

1968:

- إجراء البكالوريا لأول مرّة باللغة العربية على الطلبة المتخرجين -سابقا- من المدارس الحرّة القديمة وإثر دراستهم بالتعليم الثانوي.
- 68/9/23 صدور قرار وزاري يقرر إلغاء التعليم الحضاني واستعمال الوسائل المتاحة (البشرية والمادية) لتحقيق تعليم شامل على مستوى التعليم الابتدائي.
- صدور الأمر رقم 68-92- المؤرخ في 28 محرم 1388 الموافق لـ 26 أفريل 1968 يقضي بإجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم وهو ماعتبر دفعا قويا للتعريب، وساعد المنظومة التربوية في هذا الميدان.
- 21 نوفمبر 68- احداث شهادة الكفاءة العليا للمعلمين المساعدين في التعليم الابتدائي.
- إجراء شهادة الأهلية باللغة العربية.
- صدور الأمر رقم 68-71 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1387 الموافق لـ 21 مارس 1968 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بمؤسسات التعليم الخاص.

1969:

- إنشاء المركز الوطني لتعميم التعليم بمقتضى الأمر 37-69 الصادر في 22 مارس 69 بقصد منح دروس بالمراسلة، وبالوسائل السمعية البصرية لكل من يتعذر عليه متابعة دراسته في مؤسسة تعليمية، وكذا لكل من يرغب في تحسين مستواه وتجديد معلوماته.
- صدور المرسوم المتعلق بالتعاقد الفردي يوم 2 أكتوبر 1969 بالنسبة للتوظيف.
- تعريب خمس ثانويات على المستوى الوطني.
- صدور الأمر رقم 105/61 في 69/12/26 المتضمن إنشاء المعاهد التكنولوجية لتكوين الإطارات وفق الخطة الوطنية للتنمية، ومنها المعاهد التكنولوجية للتربية.

صدور مرسوم رقم 69-171 المؤرخ في 20 شعبان عام 1389 الموافق لـ 31 أكتوبر 69 يتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم تحت إشراف وزير التربية الوطنية تمثلت فيها كل الدوائر المسؤولة عن التربية والتعليم اسفرت جهودها عن صدور وثيقة سميت "مقدمة الإصلاح".

1970:

- تمت جزأرة جميع المناصب ذات المسؤوليات في قطاع التربية خاصة الإدارية.
- تمّ إنشاء متاقن الطور الأول، وهي التي تستقبل تلاميذ السنة الخامسة أي السنة الثانية متوسط بهدف منحهم تكوينا يدوم سنتين ليصبحوا عمالا مؤهلين مع إمكانية الانتقال إلى الطور الثاني لتلقي تكوينا مدة سنتين إضافيتين يؤهلهم لأن يصبحوا تقنيين، وقد أهملت هذه التجربة ابتداء من الدخول المدرسي 74/73 وحولت المتقن إلى ثانويات تقنية.
- أصبح تكوين المعلمين باللغة الفرنسية يجري مبدئيا بطريقة استثنائية وتكميلية فقط.
- 21 يوليو 1970 تأسيس حكومة جديدة أصبحت فيها وزارة للتعليم الابتدائي والثانوي برئاسة عبد الكريم بن حمودة ووزارة للتعليم العالي برئاسة محمد الصديق بن يحي.
- 14 فبراير 1970 صدور قرار يحدّد أنواع المدارس التي يمكن للخواص أن يؤسسها.

1971:

- الشروع في تقديم دروس محو الأمية في المساجد ابتداء من 15 أكتوبر 1971 وقد افتتح الرئيس هواري بومدين الحملة بنفسه، كما زودت المساجد بعدد ضخم من الكتب لتوزع على المترددين على المسجد مجانا للتعليم، كل ذلك لمساعدة المدرسة في نشر العلم والقضاء على الأمية.
- صدور المرسوم رقم 71/171 بتاريخ 1971/6/17 الذي ينص على إحداث المتاقن أي مؤسسات تعليمية تقوم بتكوين الأطر المتوسطة اللازمة للاقتصاد الوطني، وقد قسمت الدراسة فيها إلى مرحلتين مرحلة متوسطة، ومرحلة توازي التعليم الثانوي.
- صدور المرسوم التنفيذي 71-188 المؤرخ في 30-6-1971 المتضمن إنشاء مؤسسات التعليم المتوسط وهو تعليم قائم بذاته موحد يحل محل تكميليات التعليم العام -سابقا- ويعدّ جذعا مشتركا حقيقيا لكافة التلاميذ الذين يدخلون التعليم الثانوي.
- انعقاد الندرة السنوية الأولى لإطارات التربية حيث صادقت على عدة إجراءات تتعلق بتعريب التعليم.
- شهدت هذه السنة تطوير البرامج وجزأرتها، وكذا الانطلاق الفعلي للتعليم المعمم.

1972:

- انعقاد الندوة العربية الأولى حول التسرب المدرسي، وخاصة في مرحلة التعليم الابتدائي بالجزائر تحت إشراف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وبتنظيم وزارة التعليم الابتدائي والثانوي.
- إحداث شهادة التعليم المتوسط التي تلغي شهادة التعليم العام وتعوضها بمقتضى مرسوم 72/40 مؤرخ في 1972/02/10.

1973:

- انعقاد المؤتمر العربي الثاني للتعريب، شاركت فيه أكثر من مائة شخصية علمية من خمس عشرة دولة عربية دام تسعة أيام، وقد صرّح وزير التعليم الابتدائي والثانوي[1] في نهاية المؤتمر قائلا: "استطيع أن أتعهد أمامكم بأننا في الجزائر، وفي وزارة التعليم الابتدائي والثانوي خاصة نلتزم بكل ماتفقتم عليه في كل مؤلفاتنا المدرسية".
- إنشاء مجلة همزة الوصل، وهي مجلة للتكوين والتربية تشرف على إعدادها وإصدارها وتوزيعها مديرية التكوين والتربية خارج المدرسة.
- تحول المفتشيات الأكاديمية إلى مديريات ولائية مكلفة بالتربية والثقافة.
- أعد مشروع لإصلاح التعليم، تزامن مع نهاية المخطط الرباعي الأول، وبداية المخطط الرباعي الثاني، على أن يسري هذا الإصلاح من حيث المبدأ على فترات رباعية ثلاث تبدأ عام 1974 وتنتهي عام 1985، وهو إصلاح جذري يرمي إلى إعادة بناء النظام القائم على الصعيدين العضوي والصوري مع مراعاة المحيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للبلد.

1974:

- صدور وثيقة عن وزارة التعليم الابتدائي والثانوي تجمع كل عناصر برامج التعليم الابتدائي، وقد أكدت الوثيقة على الطابع المؤقت للأحكام التي تنطوي عليها.
- إدخال تعديل على امتحان الدخول إلى السنة الأولى متوسط سمح في النهاية باجتياز عادي من سنة لأخرى لمعدودات السنة السادسة ابتدائي (نحو 70 % من التلاميذ).

---

[1]- وزير التعليم الابتدائي والثانوي هو عبد الكريم بن محمود.

- توحيد الامتحان النهائي للتعليم المتوسط، حيث وضعت شهادة التعليم المتوسط حدّا للتمييز القائم بين الأهلية من جهة وشهادة دروس الطور الأول من جهة أخرى.
- الشروع في تطبيق المخطط الرباعي الثاني 74-1977 الذي أولى عناية خاصة للتربية، ولتحقيق ذلك خصصت اعتمادات مالية معتبرة بلغت سنة 1974--11,4% من الميزانية العامة و 31 % من مصاريف التجهيز.

1975:

- إنشاء المدرسة العليا المتعددة التقنيات بوهران، لتكوين الأساتذة التقنيين العاملين في التعليم الثانوي التقني.
- جزأرة كل النصوص القانونية المتعلقة بنظام التعليم تطبيقا للأمر المؤرخ في جويلية 1975.
- صدور ميثاق التربية (جوان 1975) الذي يحدّد المنطلقات العقائدية للمنظومة التربوية الجزائرية ومبادئ تنظيمها.

1976:

- صدور الميثاق الوطني الذي خصّص حيزا هاما للتربية، حيث حدّدت توجهاتها وضبطت مبادئها، ونظمت بنياتها ومضامينها وطرائقها الخ...
- صدور أمرية 16 أفريل 1976 لسدّ الفراغ التشريعي وتقنين الاختيارات الأساسية للمنظومة التربوية الوطنية.

1977:

- الشروع في تطبيق التعليم المتوسط ذي الثلاث سنوات في كل من قسنطينة والجزائر العاصمة.
- بداية احتدام الصراع الفكري التربوي في الجزائر بين المعربين والتغريبيين، افتتحه الأستاذ مصطفى الأشرق سنة 1977 بمقالات لاذعة حول المنظومة التربوية، فكان ردّ عبد الله شريط، ثم فيما بعد عبد الحميد مهري، وقد تمّ الطرح على مستويات إعلامية واسعة "المجاهد- الوحدة- الشعب- النصر- الثورة الافريقية- لومند".

- توحيد التعليم إذ أصبحت معاهد التعليم الأصلي التابعة لوزارة الشؤون الدينية ثانويات للتعليم العام بعد ضمّ مؤسسات التعليم الأصلي إلى مؤسسات التعليم المتوسط وهذا بعد صدور مرسوم رقم 77-139 المؤرخ في 24 شوال عام 1397 هـ الموافق لـ 8 أكتوبر 1977 يتضمن إلحاق التعليم الأصلي بوزارة التربية.

1979:

- تقلص عدد الممرنين من حوالي 13000 سنة 1970 إلى 5946 سنة 1979 بفضل الجهود المبذولة لترقية هذا الصنف من المعلمين في الوقت الذي ارتفع فيه عدد المساعدين من 3500 مساعد سنة 1970 إلى 54589 مساعد سنة 1979.
- انعقاد الدورة الثانية للجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني التي خصصت هذه الدورة للتربية والتعليم والتكوين بناء على ماجاء في الميثاق الوطني وتطبيقا لقرارات المؤتمر الرابع للحزب (ح.ج.ت.و).
- إنشاء وزارة التربية والتعليم الأساسي مع كتابة الدولة للتعليم الثانوي، خلفا لوزارة التربية الوطنية التي كانت تضم التعليم الابتدائي والثانوي.

1980:

- تعريب الحساب في السنة السادسة ابتدائي، وبذلك عرّب التعليم الابتدائي تعريبا شاملا.
- الشروع في التطبيق الفعلي والشامل للمدرسة الأساسية على مستوى السنة الأولى في الطور الأول.

1981:

- الاتفاق الجزائري الفرنسي حول تمدرس أبناء الجالية الجزائرية بفرنسا.
- صدور وثيقة أعدتها كتابة الدولة للتعليم الثانوي والتقني تخصّ إصلاح هذا الطور.
- جزأرة التعليم المتوسط بنسبة 92,74 %.
- تأسيس المركز الوطني لتكوين إطارات التربية يوم 1981/06/20 بمقتضى المرسوم 81/125 وقد جاء هذا المركز ليعوض المركز الوطني لتحضير شهادة الكفاءة للتفتيش الابتدائي والمتوسط وإدارة دور المعلمين.
- تأسيس تعليم خاص بالمعوقين طبقا للقانون رقم 81-07 الصادر بتاريخ 27 يوليو 1981.

1982:

- نهاية سلك الممرنين من التعليم الابتدائي والذي كان يمثل نسبة معتبرة من إعداد معلمي الطور الابتدائي.
- تنصيب السنة الثالثة من المدرسة الأساسية.
- الشروع في تعميم الطور الثالث من المدرسة الأساسية حسب خطة اعتمدت التدرج بمقدار ربع المتوسطات الموجودة أي جوالي 300 مؤسسة يشملها التعميم كل سنة.
- يوم 1982/12/18 قررت الحكومة تكوين لجنة وزارية مشتركة مكلفة بدراسة وضبط إصلاح التعليم الثانوي، وسمحت أعمال هذه اللجنة بعقد ملتقى وطني أيام -18- 20-21 نوفمبر 83 وقد برزت نتائج هذه اللجنة وتوصيات الملتقى الوطني في شكل وثيقة تضمنت "مشروع إصلاح التعليم الثانوي".

1983:

- تنصيب السنة الرابعة من المدرسة الأساسية.
- مواصلة تعميم الطور الثالث من المدرسة الأساسية.
- نظم في شهر نوفمبر 1983 ملتقى وطني حول إصلاح التعليم الثانوي بمشاركة جوالي 600 إطار يمثلون مختلف قطاعات التربية والشغل والمنظمات الجماهيرية والتخطيط الخ... وعلى ضوء آرائهم واقتراحاتهم أعدّ مشروع الإصلاح.
- إنشاء المركز الوطني للتجهيز بالوسائل التعليمية.
- صدور القرار رقم 1011 المؤرخ في 15 سبتمبر 1983 الذي يحدد مهام أساتذة التعليم الثانوي.

1984:

- تنصيب السنة الخامسة من المدرسة الأساسية.
- مواصلة تعميم الطور الثالث من المدرسة الأساسية.
- مصادقة الحكومة على مشروع إصلاح التعليم الثانوي بموجب قانون رقم 84-05 المؤرخ في 1984/01/07.
- الشروع في إصلاح التعليم الثانوي والتقني.

- صدور قانون يوم 7 جانفي 84 يحدد الأهداف العامة لمختلف أطوار التعليم والتكوين ويضع الإطار الذي ينبغي أن تدرج فيه الأهداف الكمية والكيفية الخاصة بكل طور، وقنّن التوجيه بجعله وسيلة لتوزيع دفعات التلاميذ حسب حاجات البيئة الاقتصادية المخططة ومقتضيات ترقية الإنسان.
- إدخال تدريس مادة التربية السياسية وتوسيع تدريس التربية الإسلامية في الأقسام النهائية.
- صدور التعليمة الرئاسية رقم 18 حول "تربية الأجيال الصاعدة وتوجيهها" 22 نوفمبر 1984.

1985:

- صدور منشور رقم 15 عن الوزارة الأولى يوم 12 جانفي 1985 يلح على ضرورة إقامة تعاون بين المؤسسات التقنية والوحدات الصناعية، كما صدر المنشور رقم 1093 بتاريخ 1986 عن وزارة التربية الذي حدّد أسلوب التعاون.
- تنصيب السنة السادسة من المدرسة الأساسية.
- مواصلة إصلاح التعليم الثانوي، حيث أنشئت في هذه السنة جذوع مشتركة تفرعت إلى شعب عديدة.
- في إطار إصلاح التعليم الثانوي والتقني بهدف تنويع شعبه ثم فتح شعب تكنولوجية تجريبية جديدة.

1986:

- إثراء الميثاق الوطني الذي خصص حيّزا هاما للمنظومة التربوية.
- إكمال تنصيب سنوات الطور الأول والثاني من المدرسة الأساسية.
- تعريب السنة الأولى من التعليم الثانوي خلال الدخول المدرسي 86/1987.
- المشروع في تكوين الأساتذة تربويا طيلة سنة رابعة بمشاركة وزارة التربية الوطنية في المدرسة العليا للأساتذة، وقد كان التعليم البيداغوجي معدوما نهائيا قبل ذلك.
- صدور المرسوم رقم 86-291 المؤرخ في 9 ديسمبر 1986 والمتضمن إنشاء مركز التموين بالتجهيزات والوسائل التعليمية وصيانتها.

1987:

- صدور وثيقة لإصلاح التعليم أعدتها وزارة التربية في شهر جوان 1987 فحواها: "تفكير حول تطوير منظومة التربية والتكوين" وقد تمت المصادقة عليها من طرف اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني والحكومة في نفس السنة.
- إنشاء وزارة التربية والتكوين، حيث ضمّ قطاع التكوين المهني والتشغيل إلى التربية.
- تعريب السنة الثانية من التعليم الثانوي خلال الدخول المدرسي 87/1988.

1988:

- تعريب السنة الثالثة من التعليم الثانوي خلال الدخول المدرسي 88/1989.
- صدور وثيقة وهي: "ملف منظومة التربية والتكوين" عن دورة طارئة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في شهر جوان 1988.
- صدور وثيقة انجزتها "اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية والتعليم والتكوين، انطلاقا من تقارير اللجان الفرعية وقدمت للحكومة في جويلية 1989.
- إنشاء وزارة التربية الوطنية (انفصال التكوين عن التربية).

1989:

- تنصيب لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية متفرعة إلى ثماني لجان بهدف تحسين نوعية المدرسة الأساسية المتعددة التقنيات ذات السنوات التسع، وإعادة تنظيم الطور مابعد الأساسي المدمج إلى جانب إعادة تنظيم التكوين العالي.
- طرح المشكل التربوي على بساط النقاش في إطار ندوة من 10 إلى 11 جوان 1989 حيث أعدّ لذلك ملف الإصلاح اختلفت الآراء حوله فلم يكتب له رؤية النور.
- صدور المرسوم 89/94 المتضمن تأسيس المركز الوطني للتموين بالتجهيزات والوسائل التعليمية وصيانتها، خلفا لمركز آخر كانت لديه نفس المهام وهو المركز الوطني للتجهيز بالوسائل التعليمية وتجريبها وقد أنشئ سنة 1983.

- صدور المرسوم 94/89 المتضمن تأسيس الديوان الوطني للمسابقات والامتحامات الذي خلف ديوان البكالوريا الذي كان مختصا في إعداد امتحانات البكالوريا ونتائجها وتصحيحها والإشراف على سيرها.
- صدور المرسوم رقم 008/م.ت.أ/89/20 الصادر في 6 أوت 89 والمتضمن موضوع التقويم والانتقال من التعليم الأساسي.

ملحـــق 2

الـوزارء الذيـن تعاقبـوا علـى قطـاع التربيـة

بيـن 1962–1989

الرقم	الفترة الزمنية	إســـم الـــــــوزارة	إســـم الوزيـــر
1	1962	مكتب سياسي أشرف على تسيير البلاد تقاسم أعضاؤه مسؤوليات التسيير حيث شكل لجنة وطنية بلغ عدد أعضائها حوالي عشرين عضوا، كلفت بإعداد الموسم الدراسي 1963/62 يشرف عليها العقيد محمدي السعيد	محمدي السعيد (مكلف بالتربية)
2	1962/09/27	***وزارة التربية الوطنية*** تشمل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي	عبد الرحمان بن حميدة
3	1963/09/18	***وزارة الإرشاد الوطني*** تشمل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي	الشريف بلقاسم
4	1965/07/10	***وزارة التربية*** تشمل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي	أحمد طالب الإبراهيمي
5	1970/07/21	***وزارة التعليم الابتدائي والثانوي*** انفصال التعليم العالي	عبد الكريم بن محمود
6	1977/4/23	***وزارة التربية*** تشمل التعليم الابتدائي والثانوي	مصطفى الأشرف
7	1979/03/08	***وزارة التربية الوطنية*** تشمل التعليم الابتدائي والثانوي	محمد الشريف خروبي

8	1980/07/15	***وزارة التربية والتعليم الأساسي*** تشمل التعليم الأساسي أما التعليم الثانوي فقد أنشئت له هيئة سميت "كتابة الدولة للتعليم الثانوي"	محمد الشريف خروبي شريف حاج سليمان مكلف بالتعليم الثانوي
9	1982/01/12	***وزارة التربية والتعليم الأساسي*** تشمل التعليم الأساسي، أما التعليم الثانوي فتشرف عليه "كتابة الدولة للتعليم الثانوي"	محمد الشريف خروبي محمد العربي ولد خليفة -كاتب الدولة للتعليم الثانوي-
10	1986/01/18	***وزارة التربية الوطنية*** تشمل التعليم الأساسي، أما التعليم الثانوي فتسيره هيئة تسمى "كتابة الدولة للتعليم الثانوي"	زهور ونيسي -ليلى الطيب كاتبة الدولة للتعليم الثانوي-
11	1988/11/9	***وزارة التربية الوطنية والتكوين*** تشمل قطاعي التربية والتكوين ماعدا التعليم العالي	سليمان الشيخ
12	1989/09/16	***وزارة التربية*** تشمل قطاع التربية والتعليم فقط (التعليم الأساسي والثانوي)	محمد الميلي الإبراهيمي

ملحـــق 3

تعليمـة رئاسيـة رقـم 18
حـول تربـية الأجيـال الصاعـدة وتوجيههـا

أصدر الشاذلي بن جديد[1] الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، رئيس الجمهورية تعليمة حول تربية الأجيال الصاعدة وتوجيهها تعرف بالتعليمة الرئاسية رقم 18، وفيمايلي نصها الكامل:

تشكل الأجيال الصاعدة بالنسبة لأية أمّة رصيدا بشريا، واستثمارا جـدّ ثمين، لأنهـا مطالبـة، آجلا أو عاجلا، بضمان مواصلة مسيرة هذه الأمة عبر التاريخ.

ففي بلادنا، تمثل هذه الأجيال الأغلبية الساحقة، وهي بالتالي ظاهرة اجتماعيـة بالغـة الأهميـة يجدر التكفل بها في جميع جوانبها لنجعل منها مصدرا دائما لتجديد وبعث المجتمع.

وقد أدّى التطور الذي ميز بلادنا خلال الثلاثين سنة الفارطة وما رافقه مـن تغيرات في شتّى الميادين إلى تحويلات عميقة تتجلّى آثارها في المجتمع بأكمله، تجد تعبيرها خاصة عند الأجيال الصاعدة أين تبدو معالمها واضحة لديها بجلاء.

إن الطموحات المشروعة لبلدنا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة تتطلـب مـن كل الطاقات الحية وفي طليعتها النشء الصاعد أن تكون معبأة تعبئة كاملة وحقيقية لبلوغ مانصبو إليه من أهداف ومثل عليا.

وفي هذا المنظور، فإن تربية الأجيال الصاعدة وتوجيهها توجيها رشيدا تكتسـي طابعـا حيويـا لضمان السير الحسن لكل الأعمال التي تمّ القيام بها للنهوض بالبلاد من التخلف والتبعيـة مهمـا كـان شكلها.

ولهذا يتحتـم علـى الجميـع إعطـاء أهميـة بالغـة لكـل القضايـا المتعلقـة بالتربيـة والتوجيـه، إن الإنشغال الذي مافتئنا نكرره، يجب أن يكون قضيـة كـل المجتمـع وبالتـالي قضيـة تتكفـل بهـا هيـاكل الحزب والدولة وخاصة المؤسسات التربوية والتعليمية وذلك بتعبئة كل مالديها من إمكانيات ووسـائل لإنجاح هذه المهمة النبيلة في جميع أبعادها، والحاسمة بنتائجها.

---

[1]- الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني منذ الانتخابات الرئاسية 9 أفريل 1979، استقال من حزب جبهة التحرير الوطني ومن رئاسة الجمهورية يوم 11 جانفي 1992.

ففي هذا الميدان يجب أن تتمحور الأعمال التي ينبغي القيام بها حول الاتجاهات التالية:

بالنسبة ***للتربية الدينية***، يجدر التذكير بأنه يجب الإلحاح على مفهومنا للإسلام في كونه دينا يدعو للتقدم والعدالة والعلم والتحرر، فالإسلام باعتباره دين الدولة يشكل المكونة الأساسية لشخصيتنا الأمر الذي يستوجب اعتباره مصدر إلهام دائم.

وفيما يتعلق ***بالتربية الأخلاقية***، فإن الآداب التي ينبغي تلقينها للعقول الناشئة يجب هي الأخرى، أن تجد إلهامها في السّنة والتقاليد العريقة لمجتمعنا وفي تعاليم الحضارة العربية الإسلامية التي ننتمي إليها، وكذلك في مبادئ العدالة الاجتماعية التي تنادي بها ثورتنا، وأخيرا في القيم العالمية الأكثر تجاوبا مع تصوراتنا والتي يربطنا بها تفتحنا على الحضارات العالمية الأخرى.

أما فيما يخص ***التربية المدنية***، ينبغي أن ترمي أساسا إلى تكوين مواطن واع بمسؤولياته إزاء كل مكونات المجتمع مهما كانت طبيعتها.

كما يجب أن تتولى هذه التربية محاربة التصرفات الانحرافية المعادية للمجتمع بدون هوادة، هذه التصرفات التي تمليها الفردانية المحتدة والتي تشكل مصدر إخلال بالسير الحسن للمؤسسات وللتوترات بين الأفراد والجماعات.

وفي هذا الإطار يجدر التأكيد على إبراز أهمية حبّ العمل واحترام الغير وخاصة احترام المصلحة والممتلكات العمومية التي هي أساس كل حياة جماعية.

الجانب الآخر من هذه التربية بما يكتسيه من أهمية، هو التكوين الثقافي الذي ينبغي أن تطغى عليه العبقرية الخلاقة التي ميزت شعبنا عبر العصور ومايحتويه تراثنا الحضاري العربي الإسلامي الذي أسهمنا في ابداعه وإثرائه وكذا الحصيلة الهائلة التي ينطوي عليها التراث الثقافي العالمي، هذه المصادر المتنوعة ينبغي أن تلقن أسسها الرئيسية للأجيال الصاعدة لأن معرفتها واستيعابها تبقى شرطا ضروريا لازدهار وتفتح الرجل الذي من واجب جيلنا أن يكوّنه.

في ***مادة التاريخ*** ينبغي أن يركز التعليم على المقاومة الطويلة الممتدة عبر آلاف السنين التي واجه بها شعبنا الغزوات والهجمات المتتالية التي عرفتها بلادنا خلال جميع مراحل تاريخها، هذا التاريخ الغني بالعبر والدروس ينبغي أن يستعاد بكل ثرواته التي لاتنضب ويلقن للأجيال الحاضرة والقادمة، كما أن الحرب التحريرية التي خاضها الشعب ضد الاستعمار، والتي لاينكر أحد بعدها العالمي، ينبغي أن تحتل المكانة المرموقة في هذا التعليم، ويجب أن يكون تدريسها مصدرا للتفكير والتأمل والإلهام لا من أجل المعرفة فحسب بل أيضا، من أجل العمل.

إنّ ماضينا الحافل بالمآثر المجيدة، ينبغي على الأجيال الصاعدة أن تتحمله بوعي ومسؤولية واعتزاز، بل يجب عليها في هذا الصدد أن تكون متحررة من كل العقد ومتجهة جسدا وروحا نحو رؤية واسعة في مستوى طموحات وتطلعات شعبنا.

ولاستكمال تربية المواطن الصالح وتوجيهه لابدّ من تلقينه **تكوينا سياسيا** ينطلق من التجربة التاريخية لثورتنا ببعديها التحريري والتشييدي، تلك التجربة التي تولد عنها انتاج ايديولوجي هائل ينبغي توزيعه وتعليمه وإثراؤه.

إن هذا الإنتاج الذي يضمّ عدة نصوص، إنطلاقا من بيان فاتح نوفمبر إلى آخر المقررات المصادق عليها من طرف المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني، ينبغي تحليله وشرحه وتوصيله إلى الأجيال الصاعدة التي لازالت تفتقر لمعرفته، خاصة معرفة الميثاق الوطني والدستور اللذين يجب أن يكونا موضوع دراسة معمقة، وشرح مفصل ومقنع للأجيال كلما بلغت هذه الأخيرة سنا يسمح لها بفهمهما واستيعابهما.

لهذا الغرض، ينبغي على كل المؤسسات التي لها علاقة بالنشء الصاعد، أن تعكف على إعداد برامج تطبيقية للتوجيهات العامة الواردة في هذه التعليمة وهذا بالتشاور والتعاون مع بعضها البعض.

وبهذا الصدد، فإن سلك التعليم الذي يساهم بقدر وافر في معركة التشييد الوطني، والذي يتحمل أعباء هذه المسؤولية المزدوجة المتمثلة في التربية السليمة والتكوين المتين لرجال الغد، يجب عليه أن يضاعف من جهوده ومن التضحيات التي مافتئ يقدمها.

فالبرغم من الظروف الصعبة -أحيانا- التي يدعى سلك التعليم للقيام في خضمها بالمهمة النبيلة التي ينيطه بها المجتمع، إلاّ أنه يجب عليه مع ذلك أن يعطي أحسن وأثمن ماعنده لجعل الرجل الجزائري المنشود مواطنا واعيا، سليم الجسم والعقل، مسؤولا، متحفزا، غيورا على وطنه، مدفوعا بروح المصلحة الوطنية بالدرجة الأولى في كلّ مساعيه وأعماله، يكون شغله الشاغل هو تسليم مشعل ثورة نوفمبر للأجيال الموالية مثلما استلمه هو من الأجيال السالفة التي حملته بصدق وشرف وأمانة، إن مثل هذا العمل هو الذي يضع الأمة ويضمن قوتها وعظمتها.

وتجدر الإشارة إلى أن إدماج برامج التكوين الديني والمدني والأخلاقي ينبغي أن يتمّ بالتناسق والإنسجام مع برامج التكوين الكائنة حيّز التطبيق حاليا.

ومن جهة أخرى، وفي إطار التوجيهات التي سبق أن اصدرناها يليق الاهتمام أكثر بحركة الكشافة التي ينبغي تشجيعها وتأطيرها بجدية لتمكينها من أداء مهمتها كمدرسة مكملة لتعليم الوطنية، كما يجب منح عناية خاصة إلى أوقات فراغ الشباب بما فيه المنفعة لهم والصالح العام.

وأخيرا، فإن الطابع الإستراتيجي للمهام التي يفرضها التكوين والتوجيه الذي ينبغي على جميع المعنيين أن يلموا به في جميع أبعاده، يتطلب من كل القوات والطاقات الحية للبلاد أن تعتبر نفسها مجندة ومعبأة بغية جعل الرجل الجزائري المنشود تكوينة وارثا وخلفا جديرا بمشعل ثورة نوفمبر، فخورا بوطنه، ومستعدا في كل وقت لكل التضحيات من أجل الدفاع على سلامة تراب البلاد وعلى الحفاظ على مكاسب الشعب.

حرّر بالجزائر في 22 نوفمبر 1984

الشاذلي من جديد

رئيس الجمهورية الأمين العام للحزب

هيكلـــــة مديريـــــة التربيـــــة

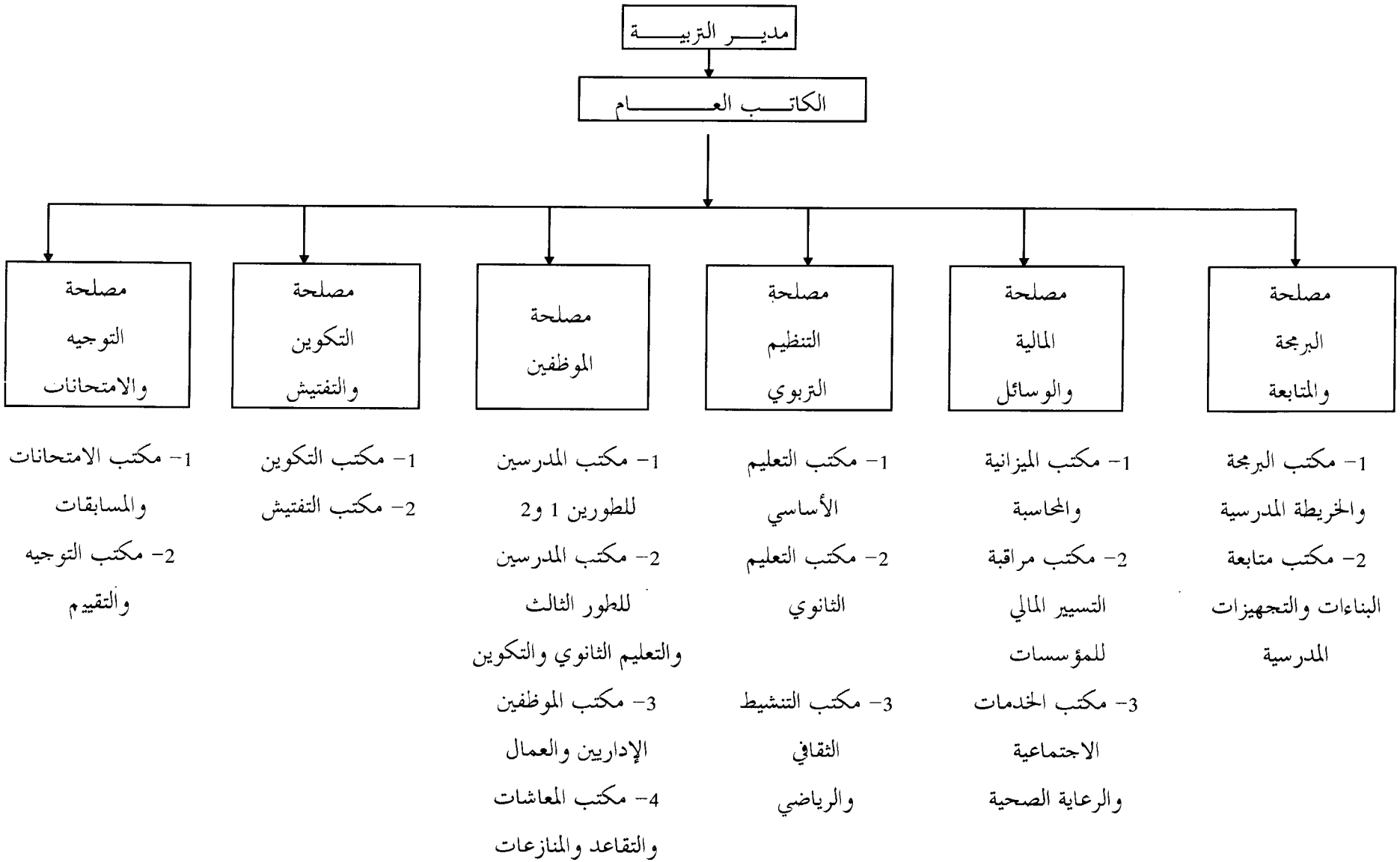

هيكلـــة مفتشيـــة أكاديميـــة الجزائـــر

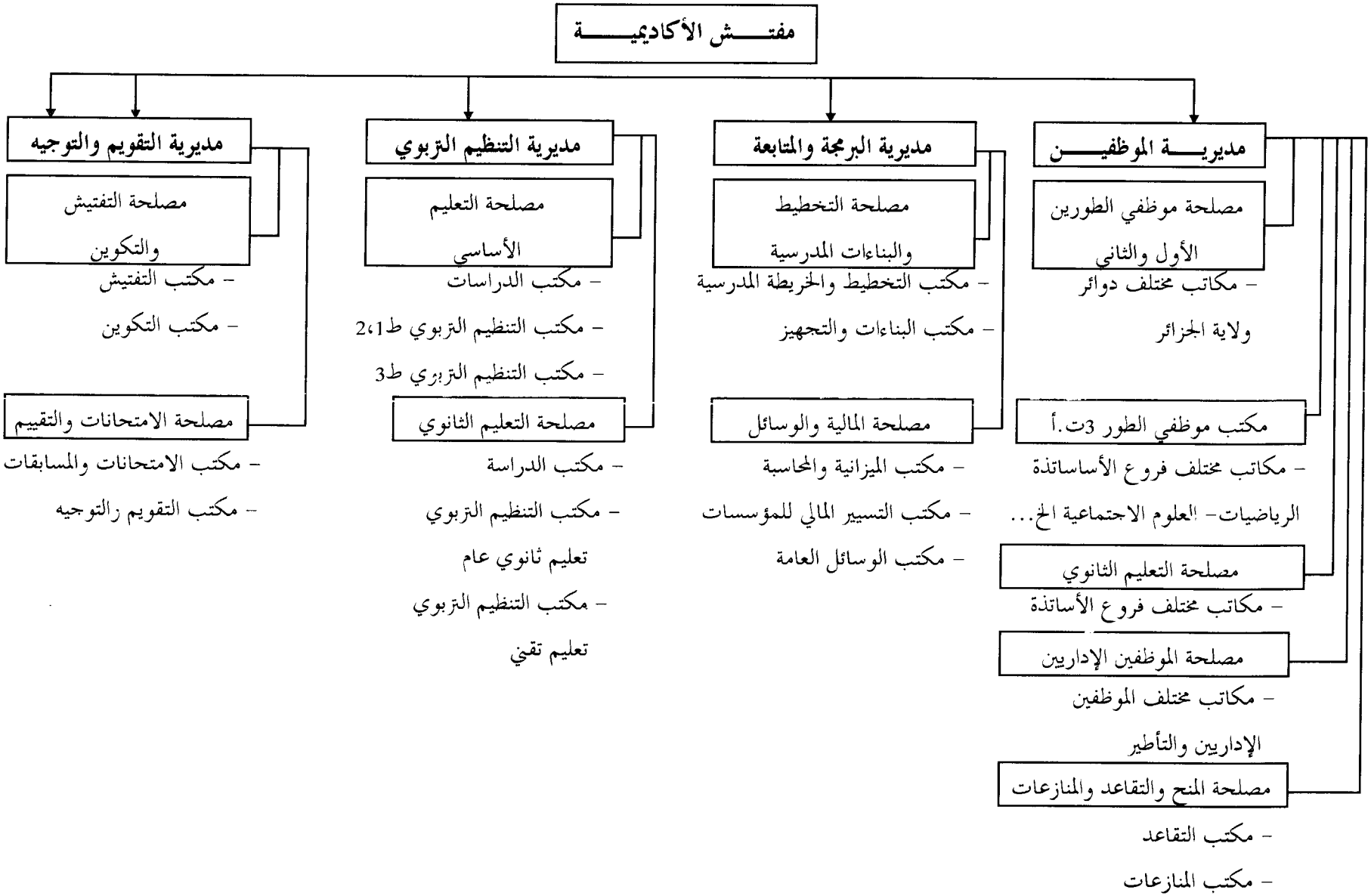

ملحـــق 6

تطـور عـدد التلاميـذ بيـن 1962 و 1989[1]

السنة	الطور 2/1	الطور الثالث	مجموع أساسي	ثانوي تقني	ثانوي عام	مجموع ثانوي	مجموع كلي
AN	1&2 CYCLES	3em CYCLE	TOTAL FOND	SECOND TECHN	SECOND GENER	TALTAL SECOND	TOTAL GENER
62/63	777 636	30 790	808 426	–	–	–	808 426
63/64	1 049 435	74 384	1 123 819	–	–	–	1 123 819
64/65	1 215 037	89 549	1 304 586	1 397	7 634	9 031	1 313 617
65/66	1 332 203	107 944	1 440 147	2 332	9 881	12 213	1 452 360
66/67	1 370 357	115 334	1 485 691	2 277	12 368	14 645	1 500 336
67/68	1 460 776	123 586	1 584 362	3 994	15 346	19 340	1 603 702
68/69	1 551 489	138 502	1 689 991	4 316	17 768	22 084	1 712 075
69/70	1 689 023	162 198	1 851 221	5 509	23 121	28 630	1 879 851
70/71	1 851 416	191 957	2 043 373	5 776	29 212	34 988	2 078 361
71/72	2 018 091	241 924	2 260 015	5 998	36 288	42 286	2 302 301
72/73	2 206 893	272 345	2 479 238	7 852	45 947	53 799	2 533 037
73/74	2 376 344	299 900	2 676 244	8 203	57 470	65 673	2 741 917
74/75	2 499 606	336 007	2 835 613	9 142	66 655	75 797	2 911 410
75/76	2 641 446	395 875	3 037 321	10 305	87 266	97 571	3 134 892
76/77	2 782 044	489 004	3 271 048	10 197	101 806	112 003	3 383 051
77/78	2 894 084	595 493	3 489 577	10 639	123 788	134 427	3 624 004
78/79	2 972 242	679 623	3 651 865	10 923	142 526	153 449	3 805 314
79/80	3 061 252	737 902	3 799 154	12 770	170 435	183 205	3 982 359
80/81	3 118 827	804 621	3 923 448	14 493	197 455	211 948	4 135 396
81/82	3 178 912	894 452	4 073 364	16 348	232 648	248 996	4 322 360
82/83	3 241 924	1 001 420	4 243 344	19 857	259 442	279 299	4 522 643
83/84	3 336 536	1 126 520	4 463 056	32 086	293 783	325 869	4 788 925
84/85	3 414 705	1 252 895	4 667 600	42 577	316 272	358 849	5 026 449
85/86	3 481 288	1 399 890	4 881 178	66 886	356 616	423 502	5 304 680
86/87	3 635 338	1 472 545	5 107 883	98 300	405 008	503 308	5 611 191
87/88	3 801 651	1 490 863	5 292 514	128 083	463 700	591 783	5 884 297
88/89	3 911 388	1 396 626	5 308 014	156 423	558 543	714 966	6 022 980

[1] - وزارة التربية الوطنية –وضعية قطاع التربية الوطنية مسح شامل من 62 إلى 98 م.س.ص2.6 بتصرف

ملحـــق 7

تطـور الـتأطير بين 1962 و 1989 [1]

السنة	الطور 2/1	الطور الثالث	مجموع أساسي	ثانوي تقني	ثانوي عام	مجموع ثانوي	مجموع كلي
AN	ENS.1/2	ENS.3	ENS.123	TTEC	ENSSG	ENSEC	ENSTOT
62/63	19 908	2 488	22 396	–	1 216	1 216	23 612
63/64	26 582	2 855	29 437	–	1 614	1 614	31 051
64/65	26 969	2 597	29 566	–	–	–	29 566
65/66	30 672	3 446	34 118	–	–	–	34 118
66/67	30 666	4 438	35 104	–	2 610	2 610	37 714
67/68	33 113	4 664	37 777	–	2 830	2 830	40 607
68/69	36 255	5 161	41 416	–	2 975	2 975	44 391
69/70	39 819	6 387	46 206	–	3 123	3 123	49 329
70/71	43 656	6 955	50 611	–	4 048	4 048	54 659
71/72	49 879	7 887	57 766	–	3 881	3 881	61 647
72/73	51 461	9 143	60 604	–	4 140	4 140	64 744
73/74	54 982	9 936	64 918	–	4 439	4 439	69 357
74/75	60 178	11 211	71 389	–	4 718	4 718	76 107
75/76	65 043	13 662	78 705	–	5 310	5 310	84 015
76/77	70 498	15 744	86 242	–	5 960	5 960	92 202
77/78	77 009	19 663	96 672	–	7 042	7 042	103 714
78/79	80 853	23 703	104 556	–	7 932	7 932	112 488
79/80	85 499	26 830	112 329	–	9 365	9 365	121 694
80/81	88 481	29 555	118 036	–	10 458	10 458	128 494
81/82	94 216	33 660	127 876	–	12 536	12 536	140 412
82/83	100 248	38 969	139 217	–	14 292	14 292	153 509
83/84	109 173	44 206	153 379	–	16 892	16 892	170 271
84/85	115 242	51 048	166 290	–	18 418	18 418	184 708
85/86	125 034	60 663	185 697	2 163	19 392	21 555	207 252
86/87	132 880	68 875	201 755	3 181	23 057	26 238	227 993
87/88	139 875	73 292	213 167	4 350	26 707	31 057	244 224
88/89	139 917	76 703	216 620	5 313	31 710	37 023	253 643

[1] – وزارة التربية الوطنية –وضعية قطاع التربية الوطنية مسح شامل من 62 إلى 98 م.س.ص2.24 بتصرف

ملحـــق8

تطـور نسبة إشتراك البنات بين 1962 و 1989 [1]

السنة	الطور 2/1	الطور الثالث	مجموع أساسي	ثانوي تقني	ثانوي عام	مجموع ثانوي
AN	FILLES 1/2	FILLES 3	TOT 123	FIL, TEC	FIL.SG	TOT SEC
62/63	36,37%	28,63%	36,08%	-	-	-
63/64	38,01%	30,06%	37,48%	-	-	-
64/65	38,12%	29,27%	37,51%	10,74%	22,57%	20,74%
65/66	37,87%	30,07%	36,79%	14,97%	27,25%	24,91%
66/67	37,44%	29,04%	36,79%	14,62%	27,57%	25,56%
67/68	37,23%	29,01%	36,58%	13,32%	28,86%	25,65%
68/69	37,09%	28,22%	36,36%	13,95%	29,34%	26,33%
69/70	37,35%	27,91%	36,52%	13,25%	28,63%	25,67%
70/71	37,86%	27,88%	36,92%	16,10%	29,79%	27,53%
71/72	38,23	28,41%	37,18%	16,81%	28,58%	26,91%
72/73	38,74%	31,41%	37,94%	17,26%	28,42%	26,79%
73/74	39,06%	32,91%	38,37%	17,80%	27,48%	26,27%
74/75	39,41%	33,96%	38,76%	20,89%	29,42%	28,39%
75/76	39,82%	35,03%	39,19%	19,20%	29,36	28,29%
76/77	40,55%	35,19%	39,75%	18,59%	31,62%	30,43%
77/78	40,83%	36,33%	40,06%	20,74%	33,87%	32,83%
78/79	41,31%	37,44%	40,59%	22,48%	35,80%	34,85%
79/80	41,64%	38,67%	41,06%	20,47%	35,86%	34,79%
80/81	41,92%	39,01%	41,33%	21,16%	37,90%	36,75%
81/82	42,11%	39,75%	41,59%	23,58%	39,19%	38,16%
82/83	42,42%	40,18%	41,89%	24,84%	39,92%	38,85%
83/84	42,64%	40,67%	42,15%	26,86%	41,92%	40,43%
84/85	43,02%	40,91%	42,46%	28,37%	43,12%	41,37%
85/86	43,55%	41,28%	42,90%	30,01%	44,76%	42,43%
86/87	44,00%	40,71%	43,05%	30,92%	46,54%	43,49%
87/88	44,26%	40,55%	43,21%	31,20%	48,05%	44,40%
88/89	44,52%	41,57%	47,48%	30,91%	49,52%	45,10%

[1] - وزارة التربية الوطنية -وضعية قطاع التربية الوطنية مسح شامل من 62 إلى 98 م.س.ص 10.2 بتصرف

ملحـــق 9

تطـور الـهياكل بين 1962 و 1989 [1]

السنة	الأقسام	المدارس	الإكماليات	الثانويات	المتاقن
AN	CLASSES	A.E.F	ECOL.FONF	LYCEES	TECHNICUMS
62/63	-	-	-	34	5
63/64	-	-	379	-	-
64/65	-	4 855	418	-	-
65/66	-	4 255	-	-	-
66/67	-	4 266	427	52	7
67/68	-	4 581	454	56	7
68/69	-	5 073	478	56	7
69/70	-	5 263	502	60	7
70/71	-	6 467	519	65	7
71/72	-	6 507	530	63	8
72/73	33 225	6 990	540	78	8
73/74	36 462	7 376	545	84	9
74/75	40 476	7 794	569	97	17
75/76	43 653	7 798	564	103	17
76/77	45 901	8 102	664	125	17
77/78	48 939	8 380	788	156	19
78/79	50 790	8 652	812	159	22
79/80	52 804	9 034	873	185	23
80/81	56 160	9 263	932	205	25
81/82	59 029	9 399	1 036	222	24
82/83	62 627	9 864	1 181	248	24
83/84	66 805	10 266	1 267	286	33
84/85	70 428	10 588	1 388	309	44
85/86	74 361	11 144	1 561	342	73
86/87	78 264	11 427	1 747	385	96
87/88	81 511	11 843	1 929	440	110
88/89	85 723	12 240	2 108	574	131

---

[1] - وزارة التربية الوطنية -وضعية قطاع التربية الوطنية مسح شامل من 62 إلى 98 م.س.ص2.16 بتصرف

المصـــــادر:

أولا: المراجع باللغة العربية

- الطاهر زرهوني "التعليم قبل وبعد الاستقلال" طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية 1994.
- المركز الوطني للتعليم المعمم "تشريع مدرسي" مصلحة المركز- أكتوبر 1991.
- بسام العسلي "عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية" -دار النفاس- بدون تاريخ.
- د.تركي رابح "التعليم القومي، والشخصية الجزائرية"- الطبعة الثانية 1981- الجزائر.
- د.تركي رابح "أصول التربية والتعليم"- ديوان المطبوعات الجامعية -الجزائر 1962.
- د.جمال قنان "قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر" -منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر 1994.
- جبهة التحرير الوطني "الميثاق الوطني1976" الجزائر -مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني 1976.
- جبهة التحرير الوطني "ميثاق الجزائر" -مطبعة جريدة النصر- قسنطينة بدون تاريخ.
- جودي الأخضر بوالطمين "مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها" -دار البعث قسنطينة (الجزائر) الطبعة الثانية 1993.
- ساطع الحصري "ماهي القومية" -الجزء الثاني- بيروت بدون تاريخ.
- عبد الرحمن بن سالم "المرجع في التشريع المدرسي الجزائري" -مطابع عمار قرفي- باتنة الطبعة الثانية 1994.
- عبد المالك حمروش "التربية والشخصية الجزائرية العربية الإسلامية" -مطبعة عمار قرفي باتنة- بدون تاريخ.
- محمود قاسم "الإمام ابن باديس" -طبعة دار المعارف- القاهرة بدون تاريخ.
- مبارك محمد الهلالي الميلي "تاريخ الجزائر القديم والحديث" -الجزائر- مكتبة النهضة- 1963 الجزائر.
- مصطفى زايد "التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر 62-1980" -ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر بدون تاريخ.
- رزارة الإعلام والثقافة "النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني" -الجزائر 1979.
- يونس درمونة "المغرب العربي في خطر" -دار الطباعة الحديثة بيروت بدون تاريخ.
- ساطع الحصري "محاضرات في نشوء الفكرة القومية" ط4 دار العلم للملايين بيروت 1959.

- د محمد لبيب النجمي "التربية وبناء المجتمع العربي" القاهرة 1971.
- د.عبد الله عبد الدائم "التربية القومية" دار الآداب بيروت- نيسان 1960.
- جلال يحي "السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1960" القاهرة دار المعرفة 1959.
- مركز دراسات الوحدة العربية "دور التعليم في الوحدة العربية" بيروت-اكتوبر 1980.
- عمر محمد التومي الشيباني "مناهج البحث الاجتماعي" بيروت- دار الثقافة 1971.
- عثمان سعدي "قضية التعريب في الجزائر" القاهرة دار النهضة العربية 1968.
- د. تركي رابح "الشيخ عبد الحميد بن باديس فلسفته وجهوده في التربية والتعليم" الشركة الوطنية للنشر والتوزيع -الجزائر 1970.

ثانيا: مراجع مترجمة إلى اللغة العربية

- أحمد طالب الابراهيمي "من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية" ترجمة حنفي بن عيسى الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر 1972.
- برتراندراسل "التربية والنظام الاجتماعي" ترجمة سمير عبده- الطبعة الثانية بيروت- دار مكتبة الحياة- 1978.
- توليت وفرانسيس جاكسون "الجزائر الثائرة" ترجمة علوي الشريف -القاهرة 1957.
- حوان غليسي "الجزائر الثائرة" ترجمة خيري حماد -الطبعة الأولى- بيروت دار الطليعة 1961.
- شارل اندري جوليان "تاريخ افريقيا الشمالية تونس الجزائر المغرب" ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة -تونس- الدار التونسية للنشر بالتعاون مع الشركة الوطنية للنشر والتوزيع بالجزائر 1398هـ.1978م.
- يونسكو "التربية العلمية والتكنولوجية من التنمية" ترجمة أحمد شفيق الخطيب مكتبة لبنان 1984.
- عزيوز تيداديني "التوظيفات المالية- أثناء المخطط الرباعي" -الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر بدون تاريخ.
- جغلول عبد القادر "الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر" ترجمة سليم قسطون -الطبعة الأولى- بيروت دار الحداثة- 1984.
- فور ايدجار وثلة من خبراء اليونسكو "تعلم لتكون" ترجمة حنفي بن عيسى- الجزائر 1973.
- التربية العلمية والتكنولوجية في التنمية الوطنية -إصدار اليونسكو- ترجمة أحمد شفيق الخطيب مكتبة لبنان 1984.

ثالثا: الدوريات والنشريات والتقارير باللغة العربية

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 7 بتاريخ 16 فبراير 1986.
- الجمعية الوطنية لمحو الأمية -إقرأ- بدون تاريخ.
- اللجنة الوطنية لإصلاح منظومة التربية والتكوين "تقرير اللجنة الفرعية الأولى الخاصة بتقويم التعليم الأساسي" الجزائر- ماي 1989.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية "خلاصة الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للعشرية 1967-1978" ماي 1980.
- الطاهر زرهوني "التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال" مجلة الثقافة عدد 95 أكتوبر 1986.
- المجلة الجزائرية للتربية -العدد 3- السنة الأولى- جوان 1995.
- المركز الوطني لتعميم التعليم -مجلة المركز الوطني لتعميم التعليم- عدد خاص بدون تاريخ.
- المجلس الأعلى للتربية "المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي" (مشروع تمهيدي) ديسمبر 1997.
- المجلس الأعلى للتربية "عناصر تفكير في إصلاح النظام التربوي" مارس 1998.
- المعهد التكنولوجي للتربية وهيبة قبايلي "التربية والتكوين، المستقبل والآفاق" المدية- فيفري 1999.
- د.بوثلجة غيات "التربية والتكوين بالجزائر" ديوان المطبوعات الجامعية بدون تاريخ.
- الشاذلي بن جديد "تعليمة رئاسية حول تربية الأجيال الصاعدة وتوجيهها" مجلة المجاهد عدد 1271 الجمعة 14 ديسمبر 1984.
- د.حنفي بن عيسى "أين نحن من التربية الدائمة" المجلة الجزائرية للتربية السنة الثانية عدد 5 الفصل الأول من عام 1416/1417هـ 1996م.
- د.محمد أرزقي بركان "دور التقويم في تحسين الأداء التربوي" المجلة الجزائرية للتربية السنة الثانية عدد 5 الفصل الأول من عام 1416/1417هـ.1996م.
- د.حنفي بن عيسى "المنطلقات النظرية والاتجاهات الجديدة في تعليم الراشدين" المجلة الجزائرية للتربية، السنة الأولى العدد 4 الفصل الرابع من عام 1416/1417هـ 1995م.
- د.عبد المجيد مزيان "الأنظمة الثقافية في الجزائر قبل الاستعمار" مجلة الثقافة السنة الخامسة عشرة العدد 90 نوفمبر-ديسمبر 1983.

- عامر خليفة "أسس ومبادئ محو الأمية" مجلة المجاهد العدد 1286 الجمعة 7 رجب 1405 الموافق لـ 29 مارس 1985.
- مولود قاسم نايت بلقاسم "اللغة والشخصية في حياة الأمم" مجلة الثقافة عدد مايو سنة 1971- الجزائر.
- د.عبد الله، عبد الدايم "التربية القومية" دار الاداب بيروت نيسان 1960.
- كتابة الدولة للتعليم الثانوي والتقني "عرض حول التعليم الثانوي والتقني" نوفمبر 1982.
- وزارة التربية "إصلاح التعليم وبناء المدرسة الأساسية" سبتمبر 1979.
- المجلس الأعلى للتربية "المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي" مشروع تمهيدي ديسمبر 1997.
- حزب جبهة التحرير الوطني "لوائح المؤتمر الخامس المنعقد بالجزائر بين 19 إلى 22 ديسمبر 1983 طبع المؤسسة الوطنية للطباعة وحدة خميستي- الجزائر 1985.
- وزارة التربية، مديرية التكوين "مخطط التكوين خاص بالجهاز الدائم للتكوين أثناء الخدمة في إطار تطبيق الاستراتيجية الجديدة لتكوين المكونين" أوت 1998.
- عبد القادر فضيل "الوجه الحقيقي لديمقراطية التعليم" الأصالة عدد 4 شعبان 1391هـ. أكتوبر 1971.
- جريدة البصائر السنة الرابعة عدد 171 قسنطينة 22 يوليو 1939.
- تركي رابح "تجربة الجزائر في تكوين المكونين للمنظومة التربوية" مجلة الثقافة العدد 95 محرم-صفر 1407هـ/سبتمبر-أكتوبر 1986م.
- المركز الوطني لمحو الأمية "تقرير عن محو الأمية أثناء المخطط الرباعي الثاني" الجزائر 1974.
- جبهة التحرير الوطني "مشروع ملف المنظومة التربوية والتكوينية "يناير 1988.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية "جهود السنوات العشر 1965-1975" الجزائر الطباعة الشعبية للجيش.
- حزب جبهة التحرير الوطني "مقررات الدورة الثانية للجنة المركزية 26-30 ديسمبر 1979" مطبوعات قسم النشر والتوزيع مطابع الحزب وحدة ابن بو العيد-بدون تاريخ.
- رئاسة مجلس الوزراء "التقرير العام للمخطط الرباعي 1970-1973" الجزائر-المطبعة الرسمية يناير 1970.

- زهور ونيسي "المنظومة التربوية منطلق الثورة وأبعاد واستراتيجية سياسة التعليم والتكوين في الجزائر" -مجلة الثقافة- عدد99- جوان 1987.
- عبد القادر فضيل "الوجه الحقيقي لديمقراطية التعليم" الأصالة عدد 4 شعبان 1391هـ/اكتوبر 1971.
- عمار رخيلة "دراسة محو الأمية في الجزائر" المجاهد الأسبوعي عدد 1286 الجمعة 7 رجب 1405 هـ/ الموافق لـ 29 مارس 1985.
- رئاسة مجلس الوزراء "التقرير العام للمخطط الرباعي 1970-1973" -الجزائر- المطبعة الرسمية يناير 1979.
- كتابة الدولة للتعليم الثانوي والتقني "عرض حول التعليم الثانوي والتقني" نوفمبر 1982.
- محمد الشريف مساعدية "الجامعة والتعريب" الأصالة عدد خاص بالتعريب -العدد 17-18 شوال -ذو العقدة- ذو الحجة، محرم 1393هـ/1394هـ نوفمبر، ديسمبر، جانفي، فيفري 1973-1974م.
- محمد الطيب العلوي "التربية بين الأصالة والتغريب" جريدة السلام 43 عددا- 1996.
- مولود قاسم نايت بلقاسم -مجلة العربي الكويتية عدد 35 3 أكتوبر 1986.
- د.مريحة السفطي "التعليم الأجنبي في البلاد العربية" مجلة شؤون عربية (22) ديسمبر 1982 جامعة الدول العربية-تونس.
- ملف التعريب في الجزائر -مجلة الأصالة- عدد خاص بالتعريب- العدد 17-18 شوال ذو العقدة ذو الحجة محرم 1393هـ/نوفمبر، ديسمبر، جانفي، فيفري 1973-1974م.
- ندوة الأصالة "مقومات الشخصية الوطنية" -الأصالة العدد الأول محرم 1391هـ مارس 1971.
- وزارة التربية الوطنية -النشرة الرسمية للتربية أعداد 298 جانفي 1985، 309 جوان، جويلية 86، 310 سبتمبر 1986، 311 كتوبر 1986، 312 نوفمبر 1986، 313 سبتمبر 1986.
- وزارة التربية الوطنية -تطور المنظومة التعليمية- جوان 1987.
- وزارة التربية الوطنية -النشرة الرسمية للتربية الوطنية- تنظيم التربية والتكوين في الجزائر الأمر رقم 35-76 المؤرخ في 16 أفريل 1976 عدد خاص، الطبعة الثالثة، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر 1995.
- وزارة التربية الوطنية "تقييم المنظومة التربوية-62-1983 مرحلة التعليم الأساسي" مارس 1988.
- وزارة التربية الوطنية "مخطط التكوين خاص بالجهاز الدائم للتكوين أثناء الخدمة في إطار تطبيق الاستراتيجية الجديدة لتكوين المكونين" أوت 1998.

• وزارة التربية -مديرية التكوين والتربية خارج المدرسة- همزة الوصل أعداد 1-2-3-4-5-6-7-8-9-10-11-12-13-14.
• وزارة التربية الوطنية -مشروع إصلاح التعليم الثانوي- ديسمبر 1984.
• وزارة التربية "مشروع إصلاح التعليم وبناء المدرسة الأساسية" سبتمبر 1979.
• وزارة التربية الوطنية "مناهج التعليم الأساسي الطور الأول" صيف 1996.
• وزارة التربية الوطنية "مناهج التعليم الأساسي الطور الثاني" صيف 1996.
• وزارة التربية الوطنية "وضعية قطاع التربية الوطنية مسح شامل من 1962 إلى 1998" أفريل 1998.
• وزارة التربية الوطنية "وثيقة العمل بمشروع المؤسسة" جوان 1997.
• وزارة التربية والتعليم الأساسي -مجلة تربوية ثقافية- العدد 3 .ماي-جوان 1982.
• وزارة التربية والتعليم الأساسي -مجلة تربوية ثقافية- العدد 5.نوفمبر-ديسمبر 1982.
• وزارة التربية والتكوين -التعليم الثانوي والتقني- أفريل 1988.
• وزارة التربية والتكوين "وضعية المنظومة التربوية بالجزائر" جوان 1989.
• وزارة التربية والتكوين "تقييم التعليم الأساسي"-62- 1988" جانفي 1988.
• وزارة التربية والتكوين "وثيقة مرجعية للتعليم المكيف" -أوت 1989.
• وزارة التربية والتعليم الأساسي "وثيقة مقدمة للمؤتمر الأول لوزراء التربية والثقافة ببلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى" سبتمبر 1983.
• وزارة التعليم الابتدائي والثانوي "إصلاح التعليم" -الجزائر، أفريل 1974.
• وزارة التعليم الابتدائي والثانوي "ميثاق التربية" جوان 1975.

رابعا: المراجع باللغة الفرنسية

- Ministère de l'éducation et de la formation - Le systeme éducatif Algerienne- Juin 1989.
- Ministère de l'éducation Nationale- L'éducation Nationale en chiffres année scolaire 88/89.
- Ministère de l'information et de la culture- Direction de la documentation et des publications. Alger. L'Algerie en chiffres 1962-1972 inprimé en Espagne 1974.
- Ministère de l'éducation Nationale -Le Cabinet- état des lieux du secteur de l'éducation. Avril 1998.
- Ministères des enseignements Primaire et Secondaire -Analyse statistique et projections scolaires-sous direction des statistiques Avril 1977.
- Ministère de l'éducation Nationale -L'éducation Nationale en chiffres -année scolaire 1988-1989- Fevrier 1990.
- Office National des Statistiques. Statistiques Publication trimestrielle. Produite par L'O.N.S. N° 37.
- Office National des Statistiques Statistiques retrospéctive 1962.1991 Series statistiques spécial N° 35.
- Kamel chehrit ALGERIE. Le guide des indicateurs économiques et sociaux. M.L.P.
- Première Ministère. Reflescion sur le développement du systeme de L'éducation et de la formation- Juin 1987.
- Ministère de l'éducation et de l'enseignement fondamental 1ère Conférence des Ministre de L'éducation et de la culture des pays Non-Alignés et d'autres Pays en Développement. Septembre 1983.
- Ministère des enseignements Primaire er Secondaire Reforme de L'enseignement 1974-1977- plan quadriennal.
- Rachid Ben youb- L'annuaire Politique de l'Algerie- Janvier 1999.

فهـــرس أسمـــاء الأشخـــاص

الابراهيمي (أحمد طالب) -36
الأشرف (مصطفى) 141-146
الحاج (صالح) 150
العلوي (محمد الطيب) 145

ابن باديس 10-40
ابن خلدون 40-50
بن بلّة (أحمد) 47
بن بوزيد (بوبكر) 149
بن محمود (عبد الكريم) 85-150
بولارد POULARD 7

ج- علي 143
حسين داي 2
حمروش (عبد المالك) 145

خليفي (محمد) 2

داودي (محمد) 142

روفيقو 07

زرهوني (الطاهر) 149
زغاش (ساعد) 149
زينة 57
سيفي (مقداد) 148

شارل دي فوكو 9
شريط (عبد الله) 146
شنيني (الحبيب) 144
شوطان 8

طه (حسين) 161

عبان رمضان 40
عشوي (مصطفى) 148
عمارة (رشيد) 25
قريفو 142-143

قاصدي (مرباح) 134
قنان (جمال) 150

كاميل (شوتو) 27

لافيجري 9
لاكوست 16
مالك 57
محمد (السعيد) 25
مهري (عبد الحميد) 147

نصار (حسين) 142
هاردر 38
هني (خير الدين) 145
هواري (بومدين) 76
ونيسي (زهور) 144

الفهـــرس

الموضـــوع	الصفحة
المقدمة	01
واقع التعليم قبل الاستقلال	06
الفصـــل الأول،	
تشخيص الصعوبات التي واجهت المنظومة التربوية غداة الاستقلال	12
الجانـــب البشـــري	13
- تفشي الأميـــة	13
- التأطير التربوي	13
- دور المعلميـــن	15
- اعداد التلاميـذ	17
- نسبة الإناث في التعليم	18
الجانـــب المـــادي	20
- نقـــص الهياكل التربوية	20
- ضعـــف الاعتمـــادات	21
- الكتب والوثائق التربوية	21
الجانب التربوي والتنظيمي	22
- هيكلة التعليـــم	22
- الإدارة التعليمية	25
- ادخال اللغة العربية في التعليم	27
- البرامـــــــــج	29
- التشريع المدرسي	30
- التوجيه المدرسي	31
- طرق التدريـــس	32

فهـــرس أسمـــاء الأشخـــاص

الابراهيمي (أحمد طالب) -36
الأشرف (مصطفى) 141-146
الحاج (صالح) 150
العلوي (محمد الطيب) 145

ابن باديس 10-40
ابن خلدون 40-50
بن بلّة (أحمد) 47
بن بوزيد (بوبكر) 149
بن محمود (عبد الكريم) 85-150
بولارد POULARD 7

ج- علي 143
حسين داي 2
حمروش (عبد المالك) 145

خليفي (محمد) 2

داودي (محمد) 142

روفيقو 07

زرهوني (الطاهر) 149
زغاش (ساعد) 149
زينة 57
سيفي (مقداد) 148

شارل دي فوكو 9
شريط (عبد الله) 146
شنيتي (الحبيب) 144
شوطان 8

طه (حسين) 161

عبان رمضان 40
عشوي (مصطفى) 148
عمارة (رشيد) 25
قريفو 142-143

قاصدي (مرباح) 134
قنان (جمال) 150

كاميل (شوتو) 27

لافيجري 9
لاكوست 16
مالك 57
محمد (السعيد) 25
مهري (عبد الحميد) 147

نصار (حسين) 142
هاردر 38
هني (خير الدين) 145
هواري (بومدين) 76
ونيسي (زهور) 144

الفصـــــل الثانـــــــي

أهـم الانجـازات التربويـة خـلال المرحلـة الأولـى 1962–1970 34

- إصلاح التعليـــــــــــم 35
- إصلاح عـــــــــام 1969 36
- إدخـال اللغة العربية في التعليم 38
- التأطير التربوي 41
- التفتيـــــــش 44
- الفريق الإداري 45
- تطور اعـــداد التلاميـــذ 46
- تطور نسبة الإناث في التعليم 49
- التكوين 50
- التقويم 53
- صدور المرسوم الخاص بالتقويم 55
- طـــــرق التدريـــــس 56
- الوسائـــــل التعليميـــــة 58
- تمويـــــل التعليـــــم 61

الفصـــــل الثالـــث

أهـم الإنجـازات التربويـة خـلال المرحلـة الثانيـة 1970–1976 63

- بالنسبـــة للمخطـــط الرباعـــي الأول 64
- بالنسبـــة للمخطـــط الرباعـــي الثاني 65
- إحداث وزارة التعليم الابتدائي والثانوي 68
- إنشـــاء المركـــز الوطني لتعميم التعليم 68
- الوسائـــــــــل المستعملـــــــة 69
- توحيـــــــــد التعليـــــــم 70
- توحيـــــد التعليـــــم التقنـــــي 71
- تطويـــــــــــر البرامـــــــج 72
- ادخال اللغة العربية في التعليم خلال 70–76 74
- التســـــــــــرب المدرســـــــي 77

- الاهتمـــــام بالتعليـــــم المكيـــــف 80
- القضـــــاء علـــــى عـــــدم المســـاواة 80
- الجـــــــــــــــــــــــــــــزأرة 81

الفصـــل الرابـــع

المدرســـة الأساسيـــة المتعـــددة التقنيـــات 1976–1989 84

- دواعي إقامة المدرسة الأساسية 85
- تعريف المدرســة الأساسيــة 90
- مميزاتهـــــــــــــــــــا 90
- أهدافهـــــا العامـــــــــة 90
- أهدافها بالنسبة للفرد والمجتمع والدولة 92
- الأهداف التربوية 93
- اللغــات الحيــة 95
- المناهـــــــــج 96
- توقيت المواد الدراسية في التعليم الأساسي 98
- محتـــوى أمريـــــة 16 أفريـــــل 1976 99
- جوانب التنظيم فـي المدرسة الأساسيــة 100
- المراسيـــم التطبيقيـــة الأولـــــى 103
- مكمـــلات المدرســـة الأساسيـــة 105
- تنظيـــــم المدرســـة الأساسيـــة 107
- تطبيـــــق المدرســـة الأساسيـــة 108
- تقويـم برامـج المدرســة الأساسيــة 115

الفصـــــل الخامـــس

التعليـم الثانـوي، واستكمـال تعريـب المنظومـة التربويـة 117

- التعليم الثانـــــــوي 118
- الهياكـــــــــــل 120
- اللغات الأجنبيـــــة 121
- التعليم الاختيـــاري 121

- تركيبة سلك التدريس 121
- التفتيـــــــــــش 122
- الفريـــــــق الإداري 123
- إصلاح التعليم الثانوي 123
- دواعـــي الإصـــلاح 125
- محتـــوى الإصـلاح 128
- تنفيـــذ الإصـــلاح 129
- تقويم التعليم الثانوي 131
- اصـــــــلاح 1989 134

الفصـــــل الســـادس

تقييـــــم المنظومـــــــة التربويـــــة 140
- الاتجاه المعـــارض للمنظومـــة التربويـــــة ومـاانجزتـــه مـــن أعمـال 141
- الاتجاه المؤيد والمدافـع عـــن المنظومـــة التربوية ومـاانجزته مـــن أعمـال 144
- الاتجاه الذي يرى أن لها إيجابيات يجب تثمينها وسلبيـات يجب علاجها 148
- الاتجاه الذي تمثلـــه الـــوزارة الوصيـــة علـــــى التعليـــــم 151
- الجوانـــــــب الايجابيـــــة للمنظومـــــــة التربويـــــــة 155
- الجوانـــــــب السلبيـــــة للمنظومـــــــة التربويـــــــة 157
- *الخلاصـــة* 162
- *الملاحـــق* 164
- *المصـــادر* 191
- *الفهـــرس* 198